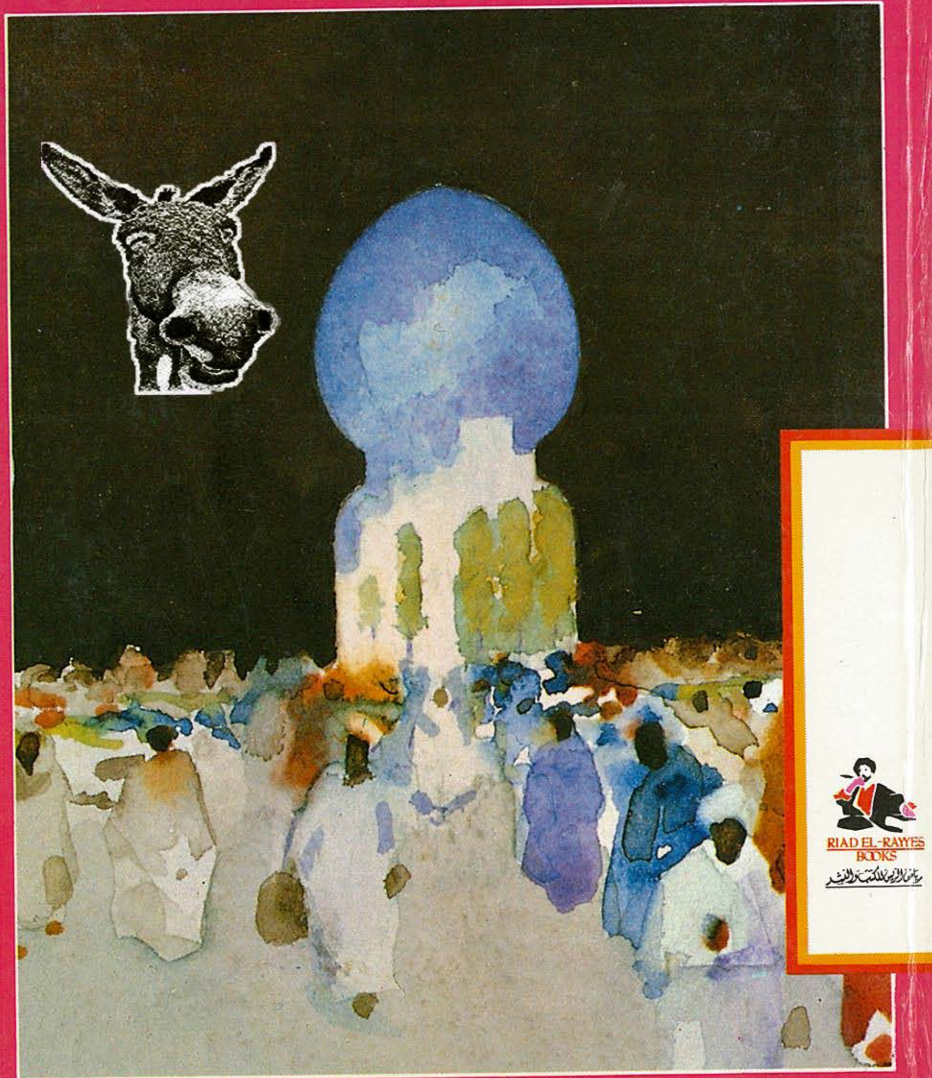
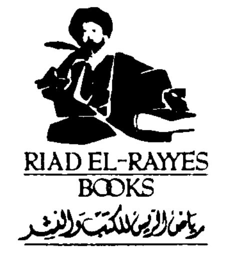
فَـايز سَـارة

الأحزاب وَالقوى السِياسيّة في المغرِب



فايز سارة

الأحزاب والقوى السياسية في المغرب



56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

PARTY POLITICAL FORCES IN MOROCCO

by

FAYEZ SARAH

First Published in the United Kingdom in 1990
Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd
56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

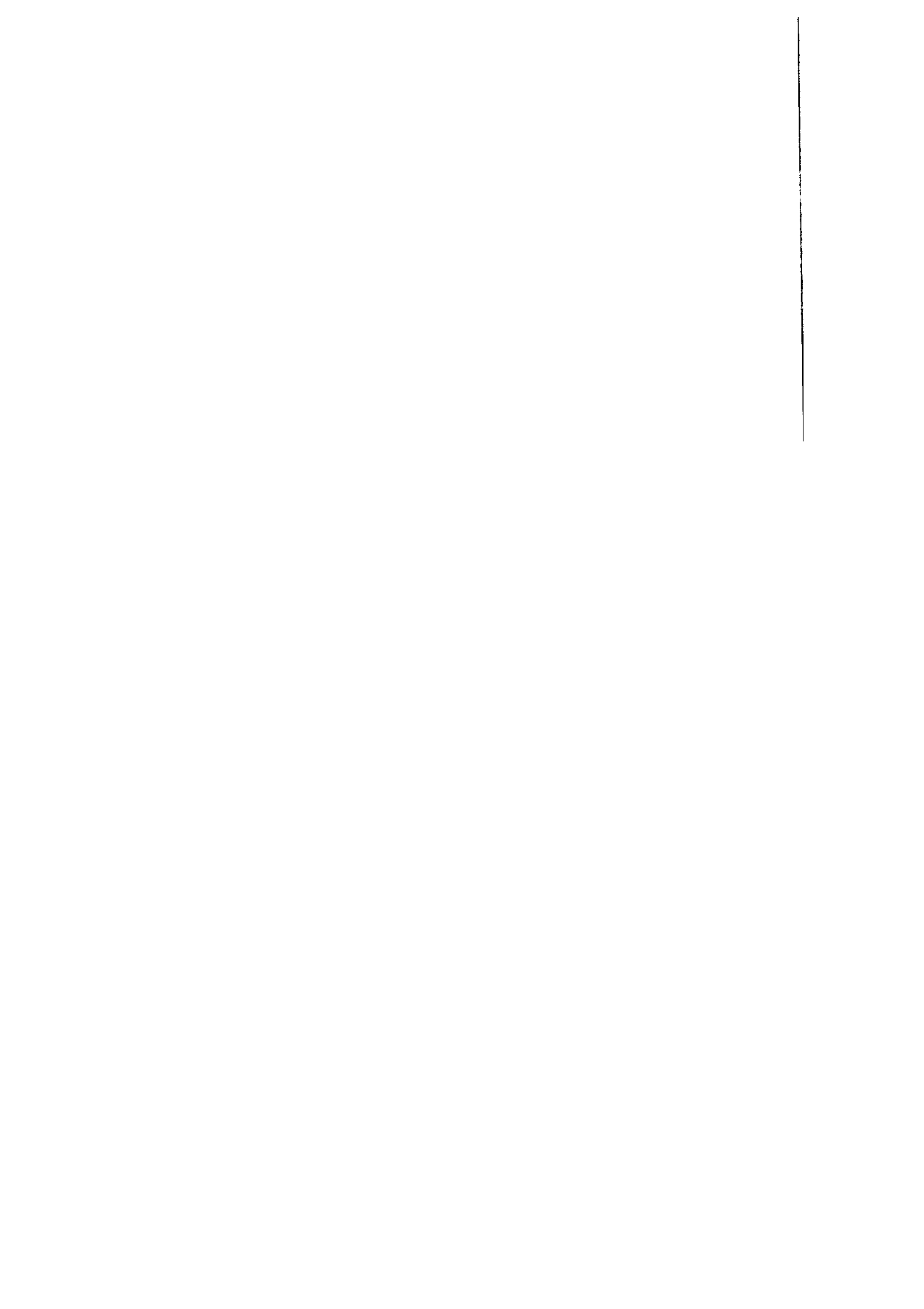
Sarah, Fayez
Party political forces in Morocco
1. Morocco politics
I. Title
320.964

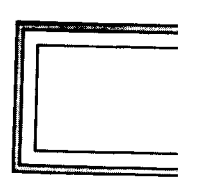
ISBN 1 - 86984 - 478 - 5

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

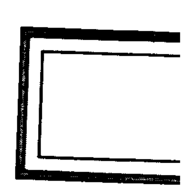
إلى سيدة هي والدتي
عرفاناً بما لك من فضل
في تعليمنا الصبر والدأب والجدية
وحب الناس والوطن

فايــز





محتويات الكتاب



تقديم

تبدو الخريطة السياسية في المغرب أكثر تعقيداً وتلوناً من لوحة فسيفساء، قصد من خلالها إظهار أكبر عدد من الألوان شريطة أن تكون متناسقة ومتناغمة. وهكذا كانت الخريطة السياسية المغربية، إلا في حالات قليلة، حيث دخلت بعض الألوان على لوحة الفسيفساء، ولكن دون أن تفقدها تناسقها وتناغمها بشكل عام.

لقد شكل ميلاد «كتلة العمل الوطني» عام ١٩٣٤ أرضية لوحة الفسيفساء المغربية، وكان التلوين الأول لهذه اللوحة ميلاد حزب الاستقلال عام ١٩٤٣ إثر صياغة وإعلان «وثيقة الاستقلال» التي استمد الحزب اسمه منها، والتي احتوت المطالب الأساسية للحركة الوطنية المغربية من أجل التحرر والاستقلال. ثم جاء حزب الشورى والاستقلال عام ١٩٤٦، ليضم المتبقين على هامش حزب الاستقلال، والذين خرجوا من صفوفه نتيجة خلافات غير جذرية مع قيادته التي كانت وقتها قيادة الحركة الوطنية المغربية بلا منازع، وبخاصة بعد أن تم التحالف بين الحركة الوطنية والسلطان.

وفي سنوات الاستقلال الأولى - بعد عام ١٩٥٦ - أخذت الحركة السياسية المغربية تعيش ميلاد تنظيمات جديدة عبر قناتين: الأولى كانت التنظيمات التي أقيمت بمساعدة القصر، وهي التنظيمات المسماة بـ «أحزاب الإدارة»، والثانية الانقسامات التي أخذت تظهر في صفوف حزب الاستقلال وتكرست تنظيمات منشقة عنه. وعموماً، فإن ذلك لم يخرج بالحركة السياسية عن الحيز الأساسي والدور المطلوب في لعبة السلطة والمعارضة في لوحة الفسيفساء المغربية، التي كان قد أضيف إلى

ألوانها «الحزب الشيوعي المغربي»، والذي كان في الأساس - عام ١٩٤٣ عند تأسيسه - فرعاً للحزب الشيوعي الفرنسي ثم أضيف إليها لاحقاً تنظيمات أخرى من الاتجاهات المتعددة، ولكن الأساس ظل متجلياً في التنظيمات الاستقلاليـة - نسبة إلى حـزب الاستقلال - وفي تنظيمـات الإدارة.

وفي دراستنا «الأحزاب والقوى السياسية في المغرب» تناولنا الحركة السياسية باتجاهاتها الرئيسية مقسمة إلى أربعة فصول:

- يتضمن الفصل الأول «أحزاب الحركة الاستقلالية»، وهي الأحزاب الرئيسية في المغرب التي تعود في أصولها إلى حزب الاستقلال، وهي ثلاثة أحزاب: حزب الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبيـة، ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

- والفصل الثاني خصصناه لـ «أحزاب الإدارة المغربية»، وهي في غالبيتها «أحزاب» بالمعنى المجازي للكلمة، ولدت في مناسبات محددة، وقليل منها حافظ على استمراريته. وبشكل عام، فإن هذه الأحزاب كثيرة العدد، اخترنا أبرزها وأكثرها أهمية.

- أما الفصل الثـالث فهو مخصص لـ «القـوى الشيوعيـة»، وهي باستثناء «حزب التقدم والاشتراكية» قوى حديثة التكوين، ولكنها قوى منظمة ونشطة، وهي: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، ومنظمة إلى الأمام، إضافة إلى حزب التقدم والاشتراكية.

- وآخر الفصول رابعها، تناولنا فيه «الحركة الـدينية» والتي هي حركة جديدة في المغرب، وأبرز تعبيراتها منظمة الشبيبة الإسلامية، وحركة المجاهدين في المغرب.

إن دراستنا هذه ذات طابع توثيقي - تحليلي، أخذت على عاتقها مهمة تقديم صورة معرفية للقـارىء العربي عن الحركة السياسية المغربية بشكل عام، وعن أحزابها وتنظيماتها المختلفة بشكل خاص، وإضافة إلى فصول الدراسة الأربعة التي أشرنا إليها أعلاه، فقد أضفنا إلى الدراسة ملاحق ثلاثة، خصص أولها لـ «قادة الحركـة السياسيـة في المغرب»، والثاني عن «الأحزاب وخريطة التمثيـل البرلمـاني»، والثالث «سجـل تاريخي لأهم الأحداث السياسية في المغرب».

وبالتأكيد، فإننا نأمل أن تكون دراستنا هذه قد أضافت إلى المكتبة

العربية مؤلفاً جديداً وجدياً، كما نتمنى أن تقدم خدمة للقارىء العربي، وفي الحالتين فإن ذلك يمثل طموحاً لنا نرجوه، وإذا قصّرنا في بلوغ الغاية فعذرنا أننا حاولنا....

فايز

الفصل الأول

أحزاب الحركة الإستقلالية

SCANNED BY
JAMAL HATMAL



حزب الاستقلال

يعتبر حزب الاستقلال المغربي أحد أهم الأحزاب السياسية في المغرب منذ أكثر من أربعين عاماً مضت، ومنذ بداية الأربعينات، احتل الحزب المساحة الرئيسية في الخريطة السياسية المغربية، ومثل بذلك الوعاء السياسي الأساسي للحركة الوطنية المغربية بجناحيها السياسي والمسلح، والتي نشطت على قاعدة مناهضة الوجود الأجنبي في المغرب.

أصول الحزب وتطوره

تعود أصول زعامة حزب الاستقلال المغربي إلى أبناء البرجوازية المدينية عموماً، وكانت مبادرتهم الأولى للدخول في الساحة السياسية في تشكيل «كتلة العمل الوطني» أوائل الثلاثينات، التي رفعت شعار إلغاء الحكم الأجنبي في البلاد وتحقيق السيادة الوطنية للشعب. ولكن النجاحات لم تحالف أنشطة «كتلة العمل الوطني» بسبب من حدة موقف السلطات الأجنبية المحتلة من جهة، وموقف السلطان المغربي الذي لم يكن ليرضى على مواقف «كتلة العمل الوطني» التي كانت تحاول المواجهة[١] ضد الاحتلال من جهة أخرى.

وفي عام ١٩٤٤، قامت رموز بارزة من الحركة الوطنية المغربية، ومن نشطاء «كتلة العمل الوطني» المنحلة، بإعلان «وثيقة الاستقلال»، وتم تشكيل حزب الاستقلال المغربي على قاعدة تحقيق مبادىء الوثيقة الاستقلالية، ومنها استمد الحزب اسمه.

وتبعاً للمطالب التي طرحتها الوثيقة الاستقلالية، فقد تعرض الحزب عشية تشكيله إلى حملة قمع وملاحقة، واعتقال زعمائه وكادراته، وانخفض عدد أعضاء الحزب ـ قدر عند تشكيله أوائل عام ١٩٤٤ ما بين (٥ ـ ٦) آلاف عضو ـ إلى (٣٠٠) عضو فقط في منتصف عام ١٩٤٤، خصوصاً بعد الحملتين المتتاليتين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عام ١٩٤٤[٢].

وعلى الرغم من الوضع الصعب الذي واجهه الحزب، فقد قام بحملة نشطة لتوسيع قاعدته الجماهيرية في عام ١٩٤٥، وقد انتشرت الحملة عموماً في مختلف أنحاء المغرب، وفي الأوساط الاجتماعية المختلفة من البرجوازية، والبرجوازية المتوسطة، وفي أوساط صغار الفلاحين والحرفيين والعمال وفقراء المدن، الأمر الذي دفع إلى ظهور قيادات جديدة ذات سمات شعبية وتقدمية[٣]، وتبعاً لذلك فقد: «قفز عدد المنخرطين في الحزب من (١٠) آلاف عام ١٩٤٧ إلى (١٠٠) ألف عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ويعود الفضل في هذا التوسع بالدرجة الأولى إلى العمل التنظيمي الذي قام به مناضلون شباب ينتمون إلى البروليتاريا بالمدن، على الخصوص داخل الأحياء الشعبية وأحياء القصدير»[٤].

وفي إطار عملية التوسع هذه، فإن حزب الاستقلال المغربي قد دفع العمال المغاربة منذ عام ١٩٤٦ إلى الانخراط في صفوف النقابات الفرنسية التي كانت قد تشكلت في المغرب، تحدياً للقانون الفرنسي المعمول به هناك، وظهر إلى الوجود «الاتحاد المغربي للشغل»[٥].

وتناغماً مع جهود الحزب في توسيع قاعدته الشعبية والجماهيرية، فقد سعى إلى تعزيز صلاته مع السلطان المغربي على قاعدة توحيد الجهود المغربية لمواجهة الوجود الاستعماري، وقامت قيادة حزب الاستقلال بتحرير مذكرة إلى السلطان بن يوسف ـ محمد الخامس ـ في آذار/مارس عام ١٩٥٢، لتقديمها إلى الحكومة الفرنسية تطالبها بـ[٦]:

- تصفية الجو السياسي.
- ضمان الحريات العامة والخاصة، ومن ضمنها الحريات النقابية.
- تأسيس حكومة مؤقتة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.
- وبسبب عدم استجابة السلطات الفرنسية للنضالات السلمية المغربية المطالبة بالاستقلال، فقد أيد الحزب أعمال المقاومة المسلحة المغربية التي اندلعت في المدن والريف على السواء، وكلف السيد علّال الفاسي عضو اللجنة التنفيذية للحزب، وهي الهيئة القيادية العليا في الحزب، بإقامة الاتصالات مع قيادات المقاومة المسلحة في المدن، ومع قيادة جيش التحرير. وحسب المصادر المختلفة فقد تفاوت مدى تأثير وفعالية الحزب على أعمال المقاومة المسلحة في الريف والمدن، تبعاً للمصادر التي تناولت الموضوع(٧).

مؤتمرات الحزب ومنطلقاته

لقد مضت فترة تزيد على عشر سنوات قبل أن يعقد الحزب مؤتمره الأول في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٥. خلال هذه السنوات كانت مبادىء الوثيقة الاستقلالية هي مرشد الحزب ومطالبه، وقد أعاد المؤتمر الأول صياغة المطالب الجماهيرية المغربية والتي تركزت حول:
- إعادة السلطان بن يوسف من منفاه.
- تحقيق الاستقلال للبلاد.

وبعد تحقيق الاستقلال السياسي للمغرب في آذار/مارس ١٩٥٦، وعودة السلطان وقيام الملكية، وتنصيب محمد الخامس، رفع الحزب العداء لسياسة القصر في إقامة الأحزاب المصطنعة التي اتبعت من قبل ولي العهد الحسن الثاني لمواجهة النفوذ الواسع لحزب الاستقلال، وخصوصاً بعد تشكيل «حزب الحركة الاشتراكية».

لقد قام الحزب بأحد أهم أعماله في الفترة التالية لاستقلال المغرب، إذ قام بتشكيل «اللجنة السياسية لحزب الاستقلال» والتي ضمت، إضافة لبعض تيارات الحزب، مندوبين عن المقاومة المسلحة وجيش

التحرير والاتحاد المغربي للشغل، وأصبحت «العناصر التقدمية» تشكل أغلبية اللجنة السياسية للحزب. وهي إحدى الهيئات القيادية(٨).

إن تشكيلة الحزب القيادية والقاعدية على السواء قد ظهرت كتعبير عن تحالف ائتلافي وطني واسع في السنوات التي سبقت الانشقاق الأول الذي عاشه الحزب عام ١٩٥٩، وقد تكونت عناصر الائتلاف الوطني في حزب الاستقلال من:

- البرجوازية التقليدية، وخصوصاً برجوازية مدينة فاس، التي انتمى إليها أغلب مؤسسي ومسيري الحزب، ويتصف رموزها القيادية أصلاً بانتمائهم إلى التيار الإسلامي - الإصلاحي، ويتمتعون بثقافة عربية - إسلامية واسعة.

- البرجوازية التجارية، وخصوصاً من أبناء المدن الساحلية، التي كانت قد عاشت انفتاحاً اقتصادياً وحضارياً وثقافياً على الغرب ونمط تفكيره، وحياته ومواقفه.

- الشرائح المثقفة من أبناء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، والتي انقسمت تبعاً لأفكارها بين أطراف الائتلاف الواسع القائم في أوساط الحزب من البرجوازية التقليدية إلى فقراء المدن والريف، والتي شكلت الشرائح الدنيا في المجتمع المغربي(٩).

لقد افترض طابع صراع حزب الاستقلال مع الوجود الاستعماري في المغرب ومن أجل الاستقلال وعودة السلطان، غياباً لأهداف الطبقات والشرائح المتناقضة والمنطوية في الائتلاف الذي يشكله الحزب، وبالتالي، فإن التناقضات بين الأهداف التي تجسد طموحات أطراف الائتلاف الوطني الواسع لم تظهر إلا في الفترة التالية للاستقلال، وقد عمل القصر، إضافة إلى بعض الرموز القيادية في الحزب، على تصعيد هذه التناقضات، حيث أخذت تظهر صراعات واضحة داخل الحزب بين أطراف متعددة، الأمر الذي تبلور بشكل حاد في الانشقاق الذي عاشه الحزب في عام ١٩٥٩، وخرجت بنتيجته مجموعة كبيرة وأسست «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»(١٠).

وبسبب الانشقاق أعيد ترتيب أوضاع الحزب، بحيث ظهر علّال الفاسي، أحد الزعماء التاريخيين للحزب، بمظهر المستفيد الأول من الانشقاق، ففي المؤتمر الذي عقده الحزب في كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، تم انتخاب علّال الفاسي رئيساً للحزب، وتمت إعادة الهيمنة للقيادة التقليدية على الحزب. ولكن تطورات جديدة حصلت في مؤتمري الحزب عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، إذ أبعد أحمد بلفريج عن منصب الكاتب العام، ودمج هذا المنصب مع منصب رئيس الحزب الذي تولاه علّال الفاسي، وقد أتاح ذلك للأخير أن يقوم بإدخال عناصر شابة من ذوي التكوين العصري إلى اللجنة التنفيذية للحزب من أمثال السادة: محمد الديوري، محمد بوسته، عبد الكريم الفلوس وعبد الحفيظ القادري وغيرهم(١١).

ولم تقتصر التغييرات التي أدخلها علّال الفاسي على الحزب بما سبق الإشارة إليه، وإنما تعدتها إلى إحداث تغييرات «إيديولوجية» على توجهات الحزب وأهدافه، بحيث أصبحت «الاشتراكية الإسلامية» بمثابة قاعدة لبرنامج الحزب السياسي، وتمت الاستعانة بأحد علماء الاقتصاد المغاربة (عبد الحميد عواد) للقيام بهذه النقلة «الإيديولوجية» رغم أنها لم تفرز صراعات حادة في أوساط الحزب، وخصوصاً بين البرجوازية التقليدية والبرجوازية المدينية. خصوصاً وأن خطوات علّال الفاسي، زعيم الحزب، قد جاءت في إطار تمتين وحدة الحزب وقوته، والحفاظ على أطره ومنظماته(١٢).

لقد هيأت هذه التبدلات «الجوهرية» داخل الحزب لمواجهة هجمة القصر على الحزب في إطار هجومه على التنظيمات السياسية والحركة الوطنية المغربية أواخر الستينات، الأمر الذي هيأ للقاء بين حزب الاستقلال بزعامة علّال الفاسي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في عام ١٩٧٠، وتشكيل الكتلة الوطنية كجبهة موحدة في مواجهة القصر، ولخوض المعارك السياسية ضده، وخصوصاً معركة الدستور والانتخابات البرلمانية، وصاغت برنامجها المعلن بالمطالبة بـ:

- انتخاب مجلس تأسيسي.
- إقامة ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية.
- تحقيق إصلاح زراعي، وتأميم القطاعات الاقتصادية الأساسية.
- تحرير الأجزاء المحتلة من الأراضي المغربية(١٣).

ورغم أن تحالفاً كهذا قد احتل أهميته في الخريطة السياسية المغربية، الأمر الذي انعكس بهجوم القصر والملك عليه وإطلاق التهديدات ضده، فإن التحالف لم يستمر طويلاً.

إن أرضية اللقاء الذي تم بين حزب الاستقلال بقيادة علّال الفاسي مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قد استندت إلى المنطلقات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي أقرتها مؤتمرات الحزب في ظل قيادة علّال الفاسي ومن خلال كتاباته، بحيث ظهرت الأهداف السياسية للحزب في(١٤):

- تدعيم الديمقراطية النيابية في إطارها الوطني عن طريق مجلس النواب الذي يمثل كل قطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يطرح تعبئة الجماهير لاستكمال المغرب لوحدة ترابه الوطني.
- ضمان الحريات العامة والخاصة للأفراد والجماعات وكفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين.
- يعتبر حزب الاستقلال أن المغرب جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الإسلامية والأمة الأفريقية وحركة العالم الثالث.
- يتمسك بسياسة عدم الانحياز.
- يناهض كل أشكال الاستعمار القديم والجديد، ويعمل على تكتيل جهود العالم الثالث لرفض كل هيمنة عليه.
- يعمل على تحقيق مبدأ التعليم لجميع أفراد الشعب، وتعريب التعليم والإدارة والحياة العامة، وتحقيق العمل لجميع العاملين رجالاً ونساء، وضمان حق العلاج والاستشفاء لجميع المواطنين، والعمل على تذويب الفروق بين الطبقات.

- يعتبر حزب الاستقلال الصراع الطبقي ليس حتمياً لبناء مجتمع متعادل، وبدلاً من الصراع الذي ينهك المجتمع سياسياً واجتماعياً ويبذر بذور الأحقاد بين الطبقات، يرى تذويب الفروق عن طريق تأمين الفرص المتكافئة وإلغاء كل الامتيازات والاحتكارات.

ويطرح الحزب ما يسمى بالتعادلية كنظام اقتصادي للمجتمع المغربي، وقد حدد علّال الفاسي بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ أربع أفكار اقتصادية هي:

١ - الأرض لمن يحرثها.

٢ - إشراك العمال في رأس المال وفي تسيير المؤسسات التجارية والصناعية.

٣ - التعجيل بقانون من أين لك هذا للقضاء على الرشوة.

٤ - توحيد الحركة الوطنية لحل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب.

وأعلن الحزب في مقررات مؤتمراته وأدبياته، أن هدفه جعل الزراعة والصناعة أساساً للتنمية الاقتصادية. كما طالب بالقيام بإصلاح زراعي يعتمد على(١٥):

أ - تحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضي الدولة على صغار الفلاحين، واعتماد الأسلوب التعاوني في العمل الزراعي.

ب - مساهمة الدولة بالخبرة والآلات والقروض وتطوير أساليب الزراعة، وإعطاء الأولوية لغذاء المواطنين.

ج - توجيه البلاد نحو الصناعة التي تستهدف الاكتفاء الذاتي أولاً.

د - تأميم المؤسسات ذات التأثير الفعال في الاقتصاد المغربي كالبنوك وشركات التأمين، وكل مصادر الثروة المغربية العامة كالمعادن وغيرها.

هـ - إصلاح ضريبي جذري وتبني أسلوب الضريبة التصاعدية.

و - التخفيض من الاستيراد للحد من الاستهلاك وحماية الصناعة الوطنية.

واستناداً إلى الأسس التاريخية والدينية العربية - الإسلامية، فإن المنطلقات الفكرية لحزب الاستقلال من خلال أدبيات زعيمه الروحي علّال الفاسي ومن خلال ما يكتبه زعماؤه، تعتمد أصلاً على الإسلام والعروبة من أجل تحقيق وحدة المغرب باستكماله لوحدته الترابية وباسترجاعه لأراضيه، التي كانت تحت النفوذ الإسباني والتي لا تزال منها مدينتا سبته ومليلة تحت الاحتلال، كما يطرح وحدة المغرب العربي. وكذلك يصدر عن الحزب في كثير من الأحيان شعارات تدعو إلى تحقيق الوحدة العربية. وإن مفهوم الإسلام مرتبط بالعروبة والقومية العربية، ولا يستطيع الاستقلاليون أن يجدوا فرقاً بين الإسلام والعروبة. ومن خلال هذا الفهم، نجدهم يتمسكون بكثير من المفاهيم الإسلامية ويعتبرون الإسلام موحداً لهم ومنطلقاً أساسياً لحزبهم وأفكارهم وتوجهاتهم المستقبلية(١٦).

الحزب بعد وفاة علّال الفاسي

لقد دفعت وفاة علّال الفاسي زعيم الحزب محمد بوسته وهو واحد من أبرز وجوه الحزب «الشابة» إلى الموقع الأول، خصوصاً بعد أن اختاره علّال الفاسي إلى جانبه في الفترة التي أعقبت انشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وضمه إلى عضوية اللجنة التنفيذية عام ١٩٦٠، ومنذ ذلك الوقت احتفظ محمد بوسته بمنصب الأمين العام لحزب الاستقلال.

لقد أجرى مجيء محمد بوسته إلى منصب الأمين العام تغييرات ذات أهمية على موقع الحزب ورؤيته السياسية ومواقفه، ورغم أن المسألة يمكن النظر إليها وفقاً للإطار التطوري السياسي في المغرب، فإن هناك قضية أخرى أدخلها بوسته وكان لها أهمية كبيرة، إذ انتقل الحزب من المعارضة إلى المشاركة في السلطة بقيادته، وخصوصاً بعد انتخابات عام ١٩٧٧ البرلمانية، وفك عرى التحالف في إطار الكتلة الوطنية مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والذي كان قد عقد عام ١٩٧٠ عندما كان علّال الفاسي على رأس الحزب.

لقد صيغت التغييرات في موقف الحزب من السلطة الملكية بعد مجيء بوسته في تسلم بوسته لمنصب وزير الخارجية، ونائب رئيس مجلس الوزراء المغربي طوال فترة قاربت السنوات الست ١٩٧٧ - ١٩٨٣، الأمر الذي جعل من الحزب وأمينه العام قوة دعم أساسية في سياساته الداخلية والخارجية، ووصف بوسته في أكثر من مناسبة بأنه مهندس السياسة المغربية، وأشد رجالات السياسة المغربية قرباً من القصر.

وفي المؤتمر الحادي عشر لحزب الاستقلال والذي انعقد بالدار البيضاء في أيار/مايو ١٩٨٢ تحت شعار «تعبئة الشباب لبناء المجتمع الإسلامي واستكمال الوحدة الترابية وترسيخ الديمقراطية»، بمشاركة ستة آلاف مندوب يمثلون منظمات الحزب في مختلف أنحاء المغرب، قام المؤتمر بتقييم حصيلة نشاطات الحزب خلال الفترة الماضية، وخصوصاً بصدد المشاركة في السلطة ووضع تصورات للمرحلة المقبلة، كما اتخذ العديد من القرارات التنظيمية والسياسية بصدد القضايا المطروحة[١٧].

لقد صاغ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات السياسية والتنظيمية لمعالجة القضايا المعروضة أمامه، وعلى الصعيد التنظيمي تمثلت أهم قرارات المؤتمر[١٨]:

- تجديد انتخاب محمد بوسته لزعامة الحزب وتجديد التأييد لقيادته. في حين كان يجري الحديث عن تملل داخل الحزب بصدد الموقف من سياسات الحزب وقيادته، وبصدد المشاركة في السلطة بعد انتخابات عام ١٩٧٧.
- تدعيم قيادة الحزب بعناصر جديدة وشابة، بحيث ضمت عناصر نسائية إلى القيادة ممثلة باللجنة التنفيذية.
- توسيع العضوية في لجنة الحزب المركزية ليصل عددها إلى (٨٠) عضواً.
- توسيع الوجود النسائي في المجلس الوطني للحزب بحيث وصل

عدد النساء إلى (٨٠) عضواً من أصل (٧٢٠) عضواً في المجلس الوطني.

- اتخاذ قرار بتقديم مرشحات باسم الحزب للانتخابات البرلمانية المقبلة في المغرب والتي ستجري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

أما على الصعيد السياسي، فقد اتخذ المؤتمر العام لحزب الاستقلال عدة قرارات وتوصيات، وأهم القرارات والتوصيات التي اتخذت(١٩):

الموقف من الحكومة

- قرار بتأييد موقف الحزب من المشاركة في السلطة.
- قرار بمساندة أداء وزراء الحزب داخل الحكومة.

المسألة الديمقراطية

- توجيه انتقاد لممارسات وزارة الداخلية بشأن المسلسل الديمقراطي.
- المطالبة بالتحرك لجعل سن الانتخاب (١٨) عاماً.
- توصية بإلغاء التعديلات على قانون الصحافة والأحزاب والجمعيات.
- توصية بإلغاء الحق الإداري في الرقابة والحجز والمنع وإيقاف الصحف عن الصدور.

مسألة الصحراء

حمّل المؤتمر الجزائر مسؤولية تطور نزاع الصحراء، ووجّه انتقادات عنيفة لمواقفها مؤكداً أن الجزائر غرضها الاستمرار في ضرب المغرب والإضرار به وبمصالحه. وحذر التقرير العام للمؤتمر من تدويل النزاع المغربي - الجزائري مؤكداً أن: «التوتر يكاد يفقد صيغته الثنائية ليتخذ أبعاداً أكثر شمولية... وربما يصبح ملف التوتر في منطقتنا محوراً بين محاور أخرى. تفوز إزاءها تكتلات متواجهة في عدد من القضايا والمفاهيم».

على الصعيد العربي والعالمي

فقد شدد المؤتمر على ضرورة انتهاج سياسة عدم الانحياز في

العلاقات الدولية مبرزاً معارضة لإقامة قواعد عسكرية أو منح أي تسهيلات عسكرية للقوات الأجنبية و«عبّر مؤتمر الحزب عن مساندته للقضية الفلسطينية ودعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما جدد تأييده لقضية الشعب الأرتيري وشعب أفغانستان. وفي هذا الصدد أعلن عن عزمه تبني الدعوة لتشكيل جمعيتين لمساندة كفاح الشعب الأرتيري والأفغاني على غرار «الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني» التي تضم مختلف التيارات السياسية في المغرب، كما أعلن المؤتمر تأييده للعراق في حربه ضد إيران»[٢].

قيادات الحزب وصحافته

يقف على رأس الحزب مجلس قيادي تنفيذي يسمى بـ «اللجنة التنفيذية» يترأسها محمد بوسته الأمين العام للحزب حالياً، وتتألف اللجنة التنفيذية من عشرين عضواً وقد زيدت مؤخراً بضم أربعة أعضاء جدد إليهـا من بينهم سيدتان: زهور الأزرق، وفاطمة حصار. والعضوان الآخران هما: محمد الوفا، وإدريس القيطوني مسؤول جريدة الحزب الناطقة بالفرنسية. وتتألف اللجنة التنفيذية للحزب (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠) من[٢٢]:

محمد بوسته الأمين العام، محمد بن شقرون الكاتب العام، عبد الكريم غلاب منظر الحزب، محمد العربي المساري رئيس تحرير صحيفة «العلم»، عمر بن عبد الجليل، محمد اليزيـدي، محمد الخطيب، عبد السلام عبد الجليل، أبو بكر القادري، الهاشمي الفيلالي، محمد الدويري، عبد الحفيظ القادري، عز الدين العراقي، عبد الحق التازي، عباس الفاسي، محمد القباب، محمد بن البشير، الحسن العلوي، عبد الرزاق انيلال وسعيد العلمي.

أما بصدد صحافة الحزب، فإن الحزب يصدر العديد من الدوريات الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، وأهمها صحيفة «العلم» اليومية السياسية والناطقة بلسان الحزب، والتي يديرها محمد العربي

المساري عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال والمكلف بالعلاقات الخارجية، كما يصدر الحزب نشرة يومية باسم «نشرة اتصال» عن لجنة الإعلام والعلاقات الخارجية في اللجنة التنفيذية، في حين يشرف إدريس القيطوني عضو اللجنة التنفيذية للحزب على جريدة الحزب الناطقة بالفرنسية(٢٣).

علاقة الحزب بالسلطة ووزنه الجماهيري

يعد التحول الكبير في علاقات الحزب بالقصر والسلطة المغربية إحدى نتائج وصول محمد بوسته إلى منصب الأمين العام، إذ إن وصوله قد أنهى صفة المعارضة والمقاطعة التي اتخذها الحزب بزعامة علّال الفاسي. ومنذ عام ١٩٧٧ اشترك الحزب بنشاط في تأييد سياسات القصر والسلطة من خلال مشاركته في الانتخابات النيابية والمشاركة في حكومة أحمد عصمان، ثم حكومة المعطي بوعبيد منهياً موقفه المعارض.

وكان مندوبو حزب الاستقلال يحتلون (٤٥) مقعداً في آخر مجلس نواب مغربي والذي انتهت مدته في عام ١٩٨٣(٢٤)، في حين احتل عدد من قيادييه مناصب وزارية في آخر ثلاث وزارات شكّلها وهي على التوالي: عصمان ١٩٧٧، بوعبيد ١٩٧٩، العمراني ١٩٨٣. وبرز على رأس هؤلاء الوزراء: محمد بوسته نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وبرز منهم أيضاً محمد الدويري، عبد الحفيظ القادري، عز الدين العراقي وعباس الفاسي(٢٥).

لقد أثر موقف الحزب وقيادته من القصر والسلطة. واتخاذه موقفاً مؤيداً لتوجهات القصر، على موقع الحزب في الوسط الجماهيري، الأمر الذي أدى إلى زيادة ضعفه في الوسط الشعبي، خصوصاً وأن وزن الحزب كان قد تعرض خلال السنوات الثلاثين الماضية إلى ضعف متزايد. وقد عبّر محمد بوسته عن الكثير من مواقف الحزب وسياساته في مقابلتين منفصلتين أجريتا معه. وعلى الصعيد الداخلي أكد بوسته أن الحزب يتخذ مواقفه «على أساس برنامجنا المطروح والمقرر في

وثائق الحزب ومؤتمراته ولجانه. ولكن لأنه واسع، فإننا سننتقي النقاط المرتبطة بالمرحلة الآتية والمشاكل ذات الأولوية فيها وأهمها:

أولاً ـ في الميدان السياسي: تركيز الفكرة الديمقراطية، ووضع المؤسسات الدستورية والديمقراطية، والنظر في اختصاصاتها من أجل تطويرها، وعلى الأخص المجالس البلدية والقروية....

ثانياً ـ في الميدان الاقتصادي والاجتماعي: معالجة الأزمة الراهنة، والبحث عن الأسس الأفضل من ناحية العدالة لتوزيع الثروة»(٢٦).

وحول موقف الحزب تجاه القصر والنظام المغربي قال بوسته:

بالنسبة لموقفنا تجاه النظام في المغرب. هناك اتفاق أساسي ومبدئي في المغرب لمصلحة المغرب ـ ولا شك أن المغاربة أعرف بمصالحهم ـ ويقوم هذا الاتفاق على دعامتين أساسيتين:

الأولى: العقيدة الإسلامية.

الثانية: النظام الملكي.

نحن نعتبر المغرب على درجة كبيرة من التعددية من ناحية العناصر التي يتركب منها، فهناك العرب والبربر والأفارقة والأندلسيون، صحيح أنهم انصهروا وكوّنوا دولة متماسكة الأطراف، ولكنهم توحدوا على هاتين الدعامتين، قد يكون في هذا ما يصعب فهمه من قبل إخواننا في المشرق، ولكنني أقول هذا من موقع المسؤولية أن السيادة عندنا والوحدة الوطنية تتشخص في شخص الملك، لو كنا ننتخب رئيس جمهورية كل سبع سنوات، فإن كل قبيلة ستقاتل من أجل أن يكون الرئيس من أفرادها.

ولكن داخل الملكية الدستورية في المغرب هناك ضرورة للنضال من أجل وضع المؤسسات التي تكفل مشاركة الجماهير في الاختيارات الأساسية، ووضع «التعادلية» موضع التنفيذ لتكون أقرب ما تكون للعدالة. وخلق الرقابة القادرة على الجهاز التنفيذي للحكم.

في هذا الإطار، هناك عقد اجتماعي لمجموع المغاربة، يقر هذه

المبادىء ولا يخرج عنها إلا بعض التيارات التي تريد إيصال البلاد إلى الحكم الديكتاتوري، أو العسكري، أو الطبقي، وكذلك هناك تيارات أخرى قائمة من أجل مقاومة الإسلام..»[٢٧].

وحول التجربة الديمقراطية في المغرب قال الأمين العام لحزب الاستقلال: «لقد دافعنا دائماً عن حقوق الأفراد ليس فقط بالنسبة للمنتمين لحزب الاستقلال ولكن بالنسبة لكل أفراد الشعب المغربي كيفما كانت اتجاهاتهم السياسية، لذلك لا أود مرة أخرى أن أكون طرفاً في جدال عقيم.

طبعاً هذا لا يعني أن التجربة الديمقراطية أو ما تم خلال الفترة السابقة كان مثالياً من جميع زواياه، سواء تعلق الأمر بالممارسة الديمقراطية أو بوضع المؤسسات المنتخبة. ولكن رغم ذلك أعتبر أنها - أي التجربة السابقة - كانت خطوة مهمة جداً إذا قارنا أوضاعنا بالأوضاع في جل دول العالم الثالث. التجربة الديمقراطية في المغرب أتت بفوائد وإيجابيات كثيرة، ونحن نسعى دائماً لإصلاحها ودفعها نحو الأحسن»[٢٨].

وبصدد الانتخابات المقبلة أضاف بوستـه: «بالنسبـة لإجراء انتخابات نزيهة لا بد من التزام معنوي قبل أي شيء آخر. ثانياً لا بد من تغيـير بعض العقليات التي تنـاهض استمراريـة التجربـة الديمقراطيـة. والضمان الحقيقي هـو أن يطمئن كل فـرد بأن الانتخابات ستتم في جو من الحرية والنزاهة. ويمكن في إطار ذلك تشكيل هيئة للسهر على الانتخابات كما تم العام ١٩٧٧، وإن كنت أرى أنه لا بد ضرورة ملحة لذلك، لأنه كما قلت لا بد من توافر الضمانات المعنوية قبل الضمانات المادية. وهكذا يمكن أن يطمئن كل فرد بأن النزاهة ستتوافر»[٢٩].

وحول التعددية الحزبية وإمكانية التحالف بين حزب الاستقلال وأحزاب أخرى، أكد بوستـه أن حزب الاستقلال يؤيد فكرة التعددية السياسية، وأنه يمكن أن يقام تحالف أو تنسيق بين الحزب وغيره من

الهيئات وقال: «ممكن أن يتم شيء من ذلك.. نحن في حزب الاستقلال في اجتماعات مستمرة في اللجنة التنفيذية، بعد الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الذي يضم (٧٥٠) عضواً من أنحاء المغرب كافة، وقد حددنا اتجاهاً عاماً يقوم على ضرورة مواصلة «الصمود من أجل الديمقراطية» واستمرار الكفاح للحد من تدخل الأجهزة»(٣٠).

وأضاف بصدد «أحزاب المناسبات»: «أريد هنا أن أركز على فكرة ومبدأ كان حزب الاستقلال يدافع عنه ولا يزال بكل إخلاص وتجرد. وهي أننا نرى أن أي فرد أو هيئة لها جذور ووجود حقيقي، وتحظى بتعاطف المواطنين، وتسعى في الوقت نفسه إلى وحدة الصف الوطني حول القضايا الأساسية كالدفاع عن قيم الشعب المغربي ومقدساته لها كامل الحق في التعبير عن نفسها. ونحن نرى أن الممارسة الديمقراطية السلمية تقتضي التعدد وتتنافى مع نظام الحزب الواحد. ومن أهم أسس ممارسة الفرد لحقوقه السياسية، هي حقه في حرية الانتماء ولكل فرد الحق في الانتماء للهيئة السياسية التي يتعاطف معها. ولكن هذا لا يعني أن تعطى الفرصة للذين يودون استغلال الظروف والمناصب في العمل السياسي. لقد لاحظنا خلال التجربة الديمقراطية التي مررنا بها لأكثر من عشرين عاماً، أنه كلما اقتربت الانتخابات أو حان وقتها، تتأسس أحزاب وهيئات من أجل مناسبة الانتخابات. وهذا سلوك لا علاقة له بالحرية والديمقراطية التي تحدثت عنها، هذا تصرف يعني استغلال الظروف والمناسبات والمناصب لخدمة أغراض خاصة. لذلك، فإن موقفنا من «أحزاب المناسبات» منذ عام ١٩٦٣ حيث تأسست ما سمي آنذاك بـ «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»، أو أحزاب المناسبات التي تأسست بعد ذلك كان واضحاً»(٣١).

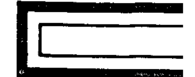
أما موقف الحزب إزاء قضية الصحراء، والتي تحتل حيزاً مهماً من مواقف الحزب وسياساته، وتتقاطع مع مواقف القصر وسياسات

الحكومات المغربية المتتالية، فقد صاغه محمد بوسته أمين عام حزب الاستقلال بقوله:

«لنلاحظ أولاً أن هذه القضية شغلت المغاربة شعباً وأحزاباً وحكومة طيلة عشر سنوات كاملة.. ولو تعمقنا في أبعادها لوجدنا أن الهدف من افتعالها هو صرف المغرب بالفعل عن القيام بدوره.

قضية الصحراء ليست مسألة كيلو مترات قليلة أو كثيرة، إنها قضية المغرب نفسه ودوره الحضاري في المجال المحيط به، ورسالته التي كانت على مر التاريخ منذ الفتح الإسلامي ممثلة في نشر التعليم واللغة العربية والإسلام في أفريقيا.

إننا ننظر إلى الصحراء كمشكلة يراد منها وضع حاجز جغرافي هائل أمام المغرب، لعرقلة رسالته ثم تقزيم المغرب جغرافياً وبشرياً....»(٣٢).



الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ولد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي من إطار حزب الاستقلال الوجه الرئيسي للحركة الوطنية، ففي كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، أعلن عن انقسام في حزب الاستقلال بعد جولة من الصراعات العنيفة في مستويات مختلفة من قياداته وهيئاته، وفي السادس من أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، أعلن عن تشكيل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نتيجة للفرز الإيديولوجي والسياسي والشخصي بين قادة حزب الاستقلال.

أصول الحزب وتطوره

تعود أصول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى التيارات اليسارية في حزب الاستقلال، والتي شهدت نمواً واسعاً في نهاية الأربعينات وحتى منتصف الخمسينات، إذ نشطت مجموعات شابة وتقدمية من رموز حزب الاستقلال في الأوساط الشعبية، وخصوصاً في أوساط صغار الفلاحين والعمال الزراعيين وعمال المدن وسكان أحياء القصدير في المدن المغربية، واستطاعت هذه المجموعات النشيطة أن تقيم نفوذاً للاتجاهات اليسارية في حزب الاستقلال، وقد ترسخ تيار يساري رئيسي في الحزب عند تشكيل الاتحاد المغربي للشغل، والذي حسبت قياداته عموماً قبل انشقاق حزب الاستقلال على التيارات اليسارية.

وإضافة لذلك، فإن العلاقات بين المقاومة المسلحة في المدن المغربية وجيش التحرير في الريف من جهة مع حزب الاستقلال غالباً ما تمت من خلال رموز التيارات اليسارية في الحزب، بسبب كون علّال الفاسي، الذي كلفه الحزب في إقامة هذه العلاقات والإشراف عليها، خارج المغرب لفترة طويلة، وهذا ما يفسّر انشقاق رموز من قيادات المقاومة

إلى جانب «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال»، التي انشقت عن الحزب في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ وشكّلت فيما بعد الاتحاد الوطني[٣٣].

في الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، وأيلول/سبتمبر من العام نفسه، نشطت «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال» في إقامة صلات وحوار في الأوساط السياسية المغربية، وكانت المحصلة تشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمشاركة عناصر ومجموعات من: حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال، حزب الحركة الاشتراكية، الأحرار المستقلون.

وفي ميثاق المؤتمر التأسيسي الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، جرى التأكيد على: «أن الهيئات السياسية ـ المغربية ـ في شكلها الحاضر أصيبت بالتعفن، ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدها للمهام البنائية، بل صارت أداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية، أو للاحتفاظ بها..»[٣٤].

واستناداً لذلك، فقد لاحظ الميثاق التأسيسي أن المشاركين قرروا «التخلي عن صفاتهم الحزبية وألوانهم السياسية» وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي، وقد انبثقت قيادة للحزب تمثل جميع الأطراف المشاركة في الحزب الجديد، وبرز في مقدمتها كل من: عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بو عبيد، المهدي بن بركة، الفقيه محمد البصري، وغيرهم من الرموز. وتمت صياغة مطالب الحزب الجديد بـ :[٣٥].

ـ الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني.

ـ جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية والاقتصادية.

ـ مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية.

ـ تحقيق الإصلاح الزراعي وانتهاج سياسة التصنيع.

ـ المطالبة بالإصلاحات في الإدارة وإقامة الديمقراطية والتعاون مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر الوطني.

ورغم أن أحد أبرز قيادي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبد الله إبراهيم، الذي كان قد فصل من حزب الاستقلال وتولى منصب الوزير الأول لحكومة لا حزبية خلفت حكومة أحمد بلفريج، زعيم حزب الاستقلال، فإن أجهزة الأمن المغربية شنت حملة اعتقالات واسعة على الحزب الجديد قبل أن تقال حكومة عبد الله إبراهيم في أيار/مايو ١٩٦٠، وكان من نتائج هذه الحملة اعتقال كل من الفقيه محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي مدير ورئيس تحرير صحيفة الحزب المركزية «التحرير»، من خلال تلفيق تهم بحقهم من قبل الأجهزة التي يشرف عليها ولي العهد الحسن الثاني، في حين شنت صحف حزب الاستقلال هجوماً على المهدي بن بركة الزعيم الآخر للاتحاد الوطني متهمة إياه بـ «الاشتراك في مؤامرة لاغتيال ولي العهد»، وذلك في إطار «مؤامرة» اشترك فيها ولي العهد وزعامة حزب الاستقلال معاً قبل أن يقوم الملك محمد الخامس بإقالة وزارة عبد الله إبراهيم، وترأس الوزارة المغربية بنفسه، حيث اندفع بن بركة للهجوم على العهد الجديد(٣٦).

إن عاماً من عمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية امتد ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، قد دفع الاتحاد نحو إجراء تبدلات في سياساته ومواقفه على نحو مختلف، إذ بدأت موجة الولاء للقصر تضعف في صفوف الاتحاد، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الهجوم الذي بدأه المهدي بن بركة الزعيم الأساسي للاتحاد الوطني على القصر وحكومته.

ففي عقب اجتماع المجلس الوطني لاتحاد القوات الشعبية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، والذي اشترك فيه ممثلو الأقاليم عن الاتحاد الوطني، وممثلو الاتحاد المغربي للشغل، واتحاد الطلبة المغاربة، والاتحاد النسوي، صدر بيان اعتبر المجتمعون فيه(٣٧):

ـ ان مشكلة الجلاء مشكلة وطنية فوق كل المشاحنات والاعتبارات الحزبية.

ـ وان استمرار القواعد الفرنسية في المغرب لا يمس بكرامة الوطن فقط، وإنما يقدم مساعدة فعالة للجيوش الفرنسية في حربها على الشعب الجزائري.

ـ ان إعطاء فترة ثلاث سنوات لاستمرار القواعد الفرنسية هي فرصة لتتمكن من القضاء على الثورة الجزائرية خلالها.

ـ وان إقرار هذه الوضعية باتفاقية تعطى الصفة الشرعية يعتبر مناقضاً لأهدافنا الوطنية، وتضامننا مع مبدأ توحيد المغرب العربي المتفق عليه في مؤتمر طنجة.

واستناداً إلى هذه المقدمات، فإن المجلس الوطني قرر:

ـ رفض الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المغربية والحكومة الفرنسية بشأن استمرار القواعد الفرنسية في المغرب.

ـ يطالب بأن لا يصادق على هذه الاتفاقية بنص تشريعي.

ـ يطالب بتطهير إدارة الأمن العام والقوات المسلحة الملكية من العناصر الأجنبية.

ـ يطالب باتخاذ جميع الوسائل الناجعة لحماية التراب المغربي من تسربات واعتداءات الجيش الفرنسي.

لقد صاغت مقررات المؤتمر التأسيسي أهم المنطلقات الفكرية والسياسية والاقتصادية للاتحاد الوطني من خلال الميثاق، والتي تضمنت[٣٨]:

١ ـ الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني.

٢ ـ جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية والاقتصادية والفنية.

٣ ـ مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية.

٤ ـ تحقيق الإصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين.

٥ ـ انتهاج سياسة للتصنيع وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد ولضمان ارتفاع الدخل القومي لفائدة جميع السكان.
٦ ـ الإسراع بتحقيق إصلاحات جوهرية في الإدارة وتكوين الإطارات وفقاً لمقتضيات بناء الاستقلال.
٧ ـ اتباع سياسة منطقية في التعليم تطابق روح التطور العصري للمغرب وتحافظ على مقوماته الروحية.
٨ ـ إقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء على الصعيد الوطني أم المحلي في دائرة ملكية دستورية.
٩ ـ مساعدة الشعب الجزائري من أجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الأخوَّة العربية والتضامن الإفريقي.
١٠ ـ تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر وعلى أساس تقوية دعائم السلام العالمي...

لقد اعتبرت هذه الوقفة ضد الملك وسياسة القصر خطوة مهمة لحزب الاتحاد الوطني، وأعقبها تحرك لدى قيادة الحزب لإحداث تبدلات سياسية وتنظيمية على الصعيدين السياسي والداخلي، بلغ ذروته في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني عام ١٩٦٢، إذ ألقى زعيم الحزب المهدي بن بركة تقرير الأمانة العامة أمام المؤتمر واعتبر هذا التقرير وثيقة مهمة، كما تم في نهاية المؤتمر إقرار وثيقتين:(٣٩) أولاهما القرار المذهبي، وثانيتهما القرار السياسي، وتضمنتا فضحاً وتعرية للنظام المغربي وطبيعة توجهاته الداخلية والخارجية، والمهام المنوطة بالمنظمات السياسية المغربية وفي مقدمتها الاتحاد الوطني، بهدف الخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد في ظل «الحكم الرجعي المطلق».

لقد لاحظ التقرير المذهبي: «أن تجربة السنوات الست من الاستقلال وبالأخص مشاركة العناصر التقدمية في الحكومة، قد

أتاحت للجماهير المغربية أن تقتنع اقتناعاً صارماً باستحالة متابعة سياسة التحرر تحت رعاية سلطة تقليدية مطلقة بإدارة جامدة».

وأضاف التقرير: أن الخيارات التي يراها الاتحاد الوطني مخرجاً للوضع تتمثل في:

- إصلاح زراعي يضمن إعطاء الأرض للفلاحين في إطار سياسة زراعية قائمة على التخطيط والتنظيم، وتقديم المساعدات المالية والتقنية لتنمية الإنتاج الزراعي.

- إقرار تحول جذري في بنى الاقتصاد المغربي، وإقامة تناغم في نشاطاته القطاعية في نطاق نظام اشتراكي، بالاعتماد على الرأسمال البشري من أجل تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- وان عملية التحول الداخلي ينبغي أن تترافق مع المعركة من أجل الديمقراطية في المغرب، مع المعركة من أجل وحدة بلدان المغرب العربي، لخلق مدى أوسع لوحدة عربية وإفريقية.

وعلى هذا الأساس فإن المؤتمر يعتبر: «أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن كل عمل للتحويل في الداخل أو تعاون سليم في الخارج، يشترط سلطة سياسية شعبية وتقدمية تتجلى فعاليتها وأصالتها في تمثيلية أجهزتها سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية»[٤٠].

وإلى جملة هذه التحولات في فهم مواقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، استند موقف السلطة المغربية في الهجوم على الحزب عام ١٩٦٣، إذ قامت أجهزة الأمن بملاحقة واعتقال عشرات الكوادر وأعضاء الحزب، فقد بلغ عدد من حوكم من أعضاء الاتحاد الوطني عام ١٩٦٣ (١٠٦) أشخاص بينهم عشر أعضاء من المجلس الوطني للاتحاد - وهو أحد المؤسسات القيادية - كان في عدادهم: عبد الرحمن اليوسفي، محمد البصري، محمد المكانسي حسن الأعرج وغيرهم تحت تهمة: «العمل على قلب النظام واغتيال الملك، وتكوين عصابات مسلحة بصفة غير قانونية، وملكية مستودعات أسلحة»[٤١].

وقد توبعت عملية الهجوم على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في

السنوات التالية، إذ اعتقل العديد من كادراته وقياداته واقتيدوا إلى السجون والمحاكم، في حين اختطف زعيم الاتحاد ـ المهدي بن بركة ـ في باريس، التي كان قد لجأ إليها هرباً من حملات القصر على الاتحاد، وقد تمت تصفيته بالتعاون ما بين الأجهزة المغربية وأجهزة البوليس الفرنسي(٤٢).

الحزب بعد المهدي بن بركة

لقد مهدت الحملة على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتصفية العديد من قياداته وخصوصاً زعيمه المهدي بن بركة، إلى قيام صراعات بين قادة الاتحاد التاريخيين، ولكن طبيعة الظروف التي عايشها المغرب بعد عام ١٩٦٧ فرضت على قادة الاتحاد تناسي خلافاتهم وصراعاتهم، وتشكيل قيادة جديدة شارك فيها كل من: عبد الله إبراهيم الزعيم الحالي للاتحاد، والمحجوب بن صديق زعيم الاتحاد المغربي للشغل، وعبد الرحيم بوعبيد الزعيم الحالي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وقامت القيادة الجديدة للاتحاد الوطني بفتح حوار مع حزب الاستقلال بزعامة علّال الفاسي عام ١٩٧٠ لمواجهة سياسة القصر الملكي، وقد نتج عن الحوار تشكيل الكتلة الوطنية بين الحزبين كجبهة معارضة رئيسية في البلاد للمطالبة بالديمقراطية والحياة الدستورية في ظل النظام الملكي، وقد خاضت «الجبهة» معركة مشتركة ضد النظام تجسدت في مقاطعة الانتخابات البرلمانية والدستور المعلن من جانب القصر، وطرحت برنامجاً تضمن المطالبة بـ :(٤٣).

ـ انتخاب مجلس تأسيسي.
ـ إقامة ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية.
ـ تحقيق إصلاح زراعي وتأميم القطاعات الاقتصادية الأساسية.
ـ تحرير الأجزاء المحتلة من الأراضي المغربية.

وقد هاجم الملك الحسن الثاني قيام التحالف بين حزب الاتحاد

الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وبعض السياسيين الذين أقاموا الكتلة الوطنية و «الذين جعلوا من السباب، ومن الفضيحة معاشهم اليومي». وقال الحسن الثاني: أنه لولا تسامحه معهم لقدم أصحاب التصريحات المعادية للدستور، أمام المحاكم بتهمة «المس بكرامة الدولة»(٤٤).

لقد انفصمت عرى التحالف القائم في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في عام ١٩٧٠، كما انفصمت عرى التحالف بين الاتحاد وحزب الاستقلال في إطار الكتلة الوطنية بعد ذلك بقليل. وبفعل الصراعات الداخلية في صفوف الاتحاد، فقد خرجت من صفوف الاتحاد عام ١٩٧٠ مجموعة يسارية أطلق عليها «منظمة ٢٣ مارس»، وهي مجموعة تبنت الماركسية ـ اللينينية(٤٥).

وفي الإطار نفسه، فقد انقسم القسم الباقي عن الاتحاد في عام ١٩٧٢، بحيث خرجت مجموعة بزعامة عبد الرحيم بوعبيد، الذي يعتبر نفسه الوريث الشرعي لنضالات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شكلت الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فيما حافظت المجموعة الأساسية بقيادة عبد الله إبراهيم على اسم الاتحاد(٤٦).

ورغم التحول اليميني الذي وصفت به قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بزعامة كل من عبد الله إبراهيم والمحجوب بن صديق، فإن الحزب قد استمر في اتباع سياسة المعارضة، وحافظ عموماً على مواقفه الأساسية ومنطلقاته السياسية والاقتصادية، وعلى نظرته لطبيعة السلطة المغربية، وهذا ما أكدته مقررات المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الوطني، والمنعقد في الدار البيضاء في الفترة ما بين ١١/٣٠ و ١٩٧٤/١٢/١، إذ لاحظ التقرير المذهبي المقر من قبل المؤتمر: «ان هدفنا هو تحقيق التغيير الجذري لمصلحة الجماهير وعن طريق الجماهير المناضلة رجالاً ونساءً، شباناً ومثقفين عمالاً وفلاحين، الذين يقومون جميعاً للتغيير الجذري لتفجير الطاقات الخلاقة من أجل بناء مغرب تقدمي اشتراكي على أساس علمي، وفي إطار الأصالة العربية الإسلامية»(٤٧).

وأضاف التقرير قائلاً: «إننا نؤمن بضرورة الأخلاق في النضال مثلما نؤمن أيضاً بأن لا نضالاً ثورياً من دون نظرية ثورية ولا نظرية ثورية من دون منهاج علمي مضبوط للتحليل والاستنتاج».

ومنهاجنا العلمي المضبوط في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقوم على التحليل المادي للتاريخ وعلى طابع التاريخ الجدلي، وبالتالي على تناقض المصالح الطبقية في المجتمع وعلى تكييف الأخلاق والحكم والفلسفة والقانون والآداب بالشروط التاريخية لكل طبقة بطبيعة موقعها الاجتماعي: «لولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض».

إننا انطلاقاً مما سبق وكنتيجة حتمية للتركيبات الطبقية للمجتمع المغربي، نرى أن تحويل المجتمع المغربي الراهن إلى مجتمع شعبي متحرر يستلزم[٤٨]:

أولاً: أن لا يبقى ٨٧٪ من مجموع الفلاحين في المغرب يعيشون تحت سيطرة ١٣٪ منهم.

ثانياً: ألا يسيطر ٥٪ (ومنهم أجانب) من السكان في المغرب على كافة المؤسسات الاقتصادية والمالية في البلاد ويتحكموا في مصير وفي وسائل عيش الملايين من المواطنين.

ثالثاً: أن يصير المغرب في وضع يمكنه من استثمار كل طاقاته الإنسانية وإمكانياته المادية لحساب جماهيره.

وتحقيق هذه الأهداف يتم[٤٩]:

بإعادة توزيع الدخل القومي، وذلك بوضع حد لسيطرة الأوليغارشيه الأجنبية والوطنية على القطاعات الحيوية في البلاد عن طريق:

- تأميم التجارة الخارجية وقطاع التأمينات.
- تأميم المصارف والمؤسسات الكبرى للإنتاج الصناعي.
- تأميم المعادن.
- تأمين شبكة توزيع المواد الأولية ذات الأهمية الوطنية.

- تحقيق الثورة الزراعية لفائدة الـ ٨٧٪ من مجموع الفلاحين المغاربة».

وحول رؤية الحزب للقضية القومية العربية وعلاقة المغرب وشعبه بها، أفرد التقرير المذهبي عنواناً فرعياً جاء فيه:

«الشعب المغربي جزء من الأمة العربية»

والجماهير المغربية في نضالها الثوري العابر من أجل تحقيق التحول الجذري للبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المغرب، إنما تسعى لتحقيق نفس الأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها أيضاً كافة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج.

واعتقادنا في هذا الميدان أن تطور الوعي الثوري عند كافة الجماهير العربية في الوقت الراهن يعود بدرجة كبرى إلى قضية فلسطين كشعار استراتيجي مشترك صحيح تاريخياً ومعبأ نفسياً، وكاشف بواقعية وعمق عن أسباب العجز وآفاق القوة في الوطن العربي.

فالقضية الفلسطينية صهرت الوعي الثوري عند الجماهير العربية في قالب جديد، وبلورت بقوة ووضوح طابعه المزدوج:

— كحركة تضامن مصيرية على ساحة فلسطين.

- وكصراع شعبي ضد الامتيازات الطبقية والاستغلال الرأسمالي ورواسب الإقطاع والشعوذة الفكرية والتدخل الأمبريالي في الأقطار العربية.

ومن أجل بناء مجتمع عربي موحد ومتحرر في إطار نظام اشتراكي، يناضل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على واجهتين أساسيتين متمايزتين:

١ - على الواجهة المغربية.

٢ - على الواجهة العربية.

٣ - على الواجهة العالمية.

١ ـ **على الواجهة المغربية**: ان تحرر القوات الشعبية في كل قطر عربي وتنمية نضاليتها وتنظيمها ووضوح الأهداف القطرية أمامها... لن يكون فقط قاعدة أساسية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلادها، بل سيكون أيضاً عاملاً حاسماً في المساعدة على رفع طاقة النضال العربي بوجه عام.

٢ ـ **على الواجهة العربية**: ينطلق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من المباديء الآتية:

ـ ضرورة تأسيس تعاون أوثق بين مختلف الحركات العربية الطليعية في الوطن العربي والعمل على توحيد المفاهيم العامة فيما بينها، وتقييم نتائج وآفاق نضالها ومبادلة الآراء حول استراتيجيتها وتكتيكها ومناقشة أسسها الإيديولوجية.

ـ تحليل الوضع العربي العام المتغير باستمرار، فرز سماته المميزة وقواعد تطوره وتحديد حركة توازن القوى في داخله.

ـ الاتفاق على استراتيجية عربية بين القوات الطليعية في الوطن العربي للاتصال على أساسها وفي إطار خطها العام مع التحركات والقوات التقدمية في العالم، قصد التعاون معها وتقريب القضايا العربية إليها عبر مفاهيم عربية مشتركة وترتيب مشترك للاهتمامات ولجدول الأسبقيات في كل مرحلة جديدة من مراحل النضال العربي.

ـ نشر الوعي في الجماهير العربية المنظمة بمختلف النضالات التي تقودها الطلائع التقدمية ذات الأهداف والرؤى المشتركة على جميع واجهات الوطن العربي، وذلك قصد وضع حد للاحتكارات الإعلامية التي تكاد الآن تعزل كل قطر عربي عن بقية الأقطار الأخرى إيديولوجياً.

٣ ـ **على الواجهة العالمية**: «يضم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية جهود عامة مناضلية إلى جهود مناضلي كافة الحركات التحررية والتقدمية في افريقيا وفي العالم الثالث وفي بقية أنحاء العالم، من أجل تدعيم قواعد السلام وتحرير البشر من خطر التدمير الجماعي، وتوفير

الفرص للتعاون على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين لخير الشعوب كلها»[٥٠].

ورغم أن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد حافظ على موقعه كحزب من أحزاب المعارضة المغربية، وقاطع الانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد عام ١٩٧٧، وتحقق فيها فوز لأغلبية موالية للقصر والحكومة التي كان يترأسها أحمد عصمان، فإن الاتحاد المغربي للشغل، وهو إحدى القوى الأساسية المرتبطة بالحزب، قد شارك في الانتخابات وحصل على عدد من المقاعد في البرلمان[٥١].

وقد عقد الحزب مؤتمره الوطني الرابع في الفترة ما بين ٢٢ ـ ٢٤/٤/١٩٨٣، تحت شعار: «من أجل التعبئة الشعبية الشاملة للقوات الشعبية لإجراء تغييرات واقعية». وقد شارك في أعمال المؤتمر الرابع (٦٠٠) مندوب من المحافظات كافة، إضافة إلى عدد من ممثلي الأحزاب الأجنبية والعربية والمغربية[٥٢].

وألقى عبد الله إبراهيم الأمين العام للحزب التقرير العام إلى المؤتمر، مشيراً إلى تدهور الوضع الاقتصادي للجماهير الشعبية الواسعة في البلاد، والذي سيقود إلى تنامي الإجحاف في المجتمع المغربي واشتداد الاستغلال الرأسمالي الوحشي للكادحين.

وتطرق عبد الله إبراهيم إلى الوضع الدولي فأشار إلى خطورة سباق التسلح وتنامي خطر نشوب حرب نووية، وأدان بحزم منح أي تسهيلات في المغرب إلى قوات الانتشار السريع الأميركية، داعياً الشعب المغربي إلى النضال بحزم من أجل تعزيز السلام في العالم أجمع[٥٣].

لقد أجمل التقرير المذهبي الذي قدمه عبد الله إبراهيم وأقره المؤتمر الرابع المواصفات العامة للمجتمع المغربي في ستة بنود: التبعية للخارج والفوارق الطبقية، والتخلف الاقتصادي، والتباين الاجتماعي لطرازين مختلفين، والتخلف الاجتماعي، والانعكاسات السياسية السلبية لهذه المؤشرات.

واستناداً إلى ذلك، فقد حلل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، مؤكداً أن السياسة الحكومية التي طبقت منذ الاستقلال وحتى الآن هي المسؤولة عن وصول البلاد إلى هذه الحالة وإلى سيادة هذه المواصفات: «نتيجة لاختيارات الحكومة السياسية والاقتصادية السيئة، ومن ثم فكل تغيير [كما لاحظه التقرير] لأوضاع الملايين من الجماهير المغربية التعيسة يمر حتماً من تغيير الاختيارات التوجيهية العامة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وتقوية وتعزيز الرقابة الشعبية على دواليب السياسة والاقتصاد»[٥٤].

واستناداً إلى المعطيات «الواقعية» التي يراها الحزب بصدد المغرب العربي ووحدته، فقد أكد التقرير المذهبي للمؤتمر الرابع أن[٥٥]:

«١ ـ الوحدة بين أقطار المغرب العربي ضرورة تاريخية ومستقبلية، متأصل الشعور بها في نفوس كافة القوات الاجتماعية الواعية في المنطقة، ومطبوعة بطابع النضال الشاق الطويل والمشترك في سبيل الحرية.

٢ ـ الوحدة عمل جدي وتحول ثوري يتطلب نفساً طويلاً، وليس في قدرة الساسة القصيري النظر أن يحققوه، ولا في وسعهم كذلك أن يلغوه.

٣ ـ الحكومات وحدها، في بلدان المغرب العربي، لا يمكنها أن تحقق الوحدة في غيبة عن الجماهير، ودون استشارتها والاعتماد عليها في جميع مراحل التطبيق.

٤ ـ الاعتماد على الجماهير يقتضي تغيير علاقات القوة التي تربطها حالياً بالحكومات، وإتاحة الفرصة لكافة قطاعات القوة الحية في المغرب العربي أن تنظم نفسها بحرية، وتنتخب قادتها بحرية، وتعبر عن رأيها بحرية، وتتصل فيما بينها بحرية، داخل كافة بلدان المغرب العربي.

٥ ـ أعظم الإنجازات الثورية في التاريخ إنما تنطلق من الواقع، ولا يمكن أن تنطلق من الخيال. والواقع في بلدان المغرب العربي أنها

ذات أنظمة سياسية متعددة، ولكل نظام فلسفته ومزاعمة والقوة التي يدافع بها عن نفسه، فلا يمكن ـ والحالة هذه ـ أن تتحقق وحدة بلدان المغرب العربي في الشروط التاريخية الحالية. إلا على أساس فدرالي، تتوحد فيه أشياء، وتحترم في داخله أشياء أخرى بين شعوب المغرب العربي.

ونظراً للتجارب الوحدوية والمشاريع المشابهة لها والتي فشلت كلها لحد الآن، والتي ستفشل أيضاً إذا تجددت على نفس الأسس السابقة التي فشلت بها جميع تجارب ومشاريع الوحدة بين بلدان المغرب العربي.

نظراً لهذا، فإننا بعد التأمل وتحت الشعور الحاد بالمسؤولية نرى[٥٦]:

١ ـ ضرورة تنظيم استفتاءات شعبية في كافة بلدان المغرب العربي التي تقبل أن تستفتى جماهيرها لمعرفة قرارها فيما إذا كانت ترغب في استمرار السياسة الجاري بها العمل منذ الاستقلال في علاقات شعوب المغرب العربي ببعضها أو تريد الاتجاه نحو بناء الوحدة بينها.

٢ ـ فإذا كان الاستفتاء إيجابياً كما هو المتوقع، اجتماع رؤساء دول المغرب العربي حينئذ والتزموا بميثاق للوحدة الفدرالية، وعرضوه على الرأي العام في بلدانهم على صورة إطار دستوري للوحدة، ويصير اجتماع مجلس رؤساء الدول، بعد ذلك، نظامياً.

٣ ـ ويتضمن المشروع الوحدوي انتخاب برلمان للمغرب العربي يعالج المشاريع والقضايا ذات الاختصاص الفدرالي المشترك، كما يتضمن تأسيس مجلس وزاري يتولى رئاسته بالتناوب رئيس وزراء كل قطر من أقطار المغرب العربي.

٤ ـ وتحقق الأجهزة الفدرالية أول ما تحقق ضمان حرية التنقل والنقل بين أقطار المغرب، واحترام الحريات العامة وتوحيد برامج التكوين والتشريع الاجتماعي، كما تنظم وتشرف على تسيير القطاع

الاقتصادي الفدرالي، فيما يتعلق بالتصنيع وتمويـل المشتركين، وفي ميدان التجهيز والأشغال العمومية الكبرى، وفي ميدان التجارة الخارجية.

كما تضع الأجهزة الفيدرالية أيضاً، قواعد ومؤسسات لتوحيد السياسة الخارجية لبلـدان المغرب العـربي من جهة، وللتنسيق والتعاون بينهما في الميدان الديبلوماسي من جهة أخرى.

وهكذا كلما اتسعت وسائل العمل بعد ذلك كلما اتسعت أيضاً آفاق الوحدة بالتالي، وفي مقدمة هذه الوسائل ضمان بقاء الوحدة أولاً، وتحصينها شعبياً ووطنياً كمكسب تاريخي نفيس».

أما على الصعيد العربي فقد طالب المؤتمر أن يعمل على:

١ ـ «وضع حد لعلاقة القوة، السائدة لحد الآن، بين الأنظمة العربية وشعوبها ليمكن للطاقات العربية الخلّاقة أن تنطلق بحرية، وتحت الشعور الشخصي بالمسؤولية.

٢ ـ مقاومة تيارات الولاء إلى الخارج، في الوطن العربي، تحت أي اسم كان، وفي أي صورة ظهر، من أجل بلورة إرادة عربية أصيلة وصحيحة على جميع المستويات.

٣ ـ ربط كل تغيير نوعي، من هذا النمط، بالعمل على تقليص نفوذ الاحتكارات الدولية الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات داخل الوطن العربي.

٤ ـ تعزيز القدرة العربية، في أي صورة، وبأي طريق، على اتخاذ قرارات جماعية كلما كان الأمر يتعلق بقضايا مصيرية تتعدى نتائجها حدود أي قطر عربي لتمس العرب جميعاً.

٥ ـ تسهيل الاتصالات بين العرب داخل مختلف أقطار الوطن العربي بإلغاء التأشيرات وجوازات السفر، والاكتفاء بوثائق الهوية فقط.

٦ ـ احترام حقوق الإنسان والسهر بنزاهة على تطبيقها في كافة الأقطار العربية بضمانات جماعيـة، وتحت نظر أجهـزة عربيـة للمراقبة»[٥٧].

وبصدد بلدان العالم الثالث فقد لاحظ المؤتمر أنه يجب أن يكون لنا رأي واعٍ ومسؤول لتدارك الأخطار المحدقة بنا، ومن أجل ذلك:

«١ - يجب العمل على تحريم اللجوء إلى القوة في حل المشاكل بين بلدان العالم الثالث.

٢ - ويجب تنظيم أجهزة للمصالحة والتحكيم والحكم في النزاعات الطارئة بينها.

٣ - وتوحيد التشريع في كافة بلدان العالم الثالث حول حقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية في إطار مقاييس وقواعد الأمم المتحدة وتحت إشراف أجهزة إقليمية مختصة.

٤ - ويجب تشجيع وتقوية المنظمات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

٥ - ويجب منع ترحيل الجاليات الأجنبية أو اللجوء إلى قطع العلاقات الديبلوماسية في حالة نزاع بين دول العالم الثالث.

٦ - مثلما يجب، من جهة أخرى، عدم السماح بالقواعد الأجنبية، أو بتدخل قوات أجنبية عن القارة، وتأكيد حياد كافة دول العالم الثالث إزاء نزاعات ومشاكل الدول العظمى.

٧ - ونظراً للأوضاع الاقتصادية المنهارة التي توجد عليها بعض شعوب العالم الثالث، ونظراً بالأخص إلى فداحة مديونيتها إزاء بعض الدول الصناعية الغنية، فيجب التساند والعمل المشترك لإسقاط فوائد الديون - كلياً أو جزئياً - المترتبة على ذمة الدول النامية المديونة[٥٨].

وبالاستناد إلى المعطيات العالمية وصراعات الدول الكبرى، فقد أكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في تقريره أنه يؤمن ويؤكد المبادىء الثلاثة التالية:

١ - يجب تعبئة الرأي العام العالمي من أجل سحب وتدمير كافة الصواريخ المتوسطة المدى، سواء منها الموجهة حالياً من بلدان (حلف وارسو) إلى شعوب أوروبا الغربية، أو الموجهة منها إلى شعوب الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

٢ ـ يجب العمل على تكثير المناطق العالمية المحرم فيها السلاح النووي، تحت ضمانات دولية فعالة، وإشراف الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

٣ ـ يجب تحسيس الرأي العام في جميع البلدان وتعبئته للضغط على الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، من أجل متابعة مفاوضات السالت بطريقة إيجابية وسريعة، للوصول إلى الحد من أخطار الأسلحة النووية الاستراتيجية في آفاق الوصول إلى إمكان تدميرها في الأخير.

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليلفت النظر هنا إلى الأخطار الجسيمة التي يسببها إقحام المغرب في الاستراتيجية العالمية للدول العظمى، ويأسف أسفاً عميقاً إذا كانت هناك التزامات لـ «منح تسهيلات لقوات التدخل الأميركي السريع» في بلادنا، ثم يبقى موقفنا دائماً تجاه الولايات المتحدة الأميركية محدداً باتفاقية سنة ١٩٦٠ في موضوع الجلاء، وبموقف صداقتنا التقليدية مع الشعب الأميركي»[٥٩].

وزن الحزب الجماهيري وقيادته

لقد مر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بمرحلتين متفاوتتين بالنسبة إلى وزنه الجماهيري، يمكن تحديدهما بشكل عام:

- الفترة بين التأسيس وغياب المهدى بن بركة زعيم الحزب.
- الفترة ما بين اغتيال المهدي بن بركة وحتى الآن.

ففي الفترة الأولى مثّل الحزب قوة المعارضة المغربية الأساسية في مواجهة سياسات القصر والسياسات اليمينية لقيادة حزب الاستقلال بزعامة أحمد بلفريج وعلّال الفاسي فيما بعد، وقد انعكست قوة الحزب ليس في تأييد قطاعات شعبية واسعة من الطلبة والعمال وفقراء المدن ورموز المقاومة المسلحة فحسب، وإنما في انخراط عدد من أعضاء وقياديين في قوى سياسية أخرى في صفوفه عند تشكيله عام ١٩٥٩ بعد أن أعلنوا تخليهم عن تنظيماتهم السابقة. ورغم هجوم السلطة

SCANNED BY
JAMAL HATMAL

وحزب الاستقلال المستمر على الحزب، فقد استمرت قوته بشكل ملحوظ في الأوساط المغربية السياسية والشعبية.

أما في المرحلة التالية ،فقد ساهم كل من التوجه الاقتصادي للقيادة النقابية لـ «الاتحاد المغربي للشغل» والذي بدأ منذ عام ١٩٦٣، وهجمات السلطة على الحزب وخصوصاً بعد أحداث مدينة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ واغتيال بن بركة في العام ذاته، إلى نمو صراعات بين قادة الحزب الثلاثة: عبد الله إبراهيم، والمحجوب بن صديق، وعبد الرحيم بوعبيد، وإلى شل فاعلية الحزب وتمزقه الداخلي، إضافة إلى استمرار هجمة السلطة عليه، وحصول الانشقاقات في صفوفه بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٢، الأمر الذي انعكس على قوة الحزب وتأثيره في الساحة الجماهيرية بما في ذلك نفوذه داخل «الاتحاد المغربي للشغل»، الأمر الذي حول الحزب إلى «حزب أقلية» يعيش على ذكريات الماضي التي تشير اليها بعض مطبوعاته، وخصوصاً جريدته المسماة «الاتحاد الوطني».

أما بالنسبة إلى قيادة الحزب الحالية، فإن اللجنة التنفيذية للحزب تتألف من[٦٠]: عبد الله إبراهيم الأمين العام، الهاشمي البناني عضو اللجنة، المحجوب بن صديق عضو اللجنة، محمد بهيج عضو اللجنة.

وفي مقابلة صحفيه[٦١] أجمل عبد الله إبراهيم، الأمين العام لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربية، ظروف تأسيس الاتحاد بقوله:

«تأسس الاتحاد عام ١٩٥٩، وكان أول عملية فرز على مستوى الجماهير الشعبية. فقد كانت الحركة الوطنية قبل ذلك تضم جميع فئات الشعب، وكان هدفها التحرر من الاستعمارين الفرنسي والإسباني.

بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦، واجهت الحركة الوطنية مرحلة جديدة تستلزم تحديد مواقف ثابتة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور التناقضات، وبالتالي استحالة

استمرار الإجماع القديم ضد الاستعمار في مرحلة البناء. فكان تجمع الطلاب والعمال وباقي الطبقات الكادحة يدعو إلى تنظيم حركة التقدم على مبادىء وأسس واضحة في كافة الميادين.

وهكذا، ولد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ١٩٥٩، وجاء نهاية المخاض داخل الحركة الوطنية».

وقد حدد أهم المنطلقات النظرية التي يتبناها الحزب في سياسته واستراتيجيته بقوله: «من الناحية الإيديولوجية، نحن حزب وحدوي اشتراكي، يتبنى المنهج العلمي في تحليل الوقائع الاجتماعية، ونعتمد مبدأ جدلية التاريخ والتحليل المادي للأحداث، ولكننا نؤمن بهذا المنطلق في إطاره العلمي كمجرد فرضية لتحليل الأحداث الاجتماعية. ونرفض أن يتعدى هذا المنهج المادي للتاريخ الميادين الأخرى.

نحن نؤمن بالقيم الروحية للإسلام التي توجد خارج إمكانات التحليل المادي كفرضية للمعرفة. النتيجة السياسية لهذا المنطلق الإيديولوجي هو أننا لا نقبل أن يدلي المناضل بشهادة إلحاد ليمكن قبوله كثوري.

ومن الناحية الاقتصادية، فإننا ننادي بتأميم الأرض ووسائل الإنتاج الصناعي الكبرى والبنوك، وندعو أيضاً للإصلاح الزراعي على أساس تعاوني، بشكل يضمن رفع المزارع ووسائل إنتاجه إلى المستوى العلمي والتكنولوجي الحديث، وذلك لن يتوفر إلا عن طريق تأمين آليات الزراعة الحديثة وتوفير البذور وتأهيل الفلاحين.

إن الإصلاح الزراعي بالنسبة لنا ثورة اجتماعية، تشمل الإنسان والأرض. والإصلاح الزراعي ومبدأ التأميم يرتبطان بضرورة قيام قاعدة صناعية ثقيلة، ولا يصح أن يكون هناك إصلاح زراعي دون تصنيع ثقيل، أو تصنيع دون إصلاح زراعي.

وفي الميدان السياسي، نحن ديمقراطيون، لكننا نؤمن بالديمقراطية في حدود تحقيق شروطها الموضوعية التي تتوقف على النظام الاقتصادي ووضع مقاليد الاقتصاد بين إيدي الجماهير الشعبية.

الديمقراطية إذن غير صحيحة في نظرنا إذا لم يكن لها مضمون اقتصادي واجتماعي فعلي»[٦٢].

واستطرد عبد الله إبراهيم في تحديد منطلقات الحزب حول مسألة الوحدة بما فيها وحدة دول وشعوب المغرب العربي، والوحدة العربية، فقال:

«نحن نؤمن بضرورة تحقيق وحدة المغرب العربي كمرحلة أولى على طريق الوحدة العربية التي بدونها لن يستطيع أي قطر عربي أن يستوعب جميع الطاقات المتوفرة. كل بلد عربي مهما كانت ثروته، ضعيف وعاجز، ما دامت إمكاناتنا في الوطن العربي كله لا تستغل بصفة مشتركة.

إذن، فالوحدة العربية التي ننشدها هي شرط لانتشال شعوبنا من الواقع الذي تعيشه.

وفي ما يتعلق بالواقع السياسي للأمة العربية، نحن نعتبر، كجميع العرب، أن قضية فلسطين لا تشكل مجرد نزاع بين العرب وإسرائيل، ولكنها تعتبر تعميقاً للنضال العربي المشترك وتشكل طابعاً مصيرياً. إنها قضية نزاع حضاري ومصادمة مع الامبريالية والاحتكارات الأجنبية وجميع محاولات صرفنا عن شخصيتنا وعن عناصر القوة والفعل عندنا.

إننا نعتبر أيضاً أن الوطن العربي في مجموعه يشكل كلاً لا يمكن أن يمس جزء منه من غير أن ينعكس ذلك على المجموع. فأحداث الخليج العربي تهمنا نحن في المغرب ونتأثر بها وبنتائجها سلباً أو إيجاباً، كما أن أحداث المغرب يتأثر بها العرب كلهم.

وخير دليل على ذلك قضية الصحراء. فتوتر العلاقات بين الجارين الشقيقين المغرب والجزائر ينعكس على الروابط بين الشعب العربي في بقية أقطاره الأخرى»[٦٣].

أما القضية الصحراوية، والتي تعتبر إحدى أهم قضايا المغرب، فقد توسع عبد الله إبراهيم حولها بالشرح وفي تحديد موقف حزبه

منها، والصراع الدائر حولها والحل الذي يراه الحزب مناسباً لهذه القضية فقال:

«إنها قضية الشعب المغربي كله، ليست هناك فئة من الفئات، أو مغربي أو مغربية لا يتمسك بوحدة التراب الوطنية. إنها بالنسبة لنا في المغرب قضية تحرير من الاستعمار الإسباني الذي سبق له أن احتل عدة مناطق مغربية... وحتى يومنا هذا يحتل الإسبان مدينتي سبته ومليلة وجزر الجعفرية على شاطىء البحر المتوسط».

وكانوا في السابق يبسطون نطاق حماية على مناطق أخرى. فقد احتلوا منطقة افني وجعلوا منها مستعمرة، وسيطروا بالقرب منها على أراض شاسعة تعرف بإقليم طرفايه وبسطوا عليها نظاماً للحماية، ثم احتلوا في جنوب طرفايه منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب.

وعندما اضطرت إسبانيا عام ١٩٥٦ إلى الاعتراف باستقلال المغرب، لم يكن هذا الاعتراف يشمل الأراضي المغربية الملحقة بإسبانيا بصفة أو بأخرى، إلا منطقة شمال المغرب.

وبقي النزاع قائماً بين الحكومتين المغربية والإسبانية حول الأقاليم الأخرى، وفي سنة ١٩٥٧ تسلم المغرب طرفايه، وفي بداية ١٩٥٨ هاجم جيش التحرير المغربي منطقة افني وحرر ثلاثة أرباعها. وهاجم في الوقت ذاته الصحراء الغربية فاحتل مدينة سمارة.

لكن الفرنسيين الذين كانوا منشغلين في حرب الجزائر شعروا بخطورة جيش التحرير المغربي فانضموا إلى الإسبان في تهديد المغرب بالتدخل المزدوج. وتوقفت العمليات العسكرية على أمل الدخول في مفاوضات حول قضية الصحراء.

وبالفعل بدأت الاتصالات عام ١٩٥٩ في مدريد، وكان الهدف منها الاتفاق مع الإسبان حول موضوع المناطق والأقاليم المغربية التي ما زالت مستعمرة. ولكن الحكومة الإسبانية فاجأت المغاربة بنشر قانون في الجريدة الرسمية يتضمن إنشاء ثلاث محافظات جديدة هي: افني والساقية الحمراء ووادي الذهب، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإسبانية. وأدى ذلك إلى فشل المفاوضات.

وفي عام ١٩٦٠، ارتكبت الحكومة المغربية خطأً كبيراً عندما رفعت القضية أمام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، فالمسألة لم تكن تتعلق بتصفية تركة استعمارية بقدر ما كانت اعتداء من قبل دولة عضو في المنظمة الدولية على أراضي عضو آخر. وكان من الأجدى التوجه إلى مجلس الأمن على أساس أن الأمر يتعلق بنزاع ثنائي.

وهذا الخطأ أدى إلى نتائج وخيمة، فقد قررت إسبانيا الانسحاب من هذه المنطقة شرط إقرار مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال لسكانها.

وهنا ظهرت ولأول مرة أطراف أخرى في النزاع، وبالضبط موريتانيا التي تقدمت بمطالب ترابية في المنطقة. ودخلت أيضاً الجزائر النزاع واعتبرت نفسها طرفاً آخر لأن الصحراء تقع على حدودها.

وتحت تأثير التطورات هذه، تنازل المغرب لموريتانيا عن نصف المنطقة، وتعقدت القضية عندما أسرعت إسبانيا إلى التنازل عن افني للمغرب وقررت إقامة نظام مزيف في الصحراء الغربية، وأجرت حكومة فرانكو انتخابات مزيفة وأسست جمعية وطنية للصحراويين، وبعث الملك الحسن الثاني برسالة إلى الجنرال فرانكو عام ١٩٧٥ يحذره فيها من تأسيس دولة صحراوية فوق التراب المغربي، لأن ذلك سيؤدي إلى تدهور العلاقات بين البلدين إلى درجة مأساوية.

وأمام هذا الواقع أوقفت إسبانيا تنفيذ هذا المشروع، خصوصاً بعد الضغط الشعبي المتمثل بالمسيرة الخضراء. واستتبع ذلك توقيع معاهدة مدريد، واحتلال موريتانيا للجزء المجاور لها من الصحراء واستعادة المغرب بقية الأقاليم.

في هذا الوقت ساعدت دولة مجاورة هي الجزائر جماعات مسلحة، ودربتها فوق أرضها وسلحتها بمختلف أنواع الأسلحة، وعرفت هذه الجماعات باسم «بوليساريو» والتي لم يسبق لها أن قاتلت الإسبان من قبل في حين أنها انطلقت لقتال المغاربة، ونظراً لعجز الموريتانيين

عن مواجهة هجمات «البوليساريو»، انسحبوا من المناطق التي كانت تحت إدارتهم وخططوا على أن يحل مكانهم هؤلاء بمساعدة الجزائر. غير أن المغرب تدارك الأمر وقطع الطريق أمام هذا المخطط.

وأريد في هذا المجال أن أؤكد أن المشكلة في الحالة الحاضرة ليست صراعاً أيديولوجياً يتعلق بدولة تقدمية وأخرى محافظة، لكنها مشكلة تضع الجزائر، للأسف الشديد، ضد الجماهير الشعبية المغربية مباشرة.

إن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حدد موقفه من العلاقات المغربية ـ الجزائرية منذ مؤتمره الثاني عام ١٩٦٢، فرفضنا مبدأ الحدود بين البلدين وأكدنا أن حل النزاع حول الصحراء لا يكون عن طريق الحرب، لأن ذلك سيؤدي، أولاً، إلى زرع الحقد بين الشعبين الشقيقين، وثانياً إلى إتاحة الفرصة أمام التدخل الأجنبي من جهة وانقسام العالم العربي من جهة أخرى»(٦٤).

وحول طبيعة الحل المقترح لقضية الصحراء وإثر طرح هذا الحل على دول المغرب العربي قال عبد الله إبراهيم:

«نحن ندعو إلى حل مشرف للجميع يتجاوز معطيات المشكلة الحاضرة وذلك عن طريق:

أولاً : لقاء قمة تحضره ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بهدف التوصل إلى ميثاق مغربي مشترك.

ثانياً: إجراء استفتاء شعبي حول هذا الميثاق حتى يصبح ملزماً للدول الموقعة عليه.

ثالثاً: الاندماج الاقتصادي لمجموع أقطاب المغرب العربي، من حدود مصر إلى نهر السنغال، وفوق حيز جغرافي يبلغ ٦ ملايين كيلومتر مربع وقوة بشرية تزيد عن الخمسين مليوناً.

رابعاً: أن تقوم الحكومات في إطار الميثاق المشترك بتأسيس هيئات عليا للتمويل والتنمية.

خامساً: إقامة خط حديدي من الداخلة إلى موريتانيا، ثم يتصل بخط آخر عبر الصحراء لربط شمال القارة الأفريقية بجنوبها.

سادساً: إقامة منظمات مشتركة للضمان الاجتماعي والرعاية العلمية.

سابعاً: تكوين برلمان لشعب المغرب العربي، ثم إنشاء حلف عسكري بين مختلف الجيوش، بحيث يعتبر أي اعتداء على آي طرف اعتداء على الأطراف الأخرى».

ويبتسم عبد الله إبراهيم وهو يمد يديه إلى الأمام ويقول: «هذا هو المخرج الصحيح والحل الأمثل الذي نراه لمشكلة الصحراء»[٦٥].

وبصدد الوضع الداخلي وعلاقة الاتحاد الوطني بالأحزاب والقوى السياسية الأخرى، قال عبد الله إبراهيم:

«نحن لم نشارك بما يسمى بالمؤسسة الديمقراطية [البرلمان] وذلك لسببين:

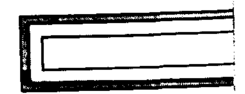
أولاً: لا نريد أن نستغل الديمقراطية تحت ظروف وضغط قضية الصحراء، وإذا كانت هذه المسألة موضع إجماع وطني، فإن الوضع في المغرب يستلزم حواراً واسعاً لمواجهة المتاعب.

ثانياً: اقترحنا قيام حكومة من شخصيات لها حنكتها ومدعومة شعبياً. وحزبنا مستعد أن يشكلها وحده. وتتولى هذه الوزارة تطبيق برنامج متفق عليه يساعد على إيجاد الشروط الموضوعية والنفسية لمارسة الديمقراطية في المغرب وشرط أن لا تتعدى مدة هذه الحكومة العامين. فتقدم استقالتها لتخلفها أخرى تتولى الإشراف على الانتخابات العامة.

كذلك سبق أن اقترحنا على الأحزاب المغربية تأسيس جبهة ديمقراطية تكون ضماناً لإجراء انتخابات سليمة»[٦٦].

وحول الموقف من التسويات المطروحة في الشرق الأوسط، بما في ذلك «تسوية» كامب ديفيد الذي بدأها السادات بزيارته للقدس، قال الأمين العام للاتحاد الوطني للقوات الشعبية: «منذ زيارة السادات إلى القدس، تبين بجلاء أن العرب يقفون أمام خطة ستؤدي حتماً إلى الاستسلام وإلى بث بذور الشقاق بين الأقطار العربية. لقد كنا أول من ندد بهذه الخطوة، وقد جاءت نتائج كامب ديفيد لتؤكد توقعاتنا.

وأمام هذا الواقع، ليس أمام العرب إلا مخرج واحد هو توثيق الصلات بين الأقطار العربية وتوحيد استراتيجيتها وفق شروط واحدة تصب في دعم تحرير فلسطين وتعزيز صمود الجماهير العربية»(٦٧).



الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تعود الأصول السياسية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي إلى التيار اليساري الذي انقسم عن حزب الاستقلال عام ١٩٥٩، كوّن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذي أخذ دور حزب المعارضة اليسارية الرئيسي في المغرب خلال عقد الستينات وبداية السبعينات، وبفعل الصراعات داخل الاتحاد الوطني في السبعينات، ظهر الاتحاد الاشتراكي ليشكل حزب المعارضة اليسارية الرئيسي خلال السبعينات وبداية الثمانينات بقيادة عبد الرحيم بوعبيد.

ظهور الحزب وتطوره

لقد عبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والذي تشكل بصورة أساسية عن منشقي حزب الاستقلال، ومن رموز كانت تنتمي إلى الحركة النقابية المغربية (الاتحاد المغربي للشغل) ورموز المقاومة، ومن أعضاء في أحزاب أخرى مثل حزب الشورى والاستقلال والحركة الشعبية... عن شكل ائتلافي ذو طابع يساري.

وكانت هذه القضية تشكل أرضية للصراعات السياسية داخل الحزب الجديد، ولكن الظروف التي مر بها الاتحاد في السنوات الأولى لتشكيله ووجود المهدي بن بركة على رأسه، وقد أخرت تنامي هذه الصراعات وتطورها إلى حد الانقسام الذي حصل في السبعينات، حيث انشقت «منظمة ٢٣ مارس» عام ١٩٧٠، ثم ظهر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٢.

لقد لعبت التحولات الخطيرة نحو اليمين للقيادة النقابية ـ عبد الله إبراهيم والمحجوب بن صديق ـ والهيمنة على الاتحاد المغربي للشغل، وعزل المنظمة النقابية عن الحياة السياسية، ورفضها لشعار: «الخبز

أولاً وقبل كل شيء» عام ١٩٦٣، دوراً أساسياً في تنامي الصراعات، ثم جاءت الحملات المتتالية للسلطة الملكية ضد قيادات وأعضاء الاتحاد الوطني وخصوصاً في سنوات ١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥، والتي توجت باغتيال المهدي بن بركة بعد اختطافه في باريس، لتدفع الخلافات بين قيادات الاتحاد إلى إصابة الاتحاد بالشلل وعدم الفعالية السياسية.

لقد تناسى قادة الاتحاد خلافاتهم، وشكلوا قيادة ثلاثية عام ١٩٦٧ مكونة من: عبد الرحيم بوعبيد والمحجوب بن صديق وعبد الله ابراهيم على أرضية تنشيط القوة السياسية للاتحاد الوطني. ودخلوا تحالفاً مع حزب الاستقلال بزعامة علّال الفاسي، مشكلين الكتلة الوطنية لمواجهة سياسات السلطة المغربية وممارساتها عام ١٩٧٠(٦٨)، ولكن ذلك لم يمنع الخلافات من الظهور مرة أخرى في أوساط القيادة الاتحادية، فانشقت مجموعة بقيادة محمد بن سعيد مشكلة «منظمة ٢٣ مارس»، وخرجت مجموعة عبد الله إبراهيم والمحجوب بن صديق محتفظة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد أزمة يوليو (تموز) ١٩٧٢، فيما أجرى عبد الرحيم بوعبيد ومجموعة من مؤيديه تغييراً في اسم الحزب، حيث أطلق عليه اسم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية». وبرز من بين مؤيدي بوعبيد كل من: عمر بن جلون، محمد اليازغي، المهدي العلوي، محمد الحبابي، عبد الواحد الراضي والحبيب الفرقاني(٦٩).

إن المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الاتحاد الاشتراكي في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٥ في الدار البيضاء، يعتبر نقطة التحول الحاسم في تاريخ الاتحاد، وفي تحديد المعالم الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المميزة له في إطار الأحزاب المغربية، وخصوصاً عن الاتحاد الوطني، إذ لاحظ البيان السياسي الصادر عن المؤتمر(٧٠):

ـ إن استراتيجية الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ونظامه، يعتمدان على مبدأ الارتباط بين التحرير والتنمية والديمقراطية والبناء

الاشتراكي كجوانب من سياسة شاملة تهدف إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لمصلحة الكادحين.

- إن الهدف من البناء الاشتراكي هو بناء مجتمع اشتراكي أساسه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتبادل.

- إن الاتحاد الاشتراكي في نظرته لطرق البناء الاشتراكي ونوعية المجتمع الذي يطمح لبنائه لا يقبل الخضوع للنماذج المجردة، ولا يقلد التجارب الأجنبية، ولا تحدد هويته الأيديولوجية استناداً لاختيار التجارب، ولكنها تخضع لواقع المجتمع المغربي.

- إن اعتماد الاتحاد الاشتراكي للاشتراكية العلمية كمنهج للتحليل والدرس لا يتنافى مع التقاليد والقيم الثورية والتقدمية للحضارة العربية والإسلامية البحتة، بل انه يشكل تكاملاً مثمراً معها.

- إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الشعبية العالمية.

لقد سادت التأثيرات الأكثر جذرية في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال وبعد المؤتمر الوطني الثالث في خريف ١٩٧٨ في الدار البيضاء، إذ جرى التأكيد على أن الحزب هو: «حزب الطبقة العاملة، حزب الفلاحين الصغار والمتوسطين، حزب المثقفين الثوريين، حزب الجماهير الطلابية، حزب صغار التجار والحرفيين».

وقد لاحظ التقرير العام للمؤتمر الوطني الثالث أن استراتيجية الاشتراكية الديمقراطية التي يتبناها الحزب، تبدأ بعملية إنقاذ وطني تقوم على[٧١]:

- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتغيير سلوكيته وأخلاقيته.
- إقامة رقابة شعبية ديمقراطية على أجهزة الدولة.

أما الخطوط العامة للاستراتيجية الديمقراطية والاشتراكية التي يتبناها الحزب فتتمثل في[٧٢]:

- اعتماد نظام التخطيط الديمقراطي.

- تأميم الوسائل الأساسية للإنتاج والنقل والمبادلات والقروض.
- الحد من تنمية القطاع الخاص، ومنع هيمنته على القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني.
- ضمان الحدود الدنيا لمستويات المعيشة للجماهير الشعبية.
- تأميم التجارة الخارجية.
- تأميم الأراضي الواقعة في المناطق الحضرية - حدود البلديات - والتي تشكل مصدراً للمضاربات العقارية.
- تأميم الصناعات الصيدلانية ومعامل إنتاج المواد الطبية.
- تعميم التعليم الابتدائي.
- تحقيق إصلاح زراعي جدي، وإقرار مبدأ «الأرض لمن يفلحها».

وإضافة إلى هذه المفاصل في استراتيجية الديمقراطية والاشتراكية التي تبناها الحزب داخلياً فقد عاد وأكد ما كانت اللجنة المركزية قد أقرته في بيانها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، بصدد المسألة الوطنية والتي تقوم على ثلاث نقاط رئيسية[٧٣]:

- القيام بحملة توعية لإيضاح الخطر الذي يمثله الاحتلال الإسباني لبعض الأراضي المغربية، وتجنيد الشعب من أجل التحرير.
- مطالبة الحكومة المغربية بتبني مواقف واضحة إزاء الأراضي المحتلة، والعمل دولياً في إطار خطة عملية محكمة للتحرير.
- الاستعداد لخوض معركة التحرير على قاعدة تجربة جيش التحرير.

وعلى هذا الأساس فقد طالب التقرير الحكومة بـ: «العمل الجدي من أجل باقي أراضينا المغربية... [وبوضع] حد نهائي لمسلسل الاستنزاف الذي تتعرض له بلادنا في الصحراء، والذي يهدد بقيام حرب ستكون عاقبتها وخيمة على شعوب المنطقة كلها»[٧٤].

وأعرب المؤتمر عن تأييده لنضال الشعب الفلسطيني، وأعلن دعمه لوحدة بلدان المغرب العربي لأنها مسألة مصير وضرورة حتمية، ولأنها جزء من إيمانه بالوحدة العربية الشاملة، وتأييده لنضالات شعوب العالم من أجل الحرية[٧٥].

وقد ذهب الاتحاد الاشتراكي في مؤتمره الوطني الأخير الذي انعقد في تموز/يوليو ١٩٨٤ في الاتجاهات نفسها، فقد أدان التقرير العام المقدم للمؤتمر جميع جوانب السياسة الحكومية، وطالب بإدخال تغييرات جذرية على النظام الرأسمالي الحر المعمول به في البلاد، وقال التقرير: «إنه لا يوجد شعاع من الأمل في الأفق بالنسبة للأغلبية الساحقة من الشعب المغربي الذي يبلغ تعداده (٢٢) مليون نسمة، لأن الحكومات المتعاقبة أوصلت البطالة إلى (١,٥) مليون عاطل، والديون الخارجية إلى أكثر من (١٢) مليار دولار».

وأدان التقرير وصاية صندوق النقد الدولي الذي فرض في محاولة لحل الأزمة الاقتصادية إجراءات تقشف، ترقى إلى خطة فقر تثقل كاهل المواطنين الأشد فقراً. وأضاف: «إن حل جميع المشاكل مرهون بتغيير جذري وتحول عميق في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وأكد التقرير موقف الاتحاد الاشتراكي، والذي يتقاطع مع موقف النظام والقصر بصدد قضية الصحراء، حيث دعا الجزائر وموريتانيا إلى احترام الحدود المغربية فقال: «إن الاتحاد الاشتراكي على اتفاق كامل مع الملك الحسن الثاني بشأن الصحراء الغربية... وإن هجمات ثوار البوليساريو لا يمكن أن تشن إلا من قواعد في دول مجاورة».

ورغم أن تقرير المؤتمر قد رفض دعوة منظمة الوحدة الإفريقية إلى إجراء محادثات مباشرة بين المغرب والبوليساريو، فإنه قد أيد دعوة المنظمة لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية على حق تقرير المصير لسكانها[٧٦].

علاقة الحزب بالسلطة ووزنه الجماهيري

يحظى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتأييد قطاعات شعبية واسعة في أوساط البرجوازية الصغيرة والطلبة وفي الأوساط العمالية والحرفية المدينية، واستناداً إلى مصادر الحزب[٧٧] فإن (٨٠) ألف مغربي يحملون بطاقات عضوية في الاتحاد الاشتراكي، إضافة إلى

مئات الآلاف من المؤيدين والمتعاطفين معه والذين ينضوون في إطار المنظمات الشعبية التابعة له، أو التي تقيم علاقات خاصة به مثل الكونفدرالية ـ الديمقراطية للشغل التي أقامها في مواجهة الاتحاد المغربي للشغل. والشبيبة الاتحادية والتنظيم النسوي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب واتحاد الكتاب المغاربة(٧٨).

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات البلدية والقروية في عام ١٩٨٣ لا تعكس وزن وحجم الحزب في الوسط الجماهيري، فإنها يمكن أن تعطي مؤشراً بسيطاً، فقد حصل الحزب على (٤٥٠٠) مقعد في الانتخابات من أصل (١٤) ألف مقعد، على الرغم من أن الحزب لم يسمح له بالنشاط العلني إلا قبل الانتخابات بأسبوع واحد، فيما أفرج عن الكثير من قياداته من السجون قبيل ثلاثة أيام من الانتخابات، إضافة إلى عمليات التزوير التي قامت بها السلطة كما صرحت مصادر قيادية في الحزب(٧٩).

تعرض الاتحاد الاشتراكي إلى حظر نشاطه عدة مرات كان آخرها في عام ١٩٨١، كما تعرض أعضاؤه وقياداته للاعتقال ولصدور أحكام قاسية بحقهم، وقد اعتقل أمينه العام عبد الرحيم بوعبيد ما يقارب العامين قبل أن يطلق سراحه أواخر عام ١٩٨٣، وقد استجابت قيادته إلى دعوة الملك الحسن الثاني في الانضمام إلى حكومة انتقالية تمهد لانتخابات برلمانية بتأثير عاملين ـ كما ذكر الأمين العام بوعبيد ـ وهما:

- الدفاع عن مغربية الصحراء ومستقبلها بالارتباط بالمغرب.
- الحرص على تصحيح «المسار الديمقراطي».

وأكد بوعبيد: «إن الملك صادق النية في إجراء انتخابات نزيهة»(٨٠).

وتبعاً لمصادر مغربية، فإن مشاركة الاتحاد في الحكومة الانتقالية باثنين من قادته: عبد الرحيم بوعبيد، وعبد الرحيم الراضي (عضو المكتب السياسي) قد جاءت بعد استجابة القصر لشرطين وضعهما

حزب المعارضة. «أن يقر الملك بأن الانتخابات البلدية التي جرت - عام ١٩٨٣ - كانت مزورة وأن يتم تشكيل حكومة ائتلافية ذات صفة انتقالية، تشرف على الانتخابات البرلمانية المقبلة لتكون نزيهة وحرة وديمقراطية»(٨١).

ورغم مشاركة الاتحاد في الحكومة الحالية التي يترأسها محمد كريم العمراني، فإن حملة الاعتقالات التي جرت في المغرب خلال «ثورة الخبز» في كانون الثاني/يناير الماضي قد طالت نحو (١٠٠) من أعضاء الاتحاد، وأكدت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» الناطقة باسم الحزب، أن حملة الاعتقالات التي واجهتها شبيبة الاتحاد عام ١٩٨٤ تشبه إلى حد بعيد حملة الاعتقالات التي شنتها أجهزة السلطة على الشبيبة الاتحادية عام ١٩٧٧ بعد الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦(٨٢).

ولم تقتصر حملة السلطة ضد الاتحاد الاشتراكي على القيام باعتقالات ضد أعضاء الحزب والشبيبة الاتحادية، بل ان الأمر قد تعدى ذلك إلى تعطيل صحافة الحزب الناطقة بالعربية والفرنسية، فقد أوقف صدور كل من صحيفتي «الاتحاد الاشتراكي» و «المحرر» خصوصاً بعد أن تبنت قضية المعتقلين ونشرت تقارير عن محاكماتهم(٨٣).

موقف الحزب من المؤتمر اليهودي

لقد انفرد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من بين الأحزاب المغربية الرئيسية بإعلان موقفه بمقاطعة المؤتمر اليهودي في المغرب، والذي حضرته وفود تمثل الجاليات اليهودية في أنحاء مختلفة من العالم من بينها وفد يمثل اليهود في الكيان الصهيوني. وقد أعلن الحزب مقاطعته للمؤتمر استناداً إلى ما أوردته صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» الناطقة باسمه(٨٤):

- وجود شخصيات سياسية قدمت من الكيان الصهيوني.

- عدم دعوة (م. ت. ف) والجمعية المغربية لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني.
- تحول المؤتمر من مؤتمر ديني إلى مؤتمر سياسي.
- عدم إثارة موضوع المذابح الصهيونية ضد الفلسطينيين.
- عدم طرح قضية القدس[٨٥].

وفي مقابلات صحفية حدد الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي موقف الحزب من بعض القضايا المهمة والمشاكل الداخلية التي يواجهها المغرب قال بوعبيد:

«أهم مشاكلنا الداخلية هي مشكلة الديمقراطية في المغرب، ونحن على استعداد للتضحية إذا ما كان هناك نهج ديمقراطي صحيح، لأنه الطريق الأحسن الذي يمكن أن ينتهج لجعل الجماهير الشعبية تشعر بخطورة القضايا وتحسسها. من هنا يمكن لهذه الجماهير أن تتحمل بعض التضحيات في سبيل المصلحة العامة ـ مثلاً ـ هناك نمو ديمقراطي في المغرب. فقد أصبح تعدادنا ٢٨ مليون نسمة وأكثر من نصف هذا العدد صار فوق سن الـ ١٨. فكيف من الممكن ألا يشارك هؤلاء الشباب في الاختيار والنقاش والحوار»[٨٦].

وحول ظاهرة التعددية الحزبية في المغرب قال بوعبيد:

«أعتبر الأحزاب بالنتائج التي تصل إليها، أي بتجاوبها مع الجماهير والشباب والمستقبل. ولا بد من القول أن هناك أحزاباً مصطنعة، ومن السهل خلق حزب باعتمادك على الجهاز الإداري ليقدم هذا الأخير ناخبين وهميين لا أساس لوجودهم. لكن المطلوب عمق في الديمقراطية بحيث يكون فيها بعض المصداقية، وبوجود المصداقية نؤمن الاستقرار. ونحن في الاتحاد الاشتراكي لا يهمنا أن يكون عدد الأحزاب يفوق عدد أصابع اليد بقدر ما يهمنا ألا يتدخل الجهاز الإداري، وألا يصنع الأحزاب. ففي نهاية المطاف يتبين أن أكثرية الأحزاب هي مصطنعة ولا تتجاوب مع الشباب والجماهير والمستقبل الذي نطمح إليه. من هنا أشدد على القول أننا نريد أن يكون

للديمقراطية نوع من الأخلاق. ربما يضحك البعض من مزجي بين السياسة والأخلاق. فأقول لا سياسة صحيحة من دون أخلاق»[...].

وحول الخلافات داخل الحزب، والاتهامات التي ساقها معارضو القيادة، وخصوصاً مسألة الانحراف عن خط الحزب قال بوعبيد:

«في الحزب لنا ديمقراطية صحيحة. وهؤلاء الأفراد كان لهم الحق في الكلام وشرح مبادئهم، وفي إعادة الكلام وتكرار الكلام في كل اجتماعات الهيئات المسؤولة في الحزب. علماً بأن إسهامهم في تنظيم الحزب كان ضئيلاً. وبالفعل فقد مررنا حزبياً بعدة محن. وإذا حاولنا إلقاء الضوء لوجدنا أن هؤلاء الأشخاص كانت مساهمتهم في مجابهة هذه المحن ضئيلة جداً، إذا لم تكن مفقودة. يقولون أشياء وأشياء ضمن الإطار الديمقراطي في الحزب. لأن كل مناضل، سواء أكان في القاعدة أم في القمـة، له الحق في أن يعبر عن رأيه، وبعد ذلك يتخذ القرار. والتدابير التي اتخذت كانت في حق هؤلاء الأشخاص الذين لا يتعدون الخمسة أو الستة. السبب؟ لأنهم لم يحترموا الديمقراطية ونظم الحزب. وقد اتخذت التدابير بعد نقاش طويل وحر، لأنه لا بد لكل هيئة سياسية من أن تتخذ القرار، وبعدها يكون الانضباط. وأنا لا أفهم ماذا يريد هؤلاء الأشخاص؟ فإذا كانت لديهم رؤيا أخرى غير الديمقراطية فليقولوا ذلك، وهذا من حقهم. وإذا كانوا يعتبرون أن الديمقراطية مزيفة فنحن نسألهم: ما البديل؟ وبالطبع ليس لديهم بديل. فإذا كانوا يؤمنون بالشيوعية الماركسية العتيقة فليقولوا ذلك، والمجال مفتوح أمامهم. وهنا أريد التأكيد على نقطة أساسية في حزبنا أريد توضيحها، وهي أننا حزب ديمقراطي عربي مسلم، ونرى في الاشتراكية، اشتراكية مغربية نابعة من الأصالة المغـربية، وهي لمواجهة المشاكل المغربية. من هنا علينا العمل لأجل حل كل مشاكلنا الداخلية والخارجية»[٨٨].

وبصدد موقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من مشروع فاس قال بوعبيد:

«المشرع الذي انبثق من قمة فاس يمكن اعتباره أول مشروع جدي لاقى إجماع الدول العربية، بما في ذلك منظمة التحـرير الفلسطينية التي يهمها الأمر قبل الجميع.

ومشروع فاس يعتبر استراتيجية عربية للسلام، وذلك لإرساء قواعد سلام عادل في المنطقة. ومن إيجابيات مشروع فاس هو إجماع كل الدول في الغرب والشرق على تأييده ولو أن البعض أبدى بعض التحفظات، وفي رأيي لا يمكن إقرار سلام عادل إلا بأن يكون للشعب الفلسطيني كيان ودولة في المنطقة.

إذن منهج السلام منهج هادف وصائب، لكن لا سلام كذلك بدون استراتيجية عربية موحدة، أي استراتيجية دفـاعية وعسكـرية واقتصادية، حتى يكون للعمل الديبلوماسي زخم حقيقي»[٨٩].

وحول موقف الحزب من مبادرة ريغان والدور السعودي في المنطقة قال بوعبيد:

«هناك نقاط في مبادرة ريغان ايجابية ويجب العمل بموجبها. كما أن هناك نقاطاً غير صالحة بالنسبة إلينا كعرب ويجب إهمالها. وأنا أعتبر أن مبادرة ريغان تعني أن أميركا بدأت تحاول التخلص من حلف غير مشروط مع إسرائيل. ففي الماضي كانت إسرائيل هي التي تخطط سياسة أميركا في الشرق الأوسط. أما الآن فقد ظهرت دلائل تشير إلى العكس تماماً. ومبادرة ريغان يمكن اعتبارها الخطوة الأولى في عملية السلام، ويمكن أن يتبعها مشروع آخر شرط أن يعمل العرب بجدية، خصوصاً وأن للمملكة السعودية الآن دوراً حاسماً في هذه المرحلة من تاريخ العرب، ولديها وزناً عالمياً في أميركا وأوروبا الغربية وحتى لدى الاتحاد السوفياتي»[٩٠].

وبصدد علاقات الحزب الخارجية قال عبد الرحيم بوعبيد:

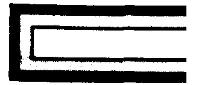
«في الواقع لنا بالفعل اتصالات وعلاقات منتظمة مع جل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، مثلما لنا اتصالات مع الأحزاب الشيوعية سواء في ألمانيا أو رومانيا أو تشيكوسلوفاكيا أو موسكو. ولكن بالمقابل لنا

اتصالات مع الأحزاب في العالم العربي. وتربطنا علاقات طيبة مع الحزب الدستوري في تونس، ومع حزب البعث في العراق، واتصالات غير منتظمة مع الأخوة في سوريا، ولنا اتصالات قوية مع منظمة التحرير الفلسطينية. أما منهجنا الاشتراكي فهو ينطلق من معطياتنا المغربية ومن معطياتنا الثقافية العربية والإسلامية. ونحن لا نريد تقليد الاشتراكية الأوروبية التي لها أوضاعها الخاصة، نحن نسعى إلى إقامة نظام اشتراكي في بلد عربي ومسلم هذا هو واقعنا. وإذا كانت اتصالاتنا غير منتظمة مع بعض الأحزاب والمنظمات العربية فأظن أن المسؤولية لا تقع علينا. نحن نهتم بكل القضايا العربية وفي رأسها قضية الشعب الفلسطيني. لكن لا أعتقد أن المنظمات والهيئات العربية تهتم الاهتمام الكافي بقضايا المغرب، وبكفاحنا من أجل الديمقراطية وتصحيح المكاسب الديمقراطية»(٩١).

قيادة الحزب

يتولى قيادة الحزب مكتب سياسي مكون من تسعة أعضاء بمن فيهم الأمين العام وهم(٩٢):

عبد الرحيم بوعبيد الأمين العام للحزب، محمد اليازغي عضو المكتب السياسي ومسؤول جريدة المحرر، المهدي العلوي عضو المكتب السياسي، محمد عابد الجابري، محمد الحبابي، محمد منصور، الحبيب الفوقاني، عبد اللطيف بن جلون، فتح الله ولعلو.



هوامش الفصل الأول

(١) جون واتر بوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، بيروت، دار الوحدة الطبعة الأولى ١٩٨٢ ص ٥١. ترجمة ماجد نعمة ـ وعبود عطية.

(٢) المصدر السابق ص ٥٢.

(٣) المهدي بن بركة، **الاختيار الثوري في المغرب** بيروت دار الطليعة الطبعة الأولى ١٩٦٦ ص ١٨١ ـ ١٨٣.

(٤) جون واتر بوري. **الملكية والنخبة** مصدر سابق ص ٥٣.

(٥) المهدي بن بركة، **الاختيار الثوري**، مصدر سابق ص ١٨٣.

(٦) المصدر السابق ص ١٨٤.

(٧) تميل المصادر القيادية في الحزب إلى ربط المقاومة المسلحة بالحزب وتؤكد أن المقاومة كانت أحد وجوه نضال الحزب، فيما تذهب مصادر محايدة تناولت أوضاع المغرب وظروفه السياسية في الخمسينات إلى التأكيد على أن دور الحزب كان هامشياً في أعمال المقاومة المسلحة، رغم انضمام عدد من قادة المقاومة المسلحة إلى الحزب فيما بعد.

(٨) المهدي بن بركة... مصدر سابق ص ١٩٠.

(٩) انظر محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**. بيروت دار الكلمة ـ الطبعة الأولى ١٩٨١ وخصوصاً ص ١٨٥.

(١٠) افردنا حيزاً خاصاً لتناول الموضوع عند الحديث عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

(١١) واتر بوري... مصدر سابق ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(١٢) المصدر السابق ص ١٦٩.

(١٣) المصدر السابق ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(١٤) حزب الاستقلال دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠ ص ٣.

(١٥) المصدر السابق ص ٥.

(١٦) المصدر السابق ص ٦.

(١٧) **الشرق الأوسط** ١٦/٥/١٩٨٢ تقرير عن مؤتمر حزب الاستقلال المغربي.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) حزب الاستقلال مصدر سابق ص ٨.

(٢٣) **الشرق الأوسط** ١٦/٥/١٩٨٢.

(٢٤) مجلة **كل العرب** ٢٧/١٠/١٩٨٢.

(٢٥) حزب الاستقلال مصدر سابق، ص ٨.
(٢٦) **مجلة الشراع** ٣٠/٤/١٩٨٤ مقابلة مع محمد بوسته
(٢٧) المصدر السابق.
(٢٨) **الشرق الأوسط** ١٠/٤/١٩٨٤ مقابلة مع محمد بوسته.
(٢٩) المصدر السابق.
(٣٠) المصدر السابق.
(٣١) المصدر السابق.
(٣٢) مجلة **الشراع** ٣٠/٤/١٩٨٤ مقابلة مع بوسته.
(٣٣) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى:
- المهدي بن بركة **الاختيار الثوري في المغرب** بيروت - دار الطليعة الطبعة الأولى ١٩٦٦.
- عبد اللطيف جبر والمهدي بن بركة **ثلاثون سنة من العطاء** الدار البيضاء مطبعة دار النشر المغربية ١٩٧٥.
(٣٤) انظر: **التقرير المذهبي للاتحاد الوطني للقوى الشعبية بالمغرب** دمشق. دار دمشق للطباعة والنشر نيسان/أبريل ١٩٦٣.
(٣٥) المهدي بن بركة **الاختيار الثوري** مصدر سابق ص ١٣١ أيضاً روم لاندو **مراكش بعد الاستقلال** بيروت دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٦١ ص ١٦٢ - ١٦٥ تعريب خيري حماد.
(٣٦) جون واتر بوري **الملكية والنخبة** مصدر سابق ص ١٨٦.
(٣٧) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية دراسة غير منشورة دمشق ١٩٨٠ ص ٥.
(٣٨) المصدر السابق.
(٣٩) انظر نص القرارين في: **المهدي بن بركة الاختيار الثوري**... مصدر سابق ص ١٤٣ - ١٥٤.
(٤٠) المصدر السابق.
(٤١) جون واتر بوري **الملكية والنخبة** مصدر سابق ص ١٨٦ - ١٨٧.
(٤٢) انظر مصطفى العلوي **المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ** بيروت دار الآفاق الجديدة الطبعة الأولى ١٩٨٤. وفي الكتاب تفاصيل كثيرة واسعة حول قضية اغتيال بن بركة، بما في ذلك أسماء المشاركين والمحاكمات التالية لجريمة الاغتيال.
(٤٣) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية دراسة غير منشورة مصدر سابق ص ١٠.
(٤٤) جون واتر بوري: **الملكية والنخبة** مصدر سابق ص ١٧١ - ١٧٢.
(٤٥) «منظمة ٢٣ مارس» هي المنظمة التي تحولت لاحقاً إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. انظر الفصل الثالث من البحث.
(٤٦) انظر: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في هذا الفصل من البحث.

(٤٧) التقرير المذهبي المقدم للمؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الدار البيضاء ١٩٧٤ ص ٢٢.
(٤٨) المصدر السابق.
(٤٩) المصدر السابق.
(٥٠) المصدر السابق.
(٥١) انظر الملحق رقم ٢ (الأحزاب خريطة التمثيل البرلماني).
(٥٢) النداء اللبنانية ٢٤/٤/١٩٨٣.
(٥٣) المصدر السابق.
(٥٤) عبدالله ابراهيم التقرير المذهبي المقدم للمؤتمر الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الدار البيضاء ١٩٨٢ ص ٧٠.
(٥٥) المصدر السابق ص ٣٠ ـ ٣٢.
(٥٦) المصدر السابق.
(٥٧) المصدر السابق ص ٣٧ ـ ٣٨.
(٥٨) المصدر السابق ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٥٩) المصدر السابق ص ٥٢.
(٦٠) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية دراسة غير منشورة ص ١٥ والأسماءالمذكورة هي اللجنة التنفيذية للحزب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.
(٦١) عبد الله إبراهيم مقابلة معه في مجلة **الوطن العربي** ١٥/٢/٨٢.
(٦٢) المصدر السابق.
(٦٣) المصدر السابق.
(٦٤) المصدر السابق.
(٦٥) المصدر السابق، وحول المزيد من التفاصيل حول موقف الاتحاد الوطني وأمينه العام من تصفية الصحراء يمكن العودة إلى: عبد الله ابراهيم **حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً** الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الدار البيضاء (بلا تاريخ).
(٦٦) عبدالله إبراهيم مقابلة معه مجلة **الوطن العربي** ١٥/٢/٨٢.
(٦٧) المصدر السابق.
(٦٨) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠ ص ٤.
(٦٩) مجلة **الدستور** ٢٣/٦/١٩٨٣.
(٧٠) البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الاستثنائي الاشتراكي للقوات الشعبية وللمزيد من التفاصيل حول موضوعات المؤتمر الاستثنائي عام ١٩٧٥ يمكن العودة إلى:
اختيار مذهبي خطة مرحلية (المؤتمر الاستثنائي ١٩٧٥) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الدار البيضاء الطبعة الثالثة نيسان/إبريل ١٩٨٤.
(٧١) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دراسة غير منشورة مصدر سابق. وللمزيد من

التفاصيل يمكن العودة إلى المقررات الكاملة لأعمال المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي في: **مواقف مبدئية وقرارات ظرفية** الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الدار البيضاء، الطبعة الثانية، نيسان/إبريل ١٩٨٤.

(٧٢) المصدر السابق.

(٧٣) المصدر السابق.

(٧٤) أكد الاتحاد الاشتراكي حدود موقفه من قضية الصحراء في البيان السياسي العام الذي أصدره المؤتمر الوطني الثالث عام ١٩٧٨، والذي طالب بـ «جعل حد حاسم لحرب الاستنزاف التي تشن ضد بلادنا جنوباً بإصدار الأوامر إلى قواتنا المسلحة الملكية لتعقب كل معتد إلى مراكز وقواعد انطلاقه، وفي ذات الوقت الدخول مع القطر الجزائري الشقيق في حوار جدي ومسؤول على المستويين الرسمي والشعبي قصد حل المشاكل المعلقة بين البلدين في أفق بناء مغرب عربي موحد...» البيان في **مواقف مبدئية وقرارات ظرفية**... مصدر سابق ص ٢٥٤.

(٧٥) مزيد من التفاصيل في: **مواقف مبدئية وقرارات ظرفية** المصدر السابق ص ٢٩٥ ـ ٣٠٨.

(٧٦) التقرير السياسي العام للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنعقد في الدار البيضاء في تموز/يوليو ١٩٨٤، وقدمت **السفير** اللبنانية (١٥/٧/١٩٨٤) عرضاً عاماً للتقرير.

(٧٧) **الرأي العام** الكويتية ٦/٢/١٩٨٤.

(٧٨) مجلة **الشراع** ٢٦/١٢/١٩٨٣، أيضاً يمكن العودة إلى ما تضمنته وثائق المؤتمر الوطني الثالث حول الموضوع في مواقف مبدئية وقرارات ظرفية مصدر سابق.

(٧٩) مجلة **الشراع** ٢٦/١٢/١٩٨٣.

(٨٠) **الرأي العام** الكويتية ٦/٢/١٩٨٤.

(٨١) مجلة **الشراع** ٢٦/١٢/١٩٨٣.

(٨٢) مجلة **النشرة** العدد (١٣) تاريخ ٢٠/٢/١٩٨٤ ص ٧.

(٨٣) مجلة **النشرة** أعادت في عددها رقم (١٨) تاريخ ٢/٤/١٩٨٤ نشر أحد التقارير الذي نشرتها صحافة الاتحاد الاشتراكي عن ضحايا المعتقلين المغاربة.

(٨٤) **البيان** القطرية ١٨/٥/١٩٨٤.

(٨٥) للمزيد من التفاصيل حول موقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من المؤتمر اليهودي، انظر مقابلة مع محمد ايت قدور عضو لجنة العلاقات الخارجية للاتحاد في مجلة **الموقف العربي** ٢٨/٥/١٩٨٤.

(٨٦) عبد الرحيم بو عبيد مقابلة معه، مجلة **المجلة** ٢٦/٣/٨٣.

(٨٧) المصدر السابق.

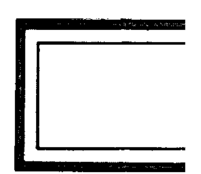
(٨٨) المصدر السابق، كما يمكن العودة إلى عبد الرحيم بوعبيد مقابلة معه في **الشرق الأوسط** ١٢/٤/٨٣، وإلى مقال كتبه مصطفى العلوي في مجلة **الدستور** في ٢٧/٦/٨٣ بعنوان «وأصبح الاتحاد الاشتراكي خائناً عميلاً»!.

(٨٩) **الشرق الأوسط** ١٢/٤/١٩٨٣.
(٩٠) مجلة **المجلة** ٢٦/٣/١٩٨٣.
(٩١) الشرق **الأوسط** ١٢/٤/١٩٨٣.
(٩٢) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دراسة غير منشورة ص ١٢ مصدر سابق واسماء اعضاء المكتب السياسي للاتحاد كما كانت عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

الفصل الثاني

أحزاب الإدارة المغربية





حزب الشورى والاستقلال

حزب الشورى والاستقلال واحد من أقدم الأحزاب السياسية بالمغرب، فقد تأسس الحزب في الفترة التي تأسس فيها حزب الاستقلال عام ١٩٤٤ بزعامة محمد بن الحسن الوزاني، الذي كان يقاسم زعامة حزب الاستقلال زعامة الحركة الوطنية المغربية في دعوتها لجلاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

وقد شارك حزب الشورى والاستقلال في المفاوضات التي انتهت باستقلال المغرب عام ١٩٥٦، كمحصلة لنشاط الحزب - الموازية لنشاط حزب الاستقلال - في المقاومة المسلحة. وقد شارك الحزب عبر عدد من رموزه في أول حكومة مغربية بعد الاستقلال، وبرز من أعضائه في الحكومة كل من: عبد القادر بن جلون، محمد الشرقاوي، عبد الهادي بوطالب والتهامي الوزاني. وتوازي هذه المشاركة مشاركة حزب الاستقلال في الحكومة المغربية الأولى. وكانت صحيفة الحزب «الرأي العام» مع صحيفة «العلم» التي كان يصدرها حزب الاستقلال تتساويان من حيث الأهمية والمكانة الجماهيرية[١].

ورغم القوة التي كان يتمتع بها حزب الشورى والاستقلال، فإن عدداً من العوامل الداخلية والموضوعية في المغرب قادت نحو انحسار الحزب ومن ثم إلى انكفائه وغيابه عن الساحة السياسية المغربية. وأبرز هذه العوامل[٢]:

١ ـ الهجوم من قبل حزب الاستقلال على منافسة حزب الشورى والاستقلال، وعمليات التصفية التي طالت الحزب من قبل عناصر الاستقلال بهدف السيطرة والهيمنة من جانب حزب الاستقلال على الساحة السياسية المغربية، وإبعاد حزب الشورى والاستقلال عن السلطة، وهيمنة حزب الاستقلال عليها بعد تشكيل الوزارة الاستقلالية برئاسة أحمد بلفريج عام ١٩٥٨.

٢ ـ طبيعة العلاقات بين زعيم الحزب محمد بن الحسن الوزاني وزعامات الحزب الأخرى ومنظماته، بما يعنيه ذلك من خلافات تجسدت في قرار المقاطعة الذي اتخذه الوزاني من المجلس الوطني الاستشاري المغربي الذي كان يترأسه المهدي بن بركة، وقد ترتب على هذه المقاطعة والإبعاد السياسي، صدور قرارات بمنع صحيفتي الحزب «الرأي العام» بالعربية و «الديمقراطية» بالفرنسية عن الصدور.

٣ ـ ثم جاءت الخطوة الأخيرة في انضمام عدد من قادة الحزب إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبرز في مقدمتهم: أحمد بن سودة، عبد الهادي بو طالب، والتهامي الوزاني.

وقد دفعت هذه العوامل وتفاعلاتها نحو ضعف قوة وتأثير حزب الشورى والاستقلال، ثم ما لبث موقف زعيم الحزب محمد بن الحسن الوزاني بدخول الوزارة التي شكلها الحسن الثاني عام ١٩٦٠ والمعادية للأحزاب المغربية الوطنية، وتأييد حالة الاستنفار (الطوارىء) في البلاد عام ١٩٦٥ بعد أحداث الدار البيضاء، في إفقاده كل قوة وتأثير بسبب الاستنكار السياسي الذي أظهرته الأحزاب المغربية لإجراء القصر هذا، والتي برز في مقدمتها: حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٣].

في عام ١٩٧٣، أعلن زعيم الحزب السابق (محمد بن الحسن الوزاني) تغيير اسم الحزب ليصبح «حزب الدستور الديمقراطي» على أرضية تأييد الملكية البرلمانية، غير أن وفاة زعيم الحزب في عام ١٩٧٨

أتت على البقية الباقية من وجود الحزب، رغم محاولات ابنه ـ عز العرب ـ الحفاظ ولو على مجرد بقاء رمزي للحزب.

إعادة تشكيل الحزب، وتوجهاته البرنامجية

وقد نشط الأعضاء السابقون في حزب الشورى والاستقلال في بداية الثمانينات من أجل إعادة بعث حزبهم إلى الحياة بروحية جديدة، ويصف هؤلاء هذه العودة بأنها رجوع طبيعي للحق، ويضيفون: «إن الشوريين لم يتمتعوا بالاستقلال ويستفيدوا منه، وحتى المقاومون الشوريون الذين لا ينكر أحد دورهم في حمل السلاح ضد المستعمر، لم يعترف لهم بهذا الحق أبداً، رغم أن عددهم يبلغ الستمائة رجل، كما أن لحزبنا جذراً عميقاً في البداية، وهي التي نسيتها الأحزاب الأخرى، ولم تستعملها إلا مطية لقضاء الأغراض وكسب الأصوات والخنوع لإرادة الحكام المحليين».

ويؤكد القادة الجدد للحزب الارتباط الأزلي بين حزبهم وبين العرش، منطلقين من أن الذين يدّعون اليوم الوفاء للمقدسات لم يقدموا من أجلها ما قدمه حزب الشورى والاستقلال من قبل، ويضيفون: «ولكنهم لا يعتقدون بأن الاشتراكية ممكنة التحقيق قبل إقرار الديمقراطية»، وأعلنوا رغبتهم في التخلي عن الأسلوب الرافض الذي مارسه زعيم الحزب التاريخي الوزاني، وبالتالي الابتعاد عن طريقه المتطرف، وهم على هذا الأساس لا يستبعدون الدخول في تحالفات مع القوى السياسية، وخصوصاً مع منظمة العمل الاشتراكي الشعبي التي يتزعمها محمد بن سعيد أحد المقاومين القدامى، والتي ترتبط بعلاقات وثيقة مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[٤].

وقد عقد حزب الشورى والاستقلال ـ الجديد ـ مؤتمره العام في آذار/مارس ١٩٨٣، وأعلن الحزب عقب المؤتمر[٥]: إعادة الحياة إلى الحزب ـ استئناف نشاطه السياسي ـ مشاركة الحزب إلى جانب بقية

الأحزاب المغربية في الحياة السياسية، بما في ذلك استعداده للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

ويقود الحزب حالياً التهامي الوزاني، وهو وزير وسفير مغربي سابق، ومن القادة البارزين الآخرين في الحزب الجديد أحمد الرضاوي عضو الديوان السياسي.

وحول ظروف عودة حزب الشورى والاستقلال إلى المسرح السياسي، وتوقيت هذه العودة، قال التهامي الوزاني الأمين العام للحزب: «لا يوجد تفسير محدد لموضوع التوقيت، فقد كان من الممكن أن تتم هذه العودة لممارسة العمل السياسي بالنسبة للحزب قبل هذه الفترة أو بعدها. لأن قاعدة الحزب هي التي حافظت على عقيدة الحزب من الاندثار. رغم امتداد فترة الصمت لأكثر من ٢٢ عاماً. وهي كذلك التي ناضلت وبذلت كل الجهود ليعود الحزب إلى تجديد نشاطه. وذلك على ضوء ما لاحظت من انحرافات خطيرة في المسيرة الوطنية أضرت بالمصالح الأساسية للبلاد.

إضافة إلى ذلك فإن قاعدة الحزب تعذر عليها استيعاب إمكان ضياع هذا الرصيد من النضال التاريخي، وهو النضال الذي وقف ضد احتكار العمل السياسي في مطلع الاستقلال، وأدى ذلك إلى صدور قانون الحريات العامة عام ١٩٥٨.

وهذا القانون كان مكسباً حققه الحزب لكل المواطنين. بعد مسلسل طويل تحمل فيه أعضاء الحزب السجون والاغتيالات والاختطاف. إذن لا مجال لأي تبرير من شأنه أن يدخل لهذا التحرك في إطار عمل ظرفي أو مصلحي. فمبررات الصمت زالت بعد تحرك القاعدة»[٦].

وحول طبيعة البرنامج السياسي لحزب الشورى والاستقلال وتوجهاته الانتخابية قال الوزاني: «لقد وضعنا في البيان السياسي الذي أصدره المؤتمر، الخطوط العامة للاختيارات التي يتبناها حزبنا ليخوض غمار انتخابات نزيهة. ولتجذير السلوك الديمقراطي حتى يتحول إلى عقيدة لا بد من التمسك بها وتعزيزها حتى يتمتع المغرب بالاستقرار والعدل والأمن والسلام.

فالانتخابات بالنسبة إلينا، ليست سوى وسيلة لغايات سامية هي العمل على صقل مواهب ومقدرات المواطنين وتدريبهم على استعمال هذا الحق لما فيه النفع والفائدة، وحتى تضمن للتجربة الديمقراطية في المغرب كل أسباب التفوق والنجاح. وجوهر رسالة حزبنا هو النضال من أجل الديمقراطية والشورى. ولا غرابة إذن أن نكون من أكثر المتحمسين لهذه التجربة، لأن حزبنا وحده عانى المحن، عندما كانت نزعة الحزب الواحد هي المسيطرة.

وحين كان يتردد شعار: «المغرب لنا لا لغيرنا» أو إذا تعرضت لذلك، فليس رغبة لإحياء خصوصيات الماضي، وإنما لتفسير مدى ما يشعر به أعضاء حزبنا من رضى. فقد أصبح الجميع، حتى خصوم الديمقراطية بالأمس، متمسكون بالديمقراطية وإن اختلفت مناهجهم لتحقيق ذلك. ويجب تأكيد أن سلامة الأسلوب، أي اتباع مسطرة نزيهة، شرط أساسي لتعزيز التجربة الديمقراطية وضمان استقرارها واستمرارها ونجاحها. ونحن نفضل أن تمر الحملة الانتخابية، في ظروف تسامح وفي ظل روح وطنية تتجاوز كل ما من شأنه أن يثير الأحقاد والعداوات بين الجماعات والأحزاب. المهم هو إسعاد الشعب وتوفير السلام والمحبة[٧].

وحول طبيعة الخلافات الجارية داخل الحزب بين الرموز التقليدية والرموز الشابة والجديدة في الحزب، أكد الأمين العام: «إن الخلاف مظهر من مظاهر الديمقراطية شرط أن تخضع الأقلية لقرار الأغلبية، فإذا كانت القاعدة هي التي بادرت لبعث الحزب من جديد، فمن حق أي أحد أن يرفض هذه الدعوة لأي سبب أو تبرير.

ومن حق كل شوري الدفاع عن رأيه ووجهة نظره عبر هياكل الحزب، والقبول برأي الأغلبية، وهذه هي الشورى. غير هذا لا يمكن قبوله، لأن مجد الحزب وعقيدته فوق بعض النزعات الأنانية التي برهنت تجربة السنوات الطويلة على عقمها وعدم جدواها للقيادة والتوجيه، والخروج بالحزب من كآبة الصمت إلى العمل والنضال»[٨].

وبصدد موقف الحزب من المسألة الديمقراطية وكقيمة للتجربة الديمقراطية التي عاشها المغرب في الفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣، أوضح الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال: «لقد تمسك الحزب دائماً بالديمقراطية أسلوباً لممارسة الحكم والسلطة، يقيناً منه بأن مصدر السلطات هو الشعب، لذلك فدعوتنا إلى توفير ضمانات النزاهة واستبعاد أي ضغط على الناخبين لاختيار ممثلي الأمة، هو مجرد تجديد الدعوة للتمسك بمبادىء الحزب الأساسية، وعقيدته الراسخة من أن أضعف الإيمان للوصول إلى الازدهار والتنمية والتطور لو فسح المجال للإرادة الشعبية، لتتحمل عبء ومسؤولية السلطة التشريعية والتنفيذية دون ضغط أو توجيه. وحزبنا رائد في هذا الميدان، بل ان جوهر نضاله يرتكز أساساً على تعميق الديمقراطية، وترسيخ الحرية فردية كانت أو جماعية. وفي البيان السياسي حدد الحزب الشروط الضرورية لضمان نجاح الانتخابات ولتصحيح المسار الديمقراطي استجابة لتطلعات الشعب المغربي في الحرية والكرامة»[٩].

وتابع قائلاً: «التجربة الديمقراطية التي عاشها المغرب منذ ١٩٧٧، هي مجرد ممارسة هيكلية للديمقراطية، لا يمكن أن نجد لها جذوراً راسخة.

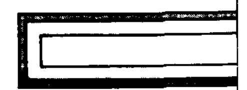
فالعمل السياسي لكي تتوفر له الاستجابة الشعبية، لا بد أن ينبثق من طموحات الشعب وتطلعاته. أما أن تطرح الإطار دون أن نتيح للإرادة الشعبية أن تختار طريقها بكل حرية فهو ما أدى بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء تجلت في التجربة البرلمانية الأخيرة.

ورغم ما تعرضت له هذه التجربة من تحريف، فمن الواجب التمسك بها والسعي إلى تصحيح مسارها حتى تكتمل الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى رفاهية الشعب المغربي، عبر ديمقراطية كاملة غير ناقصة. لأن الديمقراطية الحقة هي ضمان الاستقرار والاستمرار، وهي السبيل الوحيد لصيانة المؤسسات الدستورية في البلاد. والمغاربة متمسكون بالملكية ومتعلقون بأهداب العرش الذي

ناضل بجانبهم وتحمل معهم مشاق البذل والتضحية والنضال. ومن
خلال هذا التمسك سيبذلون كل التضحيات لإرساء قواعد حكم
ديمقراطي وشوري عادل»(١٠).

وأعلن التهامي الوزاني إمكانية التقاء وجهات نظر بين حزبه وقوى
آخرى يمكن أن تشكل قاعدة لقاء معها، وقال: «لحزبنا برامجه
ومناهجه التي دافع عنها حين كان يشارك في الحكومة في مطلع
الاستقلال. وقد دعا لهذه البرامج حين قام بدور المعارضة الصادقة
والبناءة. ووفقاً لذلك، قد تلتقي وجهة نظر حزبنا مع أحزاب أخرى في
نطاق برنامج موحد، يضمن كل ما من شأنه إفساح المجال للحرية
والشورى والديمقراطية. وحزبنا بقيادته الجديدة الشابة يحمل
تصورات واضحة تتوخى المصلحة العليا للبلاد. بغض النظر عن كل
اعتبار ظرفي وتجاوزاً لأي موقف مصلحي.

والمهم بالنسبة لنا أن تلعب المعارضة دورها. دون تضييق من
الحكومة. ودون تصور من جانب المعارضة، لأن التغلب على المشاكل
الحالية يتطلب من الجميع حكومة ومعارضة وضع المصلحة العليا
للبلاد فوق أي اعتبار»(١١).



الحركة الشعبية

تأسست الحركة الشعبية في المغرب في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٧[١٢] بعدما يزيد على عام من استقلال البلاد، من قبل حدو أبرقاش خريج جامعة القرويين، وحظيت بدعم خاص من ولي العهد (الحسن الثاني) لمواجهة النفوذ المتزايد لحزب الاستقلال، ولخلق معادلات جديدة في الساحة السياسية. وقد صرح المحجوبي أحرضان أحد زعماء ومؤسسي الحركة: «نحن لم نكافح من أجل الاستقلال كي نفقد حريتنا»، وذلك في معرض تعليقه على محاولة حزب الاستقلال الانفراد بالساحة السياسية المغربية[١٣].

تطور الحركة الشعبية وخطها السياسي

تعرض قادة الحركة الشعبية للملاحقة والاعتقال برغم تعاطف (ولي العهد) معهم، نظراً إلى كون قانون الحريات العامة لم يكن قد صدر بعد، ولكن ذلك الأمر لم يطل، إذ نالت الحركة الشعبية رعاية من الملك محمد الخامس وولي عهده، توج باعتراف قانوني بها في شباط/فبراير ١٩٥٩ بعد صدور قانون الحريات العامة، الذي قنن التعددية الحزبية في المغرب[١٤].

تعود أصول معظم قادة الحركة الشعبية إلى مناطق الريف وسوس والأطلس، وهي مناطق بربرية، وقد حصلت الحركة على بعض التأييد هناك، الأمر الذي أدى إلى وصف الحركة بأنها «حركة أثينية» بربرية على رغم نفي قادة الحركة لهذه الصفة[١٥].

عقد المؤتمر التأسيسي للحركة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، ولكن «الأمية السياسية» التي كان يغرق فيها قادتها، منعت من صياغة وإقرار برنامج سياسي للحركة حتى انعقاد مؤتمرها الوطني الثاني في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٢، حيث تبنت الحركة شعار «الاشتراكية الإسلامية» كقاعدة لبرنامجها السياسي، ولاحظ البرنامج

السياسي الذي أقره المؤتمر: أن الهدف الأساسي للحركة يتمثل في بناء «اشتراكية في إطار الاشتراكية الإسلامية. ووفق ميول الشعب المغربي، الذي تشكل الأراضي الجماعية والتويزة بقايا بليغة لها»، ومن هنا جاءت مطالبة الحركة في «توزيع آراضي الدولة، وأراضي الأحباس على القبائل والجماعات المحلية»، كما طالبت الحركة بـ «تشجيع تعليم اللهجات البربرية المحلية»(١٦)، إضافة إلى الدعوة لتوحيد المغرب العربي. وقد أكد المحجوبي أحرضان زعيم الحركة: «لقد كنا نحن المسؤولين عن الدعوة إلى مؤتمر طنجة عام ١٩٥٧، وهو المؤتمر الذي بحث في هذه القضية بصورة رسمية لأول مرة».

وقد قيّم الدكتور عبد الكريم الخطيب الزعيم الثاني للحركة، برنامجها، وشعار «الاشتراكية الإسلامية»، بأنه يهدف إلى: «أن نمنع عن شعبنا الاتجاه إلى المادية، وخاصة الماركسية. فنحن نريد أن نبني دولة على الرغم من عصريتها تقف جذورها ثابتة في الإسلام. ونحن لا نعتقد أن في وسعناأن نتقدم بالنسبة لطبائعنا ودخائل نفوسنا بدون الدين، والإسلام هو الذي يفرض علينا تحرير المرأة عندنا، وهو الذي يحل لنا مشاكل الملكية وتوزيع الأرض، وحتى مشاكل المال والتجارة، وأنا لا أعني ما طرأ على الإسلام من صور مشوهة في الألف سنة الأخيرة، وإنما أعني روحيته الأصيلة وطهره»(١٧).

وفي السنوات التالية تكرر عقد المؤتمرات الوطنية للحركة، وسط خلافات على الزعامة في صفوف قيادتها، وخصوصاً بين المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب، وقد تفجر هذا الخلاف خلال المؤتمر الوطني الخامس للحركة عام ١٩٦٦، وانقسمت الحركة إلى(١٨):

- الاتجاه التقليدي بقيادة المحجوبي أحرضان، والذي حافظ على اسم الحركة بزعامته.
- الاتجاه المناهض بقيادة عبد الكريم الخطيب، الذي شكل حزباً جديداً باسم «الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» عام ١٩٦٧.

وقد أكد عبد الكريم الخطيب، ان السبب الجوهري للخلاف تمثل في تأييد زعيم الحركة أحرضان لحالة الاستنفار (الطوارىء) في البلاد، والتي أعقبت اندلاع أحداث مدينة الدار البيضاء عام ١٩٦٥[١٩].

وعقب انفصال مجموعة الدكتور الخطيب، قام المحجوبي أحرضان الذي انتخب لمنصب الأمين العام للحركة بإعادة ترتيب وتنظيم صفوف الحركة، وترسيخ الاتجاهات البربرية في برنامج الحركة حول ضرورة الاعتناء بالثقافة الأمازيغية، والتراث الثقافي للبربر، والمطالبة بضرورة تدريس اللغات البربرية في المدارس والجامعات المغربية.

وقد استطاع حزب الحركة الاشتراكية بزعامة المحجوبي أحرضان أن يفوز بـ (٤٥) مقعداً في الانتخابات النيابية عام ١٩٧٧، وقد جاء في المرتبة الثالثة بين القوى السياسية في البرلمان، الأمر الذي يعكس تأييد القصر والحكومة المشرفة على الانتخابات له، وقد شارك في الحكومة الائتلافية بأربعة مناصب وزارية[٢٠].

اتصف الحزب بأنه حزب الإدارة، وهو يشارك في الحكومات المغربية منذ عام ١٩٦١ وحتى الآن[٢١]، حيث يشارك أمينه العام في الوزارة الانتقالية التي يترأسها محمد كريم العمراني ممثلاً بشخص أمينه العام أحرضان الذي يحتل منصب وزير دولة[٢٢].

وفي مقابلة مع الأمين العام لحزب الحركة الشعبية المحجوبي أحرضان حول الحزب وقضية الانقسام الذي قاده الدكتور الخطيب قال أحرضان: «في الواقع لم يكن هناك أي انقسام داخل الحركة الشعبية، فقد انعزل الدكتور الخطيب بنفسه عن الحركة الشعبية، وأود أن أقول أن الدكتور الخطيب صديق كفاح قديم، وأكنّ له كل تقدير. لقد وقع بيننا سوء تفاهم فقط، لكن لم يحدث أي انقسام داخل صفوف الحركة الشعبية. والدليل على ذلك أن الخطيب كان له نائب واحد داخل البرلمان الحالي.

إن القول بوقوع انقسام داخل الحركة الشعبية ليس صحيحاً، كل

الذين خرجوا من الحركة الشعبية خرجوا إما بالفصل أو الاستقالة ولم يقع أي انقسام. لقد أبعدنا ثلاثة من الوزراء أخيراً، حتى نحافظ على وحدة الحزب»(٢٣).

وحول جذور وهيكلية الحزب التنظيمية قال الأمين العام: «نحن لا نملك إمكانات مالية وإمكاناتنا متواضعة، وهذا ما ينقصنا. الحركة الشعبية هي التي حطمت أسطورة الحزب الواحد وبذورها تمتد إلى عهد المقاومة. خصومنا حالياً في مرحلة دفاع. وأقول بصراحة نحن لسنا مغنين حتى نقوم بتجمعات فلكلورية، نحن نعمل في صمت.

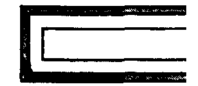
لقد كان وجودنا، في وقت ما، وقفاً على البادية، ولكن في المؤتمر الأخير الذي عقدته الحركة الشعبية، كانت كل المدن المغربية ممثلة في المؤتمر عبر مندوبيها لقد أصبحت الرباط مثلاً أحد مراكز قوة الحركة الشعبية. وفي مدينة فاس التي كانت بمثابة قلعة لهيئة سياسية معينة، تمكنا نحن خلال شهرين فقط أن نفتح فيها ٢٤ مكتباً للحركة الشعبية. نحن هيئة سياسية وطنية موجودة في جميع أنحاء المغرب».

وحول اتهام الحزب بأنه «حزب عنصري» بربري قال أحرضان: «نحن ندافع عن الشخصية المغربية، ونعمل من أجل الحفاظ على الأخوة بين العرب والبربر. لقد كان البربر هم سيف الإسلام، والاستعمار هو الذي حاول التفريق بين العرب والبربر. نحن ندافع عن الشخصية المغربية وعن الثقافة المغربية، ولا يمكن أن نقبل بخلق نزاع. والحمد لله لا يوجد أي نزاع في المغرب من هذا النوع. والذين يقولون بهذه الفكرة هم من هيئة سياسية معينة ترمي إلى تحطيم حزبنا. نحن نقول إن اللغة العربية هي لغة الإسلام ولغة الرحمة، ولم يحدث مطلقاً أي خلاف بين العرب والبربر.

شخصياً ليست لدي أي عقدة نقص، ودع الآخرين يقولون ما يشاءون، أنا أكنّ للغة العربية كل تقدير ويجب أن يكون كذلك للغة البربرية وضعها. لا توجد مشكلة بين العرب والبربر، المشكلة حول التراث الثقافي فقط. ولا بد من المحافظة على التراث وعلى الشخصية المغربية وتمزج الأصل الأمازيغي والأصل العربي.

نحن لا نرغب في الفتنة، نريد مغرباً قوياً وصحيحاً، لقد حاول الاستعمار إحياء الفتنة وفشل في تحقيق هذا الهدف»[٢٤].

وحول إمكانية التنسيق والتحالف مع أحزاب ومنظمات سياسية أخرى، قال الأمين العام لحزب الحركة الشعبية: «حتى الآن ليس هناك أي تنسيق بين «الحركة الشعبية» وبين هيئات سياسية أخرى، ولا نعرف ماذا سيكون في المستقبل. وأود القول أنه لا يوجد أي حزب يمكن أن نتفق معه مئة بالمئة، وبالتالي، فإن التحالف أو التنسيق ليس له أي نتيجة في الوقت الراهن»[٢٥].



حافظت الحركة الشعبية التي شكلت في منتصف الخمسينات بهدف خلق قوى موازية لحزب الاستقلال من قبل القصر وولي العهد الحسن الثاني على نوع من الاستقرار والانسجام في قيادتها، وخصوصاً بين القطبين الأساسيين المحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب زعيمي الحركة. ولكن ذلك لم يكن يعني عدم وجود صراع على قيادة الحركة والانفراد بزعامتها، خصوصاً في ظل التباين الخطير بين الزعيمين كتاريخ وإمكانات[٢٦].

وقد تفجر هذا الصراع على نحو خاص بعد قرار المحجوبي أحرضان بإعلان دعم الحركة الشعبية لقرار الملك حل البرلمان، وإعلان حالة الاستنفار (الطوارىء) في البلاد عقب أحداث الدار البيضاء عام ١٩٦٥، وذلك خلافاً لموقف الدكتور الخطيب، والذي كان يتولى رئاسة البرلمان المغربي. وقد أعلن الخطيب استنكاره لإعلان حالة الاستنفار وحل البرلمان من قبل الملك الحسن الثاني، مؤكداً أن الأغلبية البرلمانية ما زالت قائمة، وأن لا أخطار تهدد المؤسسات البرلمانية في البلاد[٢٧].

وقد اعتذر الدكتور الخطيب ـ خلافاً لقادة الحركة الشعبية ـ عن المشاركة في الوزارة التي شكلها الحسن الثاني برئاسته بعد إعلان حالة الطوارىء عام ١٩٦٥، وهاجم وأنصاره موقف الحركة، الأمر الذي ترتب طرد عدد من أنصار الخطيب من صفوف الحركة، ولهذا السبب استمر الخطيب في هجومه على الحركة الشعبية وقيادتها ممثلة بالمحجوبي أحرضان لحين انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للحركة عام ١٩٦٦، والذي انتهى بخروج عبد الكريم الخطيب وأنصاره من الحركة[٢٨].

تشكيل حزب الحركة الشعبية ـ الدستورية ـ الديمقراطية

وفي شباط/فبراير ١٩٦٧، أعلن الدكتور الخطيب وأنصاره عن تشكيل حزب جديد باسم «حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية»، الذي يتبنى اتجاهاً إسلامياً موالياً للملكية ومؤسساتها، وليس للحزب هيكلية حزبية تنظيمية، وبالوقت نفسه ليس له قاعدة شعبية ذات أهمية ووزن. ويعتمد الحزب في وجوده وقوته على علاقات زعيمه عبد الكريم الخطيب بالقصر الملكي والسلطة المغربية، وعلى التجربة التاريخية لزعيم الحزب، أبان فترة المقاومة المسلحة التي سبقت استقلال المغرب.

شارك الدكتور الخطيب في العديد من الوزارات منذ فترة الستينات، واختاره الملك بوصفه زعيماً لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الوزارة الائتلافية التي كلفت بتهيئة البلاد للانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٢، ووضع الدستور الجديد.

وقد اشترك الحزب في الانتخابات البرلمانية المغربية عام ١٩٧٧، وحصل بنتيجتها على مقعد واحد شغله الدكتور الخطيب زعيم الحزب[٣٠]، كما اشترك ممثلون عن الحزب في الوزارات الائتلافية التي شكلت بعد ذلك.

حول بعض مواقف وآراء الحزب، تحدث الأمين العام الدكتور عبد الكريم الخطيب، وحول موقف الحزب من التجربة البرلمانية عام ١٩٧٧ قال الخطيب: «نحن نضع ثقتنا في العاهل المغربي لأنه يرغب في الإشراف بنفسه على الانتخابات، من جهة ثانية أشير إلى أنه بالنسبة للتجربة السابقة التي قادت البرلمان الحالي، رفض حزبنا أن يساوم في اللعبة الديمقراطية، وأقول بكل صراحة أنه ما من نائب في هذا البرلمان استحق الفوز! حتى نائبنا الوحيد في البرلمان يشمله ذلك، لقد كان البرلمان يتكون من أحزاب تجمعها الإدارة فقط!!»[٣١].

وحول موقف الحزب وموضوع مشاركته في الانتخابات المقبلة قال الأمين العام: «أعتقد أن فهم الناخب المغربي وإحاطته ولو جزئياً

بحقيقة مشاكل البلاد سيكون له أثر كبير على التجربة التي نحن مقبلون عليها، ومن ثم على تشكيل الخارطة الجغرافية السياسية التي تتكون منها مختلف المؤسسات المنتخبة.

لقد حان الوقت لأن نقول بكل صراحة بأن الذين يشتكون من الضغط الإداري أثناء الانتخابات السابقة، هم أولئك الذين استفادوا من تدخل بعض مصالح الإدارة واحتلوا بفضلها مقاعد داخل البرلمان أو المؤسسات الحكومية. لقد سبق أن أوضحت ذلك وأؤكد اليوم موقفي هذا لأقول بأن الواجب الوطني يفرض على المرء، رغم ما يقال في حق السياسة بأنها علم إقناع الناس بالمستحيل، أن يتسم بأخلاق فاضلة وأن لا يعد بما لا يستطيع أن يقوم به».

وأضاف الدكتور الخطيب قائلاً:

«وهنا نجد أن الخيط الذي يفصل بين العلم والحقيقة خيط رفيع جداً، إن الذين يوهمون الناس، بأن مشاكل المغرب ـ وللمغرب مشاكل كسائر الدول بل لا توجد دولة بدون مشاكل ـ لا يمكن أن تحل بسهولة يجدونها في مجرد التصويت لصالحهم، يكذبون على الشعب المغربي، والشيء نفسه يقال في الذين يدّعون أن مشاكل المغرب لا حل لها إلا بتبني أفكارهم ومذاهبهم التي هي أقل ما يقال في حقها أنها لا علاقة لها على الإطلاق بواقع البلاد، خاصة وأنها في دول وشعوب أخرى منيت بالفشل الذريع بهذا الموقف. وانطلاقاً من هذا التصور سيشارك حزبنا في الانتخابات المقبلة إن شاء الله»[٣٢].

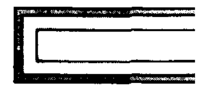
وبصدد إمكانية التعاون أو التحالف بين الحزب وغيره من الأحزاب في الانتخابات البرلمانية قال الأمين العام: «المشاكل التي يواجهها شعبنا ليست مادية فقط كما يعتقد البعض، بل إنها في الحقيقة وفي الدرجة الأولى فكرية وروحية وخلقية، وواجبنا كحزب ذو عقيدة وذو رسالة، أن نشرح في تداخلاتنا واجتماعاتنا أنه يجب علينا أن نواجه الحقيقة المرة، ونجتهد لإنقاذ شبابنا من الضياع الروحي والفكري والمعنوي الذي يتخبط فيه. وبناء على ما سبق، فإن حزبنا

مستعد للتعاون مع كل من يحمل نفس الأفكار ونفس الاتجاه الإسلامي»[٣٣].

وأيد الدكتور الخطيب مبدأ التعددية الحزبية وقال: «بمقتضى قانون الحريات العامة، من حق كل واحد أن يكوّن حزباً سياسياً متى أراد، وليس من حق حزبنا الذي يرجع الفضل إليه في إصدار قانون الحريات العامة أن يعترض على الأحزاب التي تتكون، والتاريخ وحده سيقول كلمته في هذه الأحزاب وسيحكم عليها بعد امتحانها في مسيرة المغرب الطويلة»[٣٤].

وحول مدى قوة وشعبية حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية قال الخطيب: «إن ممارسة حزبنا السياسية في الإطار الذي نوجد فيه منذ عام ١٩٦٧، وهو إطار كان ولا يزال بالنسبة لنا بمثابة نافذة نطل منها بكل تجرد وموضوعية على سير الأمور وتسييرها، سواء من جانب الحكومة أو من جانب المنظمات السياسية، يحكم علينا أن نعطي لما يسمى بالشعبية نوعاً من النسبية، إننا نعتقد رغم ما يقال وما يكتب، أن «الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية» تتمتع اليوم في أعين المواطنين بمصداقية جلبت إلى صفوفنا شباباً وكهولاً واعين، أضنتهم السياسة الكاذبة، وأنهكهم التزييف والخداع، فأقبلوا علينا ونحن لا نتوفر على الامتيازات ولا على مقاعد حكومية، شغلنا الشاغل الآن هو أن نكوّن من حزبنا هيكلاً منظماً لاستيعاب هؤلاء المتعاطفين حتى يجدوا في حركتنا إطاراً منظماً ينشطون داخله بكامل الحرية وفي إطار المشروعية.

إذا كانت الشعبية تتمثل في تنظيم تجمعات تضم الآلاف من الناس، فإننا وإن كنا قادرين على إقامة مثل هذه التجمعات، نفضل التمسك بمصداقية تتمثل في سلوكنا وتعاملنا، وبالتالي تفاعلنا مع أحداث بلادنا بكل وعي وواقعية»[٣٥].



التجمع الوطني للأحرار

يعود تشكيل «التجمع الوطني للأحرار» المغربي إلى عام ١٩٧٨، إذ أنه وبعد انتهاء الانتخابات التشريعية في البلاد عام ١٩٧٧، والتي أشرف عليها ونظمها القصر والحكومة الموالية له، قام عدد من النواب، يشكلون الأغلبية في البرلمان، بالدعوة إلى تشكيل إطار سياسي يجمعهم وينظم وجودهم، بإيعاز من القصر الملكي.

وبالفعل، فقد صدر مرسوم بتأسيس جمعية سياسية في الخامس من شباط/فبراير ١٩٧٨ تحت اسم «التجمع الوطني للأحرار»، وبعد فترة تمهيدية امتدت نحو ثمانية شهر، استطاع النواب الموالون للقصر أن يعقدوا مؤتمراً في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، حيث أقر القانون الأساسي لتجمعهم، وتم انتخاب لجنة مركزية قوامها (٦٠) عضواً، انتخبت من بين أعضائها مكتباً تنفيذياً على رأسه أحمد عصمان الذي كان يتولى رئاسة مجلس الوزراء من أجل قيادة التجمع.

اتجاهات وأفكار التجمع

يشير القانون الأساسي الذي أقره المؤتمر التأسيسي عام ١٩٧٨ إلى أن أهداف التجمع تتمثل في[٣٦]:

- تحقيق الديمقراطية والحفاظ عليها في إطار الملكية الدستورية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، ونمو اقتصادي واجتماعي.
- تعبئة طاقات الشعب المغربي لبناء البلاد، وتعزيز الشخصية المغربية في مقوماتها الإسلامية والعربية والإفريقية.
- الحفاظ على استقلال المغرب، وصون وحدته الترابية، وتدعيم دوره الدولي.

ورغم أن «التجمع الوطني للأحرار» قد مثل الأغلبية البرلمانية في برلمان عام ١٩٧٧، إذ بلغ عدد ممثليه (١٤٠) نائباً من أصل (٢٦٤) نائباًيمثلون العدد الإجمالي للنواب[٣٧]، فإنه يمثل الأقلية الاجتماعية

في البلاد، ويعبـر عن مصالح الفئات العليا من التجمع في الريف والمدينة، والمرتبطة عضوياً ومصلحياً بالسلطة الملكية. إذ إنه يضم في عضويته كبار الملاك الزراعيين في الريف، وأصحاب الشركات والبنوك وشركات التأمين في المدن، ويقف على رأس هذه التشكيلة عدد من السياسيين الموالين للملك. وبهذا المعنى، فإن «التجمع» لا يمتلك أي قاعدة شعبية في أوساط العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين أو في المنظمات الجماهيرية، وليس له منظمات قاعدية.

وبسبب هذه التركيبة، فإن زعامة الحزب ومنطلقاته الأساسية تحددان مسيرة المغرب باتجاه تعزيز العلاقات مع الغرب، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، وترتبط ممارساتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاتجاه ذو الطابع الليبرالي، وبسبب من هذا الاتجاه، فإن «التجمع الوطني للأحرار» يعادي بعض الاتجاهات التقدمية داخلياً وإقليمياً ودولياً، وتبرز زعامته من أشد أنصار تحديد علاقات المغرب الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية ومع الدول الاشتراكية(٣٨).

تطور التجمع وانقسامه

إن طبيعة ومرحلة تشكيل «التجمع الوطني للأحرار» قد جعلت من وحدة قيادته وانسجامها أمراً لا يمكن استمراره، خصوصاً في ظل الصراعات على الزعامة والمصالح الشخصية لرموزه على الولاء للملك، الأمر الذي قاد إلى انشقاق مجموعة من «التجمع» في عام ١٩٨١، وتم تشكيل مجموعة برلمانية مستقلة تحت اسم «الأحرار الديمقراطيون»، ثم تحولت إلى حزب جديد تحت اسم «الحزب الوطني الديمقراطي» في العام ذاته، فيما احتفظ التجمع بزعامة أحمد عصمان باسمه الأساسي(٣٩).

عندما تشكل «التجمع الوطني للأحرار» كان زعيمه أحمد عصمان يحتل منصب الوزير الأول، ولكنه طلب من العاهل المغربي إعفاءه من المسؤولية الحكومية في عام ١٩٧٩ ليتفرغ للعمل الحزبي(٤٠)، وقد

شارك ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع في الوزارة التي شكلت عام ١٩٧٩ خلفاً لوزارة أحمد عصمان في مناصب وزراء الشغل والأوقاف ورئاسة الحكومة(٤١).

وبعد وقوع الانشقاق داخل التجمع عام ١٩٨١، والذي تزعمه أرسلان الحديدي وزير الشغل، شكلت وزارة ائتلافية بزعامة عبد المعطي بوعبيد في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، وبموجب توزيع الحقائب الوزارية، حصل حزب أرسلان الحديدي (الحزب الوطني الديمقراطي) على أربع حقائب وزارية، الأمر الذي دفع بـ «التجمع الوطني للأحرار» إلى رفض الاشتراك في الحكومة(٤٢)، لكنه عاد واشترك في الحكومة الانتقالية المنوط بها ترتيب أوضاع الانتخابات البرلمانية والإشراف عليها بشخص زعيمه أحمد عصمان كوزير دولة(٤٣).

وفي لقاء صحفي تحدث أحمد عصمان رئيس المكتب التنفيذي للتجمع الوطني للأحرار، عن عدد من القضايا الخاصة بالمغرب وبالتجمع. وحول اتجاه وموقع التجمع قال عصمان: «لقد تبادر إلى ذهن البعض أننا ننتمي إلى اليمين، وقد وصفت بعض الصحف الأوروبية والفرنسية حركتنا بأنها حركة يمينية. وأعتقد أن هذه الصحف لم تتعمق في الموضوع ولم تحلل مواقفنا كما ينبغي. لقد كان للتجمع الوطني للأحرار عدة مواقف، واتخذ عدة تدابير حين كان يشارك في الحكومة، اعتقد أنها تصب في خانة الممارسة «السوسيوديمقراطية».

وأضاف: «في أوروبا وحتى في الدول التي تدعى أنها اشتراكية كفرنسا، في اعتقادنا أنها تمارس الديمقراطية الاجتماعية. والوضع ذاته كان في ألمانيا حين كان يحكمها الحزب الاشتراكي الاجتماعي، ونفس الأمر في السويد. هذه الدول تمارس اشتراكية وسطية إصلاحية.

لقد اكتشفنا من خلال الممارسة، ولا سيما منذ أن تحملنا مسؤولية المعارضة، أن هناك عدداً من نقاط الالتقاء التي تقربنا أكثر فأكثر إلى

مدرسة الاصلاح الاجتماعي الديمقراطي. وهي المدرسة التي ترى ضرورة توزيع المسؤوليات بين الدول والجماعات المحلية والتعاونيات وما إلى ذلك. ونحن نعمل من أجل لامركزيـة اقتصادية»(٤٤).

وحول موقف التجمع من الانتخابات البرلمانية المقبلة قال:

«بطبيعة الحال نحن نعير اهتماماً بالغاً بالنسبة للانتخابات المقبلة، لأن الانتخابات في نظرنا هي المقياس والمعيار الحقيقي لتوضيح خارطة القوى السياسية الموجودة في البلاد، والتي على ضوئها تتشكل الحكومات.

ولا يجب أن ننسـى أن الانتخابات وسيلة لتكوين صورة واضحة أمام المسؤولين، وهي القناة التي تفرز النخبة الصالحة لتسيير شؤون البلاد تحت رعاية العاهل المغربي الملك الحسن الثاني. ولكن في الوقت ذاته نقول إن الانتخابات ما هي إلا جزء من كل، وهي تتزامن مع عمليات أخرى من أجل أن تتلافى البلاد المشاكل التي تتخبط فيها حالياً،ومن وجهة نظرنا لا بد للحكومة أن تجري انتخابات نزيهة، وذلك بإعطاء الحرية الكاملة للمرشحين لكي يقدموا برامجهم الانتخابية ولكي يعلنوا عن هويتهم السياسية، وكذلك بإعطاء حرية الاختيار للناخب المغربي. إذن لا بد من انتخابات نزيهة تتيح لجميع الأحزاب الموجودة في البلاد أن تقدم برامجها بحرية كاملة. ولا بد من انتخابات تمر في أحسن الظروف.

أما فيما يتعلق بالتحالفات أو التنسيق مع هيئات سياسية أخرى، فاعتقد أن هذا أمر سابق لأوانه، لم يطرح بعد ولم نفكر فيه. ومسألة الحصول على الأغلبية، فأعتقد أن هذا طموح كل حركة سياسية، ونحن سنخوض المعركة الانتخابية بإيمان وثقة... وبروح رياضية كذلك»(٤٥).

وبصدد رعاية الملك والسلطة للتجمع الوطني للأحرار قال رئيس المكتب التنفيذي: «هذه قضية غريبة... كان يمكن القول بذلك حين كنا في الحكومة وحين كنت الوزير الأول. حالياً خصومنا موجودون في الحكومة فكيف يمكن أن نحظى برعايتهم!! هذا أمر غريب!

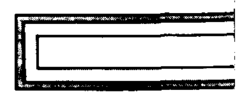
هم حالياً في الحكومة وهم الذين يستفيدون من وجودهم في الحكومة والإدارة وعلى مرأى ومسمع من الجميع. ولكن فيما يخصنا لا أرى كيف يمكن أن نحظى برعايتهم»(٤٦).

وبشأن قضية الانقسام في التجمع وأسبابها قال عصمان: «لا أريد أن أطعن في الأشخاص الذين انقسموا. وأعتقد أنه كان من الطبيعي أن يقع مثل هذا الحدث بالنسبة للتجمع الوطني للأحرار خاصة أنه كان يضم تيارات وأفكاراً متعددة، ومع الوقت كان ضرورياً أن تتضح الأمور وأن يختار كل منا طريقه عن اقتناع وطواعية. وفي اعتقادي هذا ما وقع، ولو أنني أعتقد أن الانقسام لم يكن مبنياً على خلاف جوهري. ولكن رغم ذلك صمدنا ونحن نواصل حالياً الطريق. ولا أود أن أقيّم تجربة الذين انفصلوا، أو أتحدث عن الحزب الجديد، لكن ما أود قوله هو أن التجمع الوطني للأحرار بقي صامداً متشبثاً بمبادئه وأفكاره. وربما أن النظريات والأفكار التي نؤمن بها لم تكن تروق جميع الشخصيات التي تنتمي للتجمع الوطني للأحرار، رغم أن الخلاف كان في عمقه خلافاً شخصياً أكثر منه مسألة مبادىء(٤٧).

قيادة التجمع وصحافته

يصدر التجمع الوطني للأحرار صحيفة يومية باسم «الميثاق» يتولى إدارتها عضو المكتب التنفيذي أحمد بن كيران. ويتألف المكتب التنفيذي للتجمع من (١٤) عضواً بما في ذلك رئيسه أحمد عصمان، أما بقية الأعضاء فهم(٤٨):

الداي ولد سيدي يابسا رئيس البرلمان، أحمد العكي نائب رئيس البرلمان، أحمد رمزي وزير سابق، خالهن ولد الرشيد وزير سابق، أرسلان الحديدي وزير سابق، جلال السعيد عضو برلمان، عبد الصمد استقصاء عضو برلمان، أحمد بن كيران مكلف بجريدة الحزب، العلمي التازي تاجر، عبدان التياري تاجر، محمد التوازني محامٍ، الليث نور الدين موظف.



الحزب الوطني الديمقراطي

يرجع الحزب الوطني الديمقراطي المغربي في أصوله إلى التجمع الوطني للأحرار، والذي تشكل عام ١٩٧٨ من قبل ممثلي الأغلبية البرلمانية (١٤٠ عضواً)، والتي جاءت إلى البرلمان في انتخابات عام ١٩٧٧.

وقد لعب القصر والحكومة التي كان يترأسها أحمد عصمان (زعيم التجمع الوطني للأحرار فيما بعد) في ترتيب نتائج الانتخابات أولاً، وفي إقامة التجمع الوطني للأحرار ثانياً، وإلى هنا تجدر الإشارة إلى أن الحزب هو حزب الإدارة.

انشقاق التجمع ظهور الحزب الوطني الديمقراطي

بسبب من ظروف ولادة التجمع، فإن الصراعات الشخصية بين قادته قد تصاعدت، خصوصاً بعد أن طلب زعيم التجمع (أحمد عصمان) من الملك الحسن الثاني إعفاءه من منصب الوزير الأول عام ١٩٧٩، ثم تطورت هذه الخلافات حول الزعامة في عام ١٩٨١ بخروج مجموعة منه بقيادة أرسلان الحديدي، وتشكيلها مجموعة برلمانية باسم «الأحرار الديمقراطيون».

وفي العام ذاته، أعلنت المجموعة عن تحولها إلى حزب سياسي باسم «الحزب الوطني الديمقراطي» بزعامة الحديدي عضو المكتب التنفيذي السابق للتجمع الوطني للأحرار ووزير الشغل. والسبب في الانشقاق عن التجمع - كما يقول قادة الحزب الجديد - يكمن في(٤٩):

- إن حزبهم يرى ضرورة الاهتمام بالبادية وتنميتها.
- رغبة حزبهم بكسر الاحتكار السياسي التمثيلي لبعض المدن المغربية.

وعلى العموم، فإن هاتين النقطتين اللتين تميزان أفكار قيادة الحزب الوطني الديمقراطي والتي ما زالت تتبنى الأهداف ذاتها التي أقرها

المؤتمر التأسيسي لتجمع الوطنيين الأحرار في المؤتمر التأسيسي عام ١٩٧٨ والملخصة بـ(٥٠):

- تحقيق الديمقراطية والحفاظ عليها في إطار الملكية الدستورية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية ونماء اقتصادي واجتماعي.
- تعبئة طاقات الشعب المغربي لبناء البلاد، وتعزيز الشخصية المغربية في مقوماتها الإسلامية والعربية والإفريقية.
- الحفاظ على استقلال المغرب، وصون وحدته الترابية، وتدعيم دوره الدولي.

المشاركة في الحكومة

شارك زعيم الحزب في حكومة أحمد عصمان التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٧ ضمن وزراء التجمع، وبعد الانشقاق عام ١٩٨١ حصل الحزب الوطني الديمقراطي على أربع حقائب في الوزارة الائتلافية التي شكلها المعطي بوعبيد عام ١٩٨١. شغل إحداها زعيم الحزب أرسلان الحديدي(٥١). وقد اشترك الحديدي في الحكومة الانتقالية التي شكلها محمد كريم العمراني في منصب وزير دولة، بوصفه واحداً من زعماء الأحزاب السياسية الستة الرئيسية في المغرب، والتي شكلت بهدف الإشراف على التحضير للانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر المقبل(٥٢).

وزن الحزب ونفوذه

للحزب وزن ونفوذ محدودان، ولكنه يسعى من أجل تعزيز نفوذه وخصوصاً بعد أن عقد مؤتمره الوطني الأول عام ١٩٨١، واستناداً إلى هذا التوجه، فإن الحزب قد بدأ في خلق تنظيمات شعبية تحت قيادته وإشرافه، فأقام «الاتحاد الوطني للطلبة الديمقراطيين» و «مؤتمر النساء الديمقراطيات»، إضافة إلى محاولة نشر الحزب ومنظماته في أنحاء مختلفة من المغرب، وخصوصاً في البادية التي تحوز على اهتمام خاص من قبل الحزب(٥٣).

وفي مقابلة مع أرسلان الحديدي الأمين العام للحزب، أوضح

SCANNED BY
JAMAL HATMAL

الحديدي بعضاً من مواقف الحزب حول بعض القضايا. وبصدد إمكانية دخول الحزب الانتخابات البرلمانية بالتحالف أو بالتنسيق مع أحزاب أخرى قال الأمين العام للحزب: «اعتقد أنه لا بد من التذكير بكون الحزب الوطني الديمقراطي وليد حدث هام في تاريخ بلادنا، ألا وهو حدث المسيرة الخضراء التي قادها عاهل البلاد الملك الحسن الثاني، بحيث يمكن القول أن نشأة الحزب تعتبر حدثاً حتمياً يبلور انتفاضة وطنية تستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية في مغرب جديد، تواجدت فيه هيئات بعضها له وجود يزيد على ٢٥ سنة. إلا أن الجماهير الشعبية ظلت فترات وهي متقوقعة على نفسها لم تحظ بالاهتمام المستحق خاصة في تلبية مطامحها في التوزيع العادل للخيرات الوطنية وتحقيق تكافؤ الفرص لسائر المواطنين.

ونحن كديمقراطيين إذا ما رأينا أو وجدنا هيئة أو حزب يتوفر بدوره على تأطير سياسي وديمقراطي واجتماعي ويعمل لتدعيم الديمقراطية ويسعى لتنمية البلاد، فإننا لا نرفض التعاون معه ما دامت المبادىء واحدة والهدف واحد، أما التحالف مع هيئة فقط من أجل خوض انتخابات للحصول على كراسي فهذا شيء يتنافى مع مبادىء حزبنا»(٥٤).

وعن الجانب المتعلق بـ «البادية» في أطروحات الحزب قال أرسلان الحديدي: «الاهتمام بالبادية مسألة حيوية وهامة بالنسبة لحزبنا لأن البادية هي مصدر الخير للبلاد، والاهتمام بها لحد الآن لم يصل إلى المستوى المطلوب، علماً بأن المجهودات والأنظار أصبحت تتجه إليها أكثر فأكثر، خاصة منذ السنة الماضية وهي السنة التي اعتبرها الملك الحسن الثاني «سنة البادية».

أما بالنسبة للنهوض بالبادية فهو شيء نراه محققاً بحول الله، خاصة إذا ما تضافرت مختلف الجهود على ذلك، غير أن هذا في نظرنا يتطلب حصر جميع المشاكل القروية وإعادة النظر في الاقتصاد القروي وتوجيهاته وهي عملية دقيقة، وينبغي كمرحلة أولى للعمل في

هذا النهج تطبيق قانون الاستثمار الفلاحي بجميع مقتضياته، وخلق بنيات أساسية اقتصادية واجتماعية، وتشجيع الوحدات الإنتاجية وتقديم الدعم للفلاح الصغير والمتوسط بخلق تعاونيات، ومراجعة سياسة القروض وضمان أثمان ملائمة للإنتاج الفلاحي، مع تقديم الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التي ينبغي أن تستفيد البادية منها بطريقة مكثفة وفعالة»[٥٥].

وحول التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية قال الأمين العام للحزب: «يمكن القول إن الديمقراطية ببلادنا تعدت بكثير مرحلة التجربة، خاصة وأن الكل يشعر بأهمية الممارسات الديمقراطية ويسعى لتدعيمها، ولا نعتقد إطلاقاً أن هناك عقبات تعرقل مسارنا الديمقراطي».

«يتعلق برأينا حول قيام أحزاب جديدة، فإننا ولله الحمد في بلد ديمقراطي قانونه يسمح بتعدد الأحزاب ونتمنى ألا يكون الحافز في خلق أي تنظيم شعبي أو هيئة هو الحصول على الكراسي، لأن العمل الحزبي في نظرنا أمانة وعمل مقدس تجاه الله والوطن والملك»[٥٦].

وبصدد الأسباب الحقيقية للانشقاق عن التجمع الوطني للأحرار قال أرسلان الحديدي: «يمكن القول باختصار إننا حاولنا إصلاح الطريق في صفوف التجمع ليكون المسار واحداً بهدف تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية على صعيد الأفراد وعلى صعيد المناطق والأقاليم، ولكن عندما تباينت الآراء وأصبحت مواقفنا تختلف عن المواقف التي يريد «التجمع الوطني للأحرار» اتخاذها، خاصة حول قضايا تهم سياسة البلاد الداخلية، آنذاك عرضنا آراءنا على المواطنين في جولات شملت جميع أنحاء المغرب، وقد حظيت تلك الآراء بالتأييد المطلق من طرق القاعدة الشعبية، ومن ثم مضينا في الطريق بمولود جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي»[٥٧].

حزب الاتحاد الدستوري

يعتبر حزب الاتحاد الدستوري واحداً من أحدث الأحزاب السياسية الجديدة في المغرب، وفي الوقت نفسه فإنه يوصف بأنه من أحزاب الإدارة التي أقيمت وسط موافقة ومباركة القصر المغربي وحكوماته. وقد أشرف على إقامته المعطي بوعبيد رئيس الوزراء المغربي السابق في نيسان/أبريل ١٩٨٣، عندما بدأ في عقد لقاءات «جماهيرية» الهدف منها جمع مؤيدين لحزبه.

وفي واحد من أهم هذه الاجتماعات التي عقدت لمؤيدين «محتملين» للحزب الجديد، أعلن المعطي بوعبيد: «إن الحزب الجديد سيلبي طموحات الناس الذين يشعرون أن مصالحهم لا تمثلها تمثيلاً مناسباً الأحزاب القديمة، والتي يتألف مؤيدوها من جيل ما قبل استقلال المغرب عن فرنسا عام ١٩٥٦»(٥٨).

وأضاف بوعبيد: ان الأهداف الرئيسية للحزب الجديد هي:

«- تعزيز النظام الملكي الدستوري بزعامة الملك الحسن الثاني بديمقراطية متعددة الأحزاب.

- مزيد من الاشتراك النشط للنخبة المغربية الجديدة.
- الدفاع عن الحريات الأساسية وتطوير وضع الحركة العمالية.
- العمل على تحرير المرأة.
- النضال من أجل تحرير (سبته ومليلة) من الإسبانيين.
- اتباع سياسة اقتصادية حرة مع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والصناعي.
- تأييد النضال الوطني الفلسطيني.
- اتباع سياسة توازن في العلاقات بين الشرق والغرب»(٥٩).

وفي جلسة افتتاح المؤتمر التأسيسي للحزب، والتي عقدت في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣، أعلن المعطي بوعبيد: «إن هذا الحزب سيكافح

أي تطرف أيديولوجي أو اقتصادي أو ديني، كما سيعتمد على ما أطلقه ذات مرة الملك الحسن الثاني، «الديمقراطية هي دائماً انتصار على أنفسنا»، وأكد أن الحزب الجديد هو «حزب جيل ما بعد الاستقلال والمسيرة الخضراء»(٦٠).

وتبعاً لهذه التوجهات، فقد أقر المؤتمر التأسيسي لحزب الاتحاد الدستوري المنعقد في الدار البيضاء يومي ٩ - ١٠/٤/١٩٨٣، اسم الحزب وأهدافه وأهمها(٦١):

- تعزيز النظام الملكي الدستوري في المغرب، والدفاع عنه بقيادة الحسن الثاني.
- تحرير الأراضي المغربية من الإسبان، واستعادة الصحراء المغربية في إطار استعادة الوحدة الترابية للمغرب.
- اتباع سياسة الاقتصاد الحر كاتجاه اقتصادي في البلاد.
- تنمية الدور الإقليمي والدولي للمغرب وتعزيزه.
- السعي لإقامة توازن في علاقات المغرب الخارجية بين الشرق والغرب.

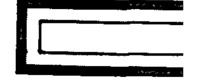
وقد ذهبت مقررات المؤتمر القومي الأول لحزب الاتحاد الدستوري الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ بالدار البيضاء، في الاتجاهات العامة التي أقرت كأهداف للحزب، وجاء في هذه المقررات(٦٢):

- **على الصعيد الوطني**: أقر المؤتمر التمسك بالملكية الدستورية، وتدعيم المؤسسات الديموقراطية في البلاد، ورفض أي تنازلات فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية وتبعيتها للمغرب.
- **على صعيد السياسة الخارجية**: أشاد المؤتمر بالاتحاد العربي الإفريقي الذي عقد عام ١٩٨٤ بين ليبيا والمغرب، وإعلان تأييد الحزب للقضية الفلسطينية والنضال العادل الفلسطيني.

يتزعم حزب الاتحاد الدستوري المعطي بوعبيد، والذي كان حتى تشكيل الحزب شخصية سياسية مستقلة بعيدة عن أي انتماء حزبي،

ويرتبط بعلاقات طيبة وثيقة مع الملك الحسن الثاني، وقد اختير رئيساً للوزارة المغربية التي تشكلت بعد وزارة أحمد عصمان عام ١٩٧٩، واستمرت وزارته حتى عام ١٩٨٣ عندما تشكلت الحكومة الانتقالية برئاسة محمد كريم العمراني، واختير المعطي بوعبيد وزيراً للدولة في وزارة العمراني بصفته أحد زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد(٦٣).

وقد جدد المؤتمر القومي الأول لحزب الاتحاد الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ للمعطي بوعبيد زعامتـه على رأس الحزب، ويشارك في قيادة الحزب عدد من الشخصيات البرلمانية(٦٤) والوزارية المغربية من أبرزهم عبد اللطيف السملالي كاتب الدولة للشباب والرياضة الذي يرتبط بعلاقة طيبة مع بوعبيد. ويصدر الحزب صحيفة يومية باسم «رسالة الأمة» وحتى حزيران/يونيو ١٩٨٤، كانت «رسالة الأمة» قد أصدرت (٣٦٠) عدداً(٦٥).



هوامش الفصل الثاني

(١) مجلة **الدستور** ١٩٨٣/٥/٢.

(٢) المصدر السابق، أيضاً: جون واتربوري: **الملكية والنخبة مصدر سابق**.

(٣) انظر الفصل الأول، الحركة الاستقلالية وأحزابها.

(٤) مجلة **الدستور** ١٩٨٣/٢/٥.

(٥) المصدر السابق، أيضاً: **الشرق الأوسط** ١٩٨٣/٤/٩.

(٦) التهامي الوزاني، مقابلة معه **الشرق الأوسط** ١٩٨٣/٤/١٥.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) ذكر المهدي بن بركة أن حزب الحركة الشعبية قد ظهر في آب/أغسطس ١٩٥٦ بتأييد من القصر ليشكل مركز استقطاب سياسي للعناصر والقوى الإقطاعية المغربية، وخصوصاً في مناطق البربر في مواجهة النفوذ المتزايد لحزب الاستقلال. انظر المهدي بن بركة. **الاختيار الثوري**.. مصدر سابق ص ١٩٠.

(١٣) جون واتربوري.**الملكية والنخبة**.. مصدر سابق ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(١٤) الشرق الأوسط ١٩٨٣/٤/٩.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) جون واتربوري. **الملكية والنخبة**... مصدر سابق ص ٢٢٣.

(١٧) روم لاندو، **مراكش بعد الاستقلال**.. مصدر سابق ص ١٣٣.

(١٨) جون واتربوري. **الملكية والنخبة**.. مصدر سابق ص ٢٢٣.

(١٩) **الشرق الأوسط** ١٩٨٣/٤/٩.

(٢٠) المصدر السابق، أيضاً مجلة **كل العرب** ١٩٨٢/١٠/٢٧.

(٢١) في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ حصل تطور خطير في حزب الحركة الشعبية، إذ عقد مؤتمر استثنائي انتخب لجنة قيادية جديدة مؤلفة من ثمانية أعضاء هم:حدو ابرقاش، محمد العنصر، سعيد امسكان، محمود عرشان، عزو الزبكي، مبارك زمراك، مولاي علي العلوي ومحمد تقي الله ماء العينين.

وقرر المؤتمر بعد أن انتخب مجلساً وطنياً من (٥٠٠) عضو إقالة زعيم الحزب المحجوبي احرضان من رئاسة الحزب، وذلك بسبب الموقف الذي اتخذه بصدد المشاركة في السلطة، ذلك أن المحجوبي احرضان تبنى بوصفه زعيماً للحزب قراراً

باتخاذ جانب المعارضة خلافاً لقيادة الحزب، وقام بعد ذلك بفصل عدد من أقطاب الحزب الذين اختلفوا معه، مما أدى إلى تكتل قياديي الحزب وعقدهم المؤتمر الاستثنائي (**القبس** الكويتية ١٦/١٠/١٩٨٦).

(٢٢) مجلة **الشراع** ٢٦/٢/١٩٨٣.

(٢٣) المحجوبي أحرضان، مقابلة معه **الشرق الأوسط** ١٣/٤/١٩٨٣.

(٢٤) المصدر السابق ١.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) انظر روم لاندو، **مراكش بعد الاستقلال**.. مصدر سابق وخصوصاً ص ١٢٨ ـ ١٣٤.

(٢٧) جون واتربوري، **الملكية والنخبة**.. مصدر سابق ص ٢٢٣.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) المصدر السابق ص ٢٢٥.

(٣٠) **الشرق الأوسط** ٩/٤/١٩٨٣، أيضاً ١٤/٤/١٩٨٣، وخلافاً لما ذكره د. عبد الكريم الخطيب الأمين العام للحزب، فإن مجلة **كل العرب** ذكرت أن للحزب ثلاثة مقاعد برلمانية (**كل العرب** ٢٧/١٠/١٩٨٢).

(٣١) د. عبد الكريم الخطيب. مقابلة معه، **الشرق الأوسط** ١٤/٤/١٩٨٣.

(٣٢) المصدر السابق.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) القانون الأساسي للتجمع الوطني للأحرار ١٩٧٨.

(٣٧) مجلة **كل العرب** ٢٧/١٠/١٩٨٢.

(٣٨) التجمع الوطني للأحرار. دراسة غير منشورة، دمشق (١٩٨٠) ص ١٠.

(٣٩) **الشرق الأوسط** ٩/٤/١٩٨٣.

(٤٠) **الشرق الأوسط** ١١/٤/١٩٨٣.

(٤١) التجمع الوطني للأحرار، دراسة غير منشورة.. مصدر سابق ص ١٢.

(٤٢) **الشرق الأوسط** ٩/٤/١٩٨٣.

(٤٣) **الشرق الأوسط** ٢٧/٤/١٩٨٤.

(٤٤) أحمد عصمان، مقابلة معه، **الشرق الأوسط** ١١/٤/١٩٨٣.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) المصدر السابق.

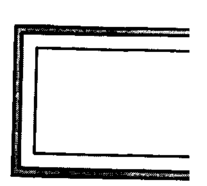
(٤٨) التجمع الوطني للأحرار. دراسة غير منشورة.. مصدر سابق ص ١٧. وأسماء اعضاء المكتب التنفيذي للتجمع تعود إلى تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٠.

(٤٩) **الشرق الأوسط** ٩٠/٤/١٩٨٣.

(٥٠) القانون الأساسي للتجمع والصادر عام ١٩٧٨.
(٥١) **الشرق الأوسط** ٩/٤/١٩٨٣.
(٥٢) **الشرق الأوسط** ٢٧/٤/١٩٨٣.
(٥٣) **الشرق الأوسط** ١٤/٤/١٩٨٣.
(٥٤) أرسلان الحديدي مقابلة معه، في **الشرق الأوسط** ١٤/٤/١٩٨٣.
(٥٥) المصدر السابق.
(٥٦) المصدر السابق.
(٥٧) المصدر السابق.
(٥٨) **النهار** اللبنانية ٩/١/١٩٨٣.
(٥٩) المصدر السابق.
(٦٠) مجلة **كل العرب** ٤/٥/١٩٨٣.
(٦١) **السفير** اللبنانية ٦/٦/١٩٨٣.
(٦٢) **السفير** اللبنانية ٨/١٠/١٩٨٣.
(٦٣) الشرق الأوسط ١٧/٤/١٩٨٣.
(٦٤) برز حزب الاتحاد الدستوري في أعقاب انتخابات أيلول/سبتمبر النيابية أهم وأقوى الأحزاب المغربية، إذ احتل أعضاؤه (٨٣) مقعداً في البرلمان المغربي من بين (٣٠٦) مقاعد (**السفير** اللبنانية ٨/١٠/١٩٨٥).
(٦٥) **انوال** المغربية ١٢/٧/١٩٨٤.

الفصل الثالث

القوى الشيوعية



حزب التقدم والاشتراكية

ظهور الحزب وتطوره

يعد حزب التقدم والاشتراكية من أقدم الأحزاب المغربية وهو أول حزب مغربي تبنى الماركسية ـ اللينينية أيديولوجياً وتنظيماً، وتشكل أساسا باعتباره فرعاً للحزب الشيوعي الفرنسي، متماثلاً في ذلك مع حالات تأليف الأحزاب الشيوعية في بلدان المغرب العربي الأخرى: تونس والجزائر، وقد تأسس الحزب على يد يهودي مغربي اسمه ليون سلطان(١)، وذلك خلال اجتماع تأسيسي عقد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ بمدينة الدار البيضاء(٢).

واقتصرت العضوية في الحزب بداية على أعضاء الجالية الفرنسية والأوروبية المقيمة في المغرب وعلى عدد من المثقفين من أبناء البرجوازية المغربية، الذين درسوا في فرنسا وتسلموا قيادة الحزب فيما بعد أمثال علي يعته والهادي مسواك وعزيز بلال(٣).

وفي عام ١٩٤٣، شارك التنظيم الشيوعي المغربي في تشكيل فرع نقابي للنقابات الفرنسية في المغرب باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بقيادة الطيب بن غرة، والتي شكلت الهيكلية الأساسية للاتحاد المغربي للشغل، القوة الرئيسية للطبقة العاملة المغربية(٤).

وبسبب من طبيعة تركيبة الحزب وارتباطاته، فقد أعلن معارضته لمبدأ استقلال المغرب عن فرنسا عام ١٩٤٤(٥)، ولكن هذا الموقف قد

تغير خلال العامين التاليين، إذا تم الإعلان عن الفرع المغربي للحزب الشيوعي الفرنسي كحزب وطني، وتولى قيادته على يعته بعد موت ليون سلطان، إذ عقد الحزب مؤتمره الأول بالدار البيضاء في نيسان/ أبريل ١٩٤٦، وتم انتخاب قيادة جديدة للحزب فيها عدد من المغاربة، وصادقت اللجنة المركزية على شعار: «الاستقلال الوطني والوحدة الترابية»، وأعطت لهذا الشعار محتوى سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً، وذلك في اجتماعات عقدتها في آب/ أغسطس من العام ذاته، وأضافت إلى ذلك أهدافاً تتعلق بتوجهات الحزب نحو «إنشاء مجلس تأسيسي وانتخابات تشريعية»، وتحقيق «الاستقلال الاقتصادي والإصلاح الزراعي ومطالب أخرى»[٦].

غير أن الخطوة الكبرى في «مغربة» الحزب جاءت مع انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي المغربي بالدار البيضاء في شباط/فبراير ١٩٤٩، حيث تم انتخاب مغاربة في معظم المناصب القيادية للحزب، كما تمت مصادقة المؤتمر على الخطة السياسية التي أقرتها اللجنة المركزية في آب/ أغسطس ١٩٤٦[٧].

وهيأت تحولات النصف الثاني من الأربعينات الحزب الشيوعي المغربي ليلعب دوراً أكثر أهمية من ذي قبل في النضال الوطني والشعبي المضاد للوجود الأجنبي، وكان من ثمار هذا التحول حظر نشاط الحزب في المغرب واعتقال أمينه العام وبعض قياديه عدة مرات، ثم شارك الحزب في الكفاح المسلح المغربي الذي انطلق عام ١٩٥٣ وكان بين قادة المقاومة عبد الكريم بنعبد عضو المكتب السياسي، وأسس الحزب «لجنة الاتحاد الوطني» التي أسهمت إلى جانب منظمات مقاومة أخرى في النضال المسلح، ولعبت دوراً في التعبئة الجماهيرية المطالبة بالاستقلال وبإعادة محمد الخامس عام ١٩٥٤[٨].

ومع بداية عهد الاستقلال وتنامي الصراعات داخل حزب الاستقلال، وعاء الحركة الوطنية المغربية، وانشقاقه بداية عام

١٩٥٩، أيد الحزب الجناح اليساري لحزب الاستقلال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما أيد السياسات العامة لحكومة عبد الله ابراهيم، ولكن ذلك لم يمنع القصر الملكي من إحالة الحزب إلى المحاكمة بسبب تعارضه مع شكل الدولة الملكي ومع الإسلام بـ «اعتباره ديناً للدولة». ونتيجة المحاكمة تم حظر نشاط الحزب وأوقفت جريدته «الجماهير» عن الصدور[٩]، مما جعل الحزب ينتقل إلى العمل السري، وإن يكن قد أصدر جريدة علنية باسم «المكافح» التي تم تعطيلها لتصدر بدلاً منها جريدة «المكافح الوطني»[١٠]، وأدى ذلك إلى انحسار جديد في وجود الحزب الذي كان ما زال ضعيفاً.

وقد حاول الحزب الالتفاف على موقف السلطة المغربية منه والقيام بتكتيكات جديدة من أجل ممارسة نشاطه، فعقد مؤتمراً في عام ١٩٦٨، وقرر تغيير اسمه إلى «حزب التحرر والاشتراكية»، واختط نهجاً سياسياً مسايراً ـ إلى حد ما ـ للسلطة الملكية المغربية، حيث منح ترخيص لممارسة أنشطته بشكل علني. ولكن ذلك لم يمنع السلطة من إعادة حظر نشاطاته وملاحقة كوادره واعتقال أمينه العام علي يعته بعد حضور وفد يمثله مؤتمر الأحزاب الشيوعية الذي انعقد في موسكو عام ١٩٦٩.

وقد استمرت عملية حظر نشاطات الحزب حتى عام ١٩٧٤، حيث استطاع الحزب أن يحصل من جديد على حق ممارسة نشاطاته العلنية بعد أن أقر تغيير اسمه من جديد إلى «حزب التقدم والاشتراكية»، وهو الاسم الذي ما زال يحتفظ به حتى الآن.

منطلقات الحزب وبرنامجه

تقوم المنطلقات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لحزب التقدم والاشتراكية على قاعدة الماركسية ـ اللينينية، واستناداً إلى ذلك، فإن الحزب رفع شعارات:

ـ ضرورة إجراء إصلاحات جذرية على الهيكلية العامة للبلاد في

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اعتماداً على الاشتراكية العلمية.

- الاستفادة من التناقضات القائمة في الواقع المغربي بالاعتماد على معطيات النظام «الليبرالي» و «المعطيات المتاحة في ظل الديمقراطية البرلمانية» من أجل إحداث الاصلاحات المطلوبة.

- زيادة وزن وقوة وتأثير الحزب والتنظيمات النقابية والجماهيرية لدفعها باتجاه التغيير في المغرب في المجالات الداخلية والأقليمية والدولية كافة.

وقد لاحظ البرنامج الذي أقره المؤتمر الوطني لحزب التقدم والاشتراكية في شباط/فبراير ١٩٧٥: «إن حزب التقدم والاشتراكية، بصفته حزب الطليعة الثورية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة، يضع نشاطاته في إطار أفق تشييد الاشتراكية.. [وأن] الاشتراكية التي تبناها حزب التقدم والاشتراكية، اشتراكية علمية من حيث أساليبها، وتنهل من مناهل الواقع الوطني والشعبي [و] يبني حزب التقدم والاشتراكية نشاطه على التحليل العلمي للأوضاع الوطنية والعالمية، وعلى الدراسة العلمية للتراكيب الاقتصادية والاجتماعية، وللعوامل الإيديولوجية الناجمة عنها، وهو يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى، ويعمل على تغييرها عن طريق النضال الحازم، رافضاً كل انتهازية وكل قلة صبر انعزالي وكل مغامرة عقيمة»(١١).

وأضاف البرنامج: «إن نضال الشعب المغربي ينبغي أن يتجه ضد الإمبريالية والأوليغارشية، الشبيهة بالرأسمالية والإقطاعية، أولاً وقبل كل شيء، ويكتسي هذا النضال جوانب سياسية واقتصادية وأيديولوجية مختلفة، ويمكنه أن يأخذ بشكل الكفاح المسلح في المعركة من أجل التحرر الوطني»(١٢).

واستناداً إلى هذا التحديد فقد أكد المؤتمر: «أن البرنامج الذي اقترحه والذي أقره المؤتمر الوطني لحزب التقدم والاشتراكية، يتعلق بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية، من أجل تشييد ديمقراطية في

بلادنا [...] وسيحدث إنجاز هذا البرنامج الظروف المواتية للمرور إلى المرحلة الأخرى، مرحلة التشييد الاشتراكي بعد فتح الطريق إليها باستكمال الاستقلال الوطني وتطوير القوى المنتجة، ويبرز تراكيب مجتمع عصري، ويرفع المستوى الثقافي والسياسي والأيديولوجي للشغيلة ولسائر المواطنين»[١٣].

وحدد المؤتمر مفاصل برنامج «الثورة الوطنية الديمقراطية» ومهامه في الخطوط التالية:

- استكمال الوحدة الترابية للمغرب من أجل استعادة بقية أراضيه بما في ذلك الصحراء الغربية والجزر.

- ضرورة خلق مؤسسات ديمقراطية، وجعل المؤسسات القائمة أكثر استجابة لحاجات الجماهير ومصالحها.

- تحرير الاقتصاد الوطني، وتنمية قوى الإنتاج في مختلف القطاعات، ومقاومة التبعية للخارج، وتأميم القطاعات الأساسية، وتنمية قطاع الدولة، وإقرار برنامج تخطيط اقتصادي.

- إقرار إصلاح زراعي، وتنمية زراعية، وإدخال تغييرات قانونية وتنظيمية على المسألة الفلاحية.

- تحقيق مطالب الشغيلة، وتحسين أوضاعهم المعاشية والاجتماعية وظروف العمل، ومعالجة مشاكل المهاجرين والشباب.

- إقرار برنامج تعليم ديمقراطي، وتحقيق ثقافة تقدمية وطنية بنشر التعليم وتحسين مستواه، وربطه بحاجات البلاد، ومحاربة الأمية.

- ضمان حق العلاج لجميع المواطنين، وإدخال تغييرات تنظيمية وتطويرية على مؤسسات العلاج الصحي.

- تطوير أوضاع الجيش باعتباره مؤسسة وطنية، وتحسين أوضاع الجنود «من أجل الدفاع عن مصالح الوطن العليا».

- إصلاح القضاء وتطويره للقيام بدوره في خدمة الجماهير الشعبية.

- اتباع سياسة خارجية تحررية ومعادية للإمبريالية تقوم على مبدأ عدم الانحياز، ودعم حركات التحرر الوطني.

وقد عاد المؤتمر الوطني الثاني للحزب، والمنعقد في الدار البيضاء بين ٢٣ـ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ إلى طرح مهام برنامج «الثورة الوطنية الديمقراطية» مع تقييم لنتائج الفترة المنصرمة، وجملة التحولات على صعيد الحزب، وعلى الصعيد الوطني - السياسي والاقتصادي والاجتماعي - وعلى الصعيد الإقليمي والعالمي في «مشروع أطروحة المؤتمر الوطني الثاني» المؤلفة من (١٨٨) فقرة تتناول هذه المطبوعات[١٤].

وفي المؤتمر الوطني الثالث للحزب والذي انعقد تحت شعار: «إلى الأمام من أجل البديل الديمقراطي» بالدار البيضاء في آذار/مارس ١٩٨٣، صادق المؤتمر على تقرير اللجنة المركزية الذي قدمه علي يعته الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية والمؤلف من أربعة أجزاء[١٥]:

- **الجزء الأول**: مميزات الوضع الدولي والذي تطرق إلى أزمة النظام الرأسمالي، ووضعية السلام الدولي الخطرة. أفريقيا، أزمتها وسبل تجاوزها. الوطن العربي، مشاكله وكبوته.

- **الجزء الثاني**: والذي تعرض للوضعية الوطنية فيما يتعلق بالوحدة الترابية، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وموضوع المسلسل الديمقراطي.

- **الجزء الثالث**: المتعلق بوضعية الحزب والخطى المتبعة من أجل حزب جماهيري، يسير على هدي المبادىء الراسخة في ظل علاقات المركزية الديمقراطية.

- **الجزء الرابع**: خلاصات المؤتمر.

وقد تبنت خلاصات المؤتمر العديد من النقاط، والتي تخدم - حسب التقرير - مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في المغرب وأبرزها[١٦]:

- شعار البديل الديمقراطي الذي يعني تغيير الخيارات المفلسة.

وإقرار خيارات جديدة يعني تغيير السياسات الفاشلة وتعويضها بسياسات تحررية معادية للإمبريالية، وساعية إلى تحقيق أهداف ومصالح الشعب العليا.

- أنه لا يمكن للوحدة الترابية أن تتوطد وتستكمل وتعرف حلها النهائي إلا بالنهج الديمقراطي في تسيير البلاد، وبفتح المجال للشعب بأن يقول كلمته في شؤون وطنية مصيرية، والسماح له بالمساهمة في تسيير أموره السياسية والاقتصادية.

- من أجل الدفاع عن مصالح الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل تأميم أهم القطاعات الحيوية والرئيسية في البلاد بعد أن اتضح العجز التام للقطاع الخاص الكامن وراء ما تعانيه بلادنا من ويلات ومصاعب.

- من أجل الاصلاح الزراعي الجذري، لتمكين الفلاحين الضعاف من الأرض، ولمدهم بالمساعدات التقنية والمالية. من أجل إشراك العمال في تسيير المعامل وحقهم في أرباحها. من أجل انعتاق المرأة وتحررها، من أجل رفاهية الشعب وتنمية بلاده، ووضع حد للتبعية الخانقة والتخلف المهول.

- من أجل تحقيق وحدة اليسار العريضة، ووحدة اليسار التي تفرضها الظروف الحالية أكثر من أي وقت مضى، لوقف الهجمات الشرسة على القوت اليومي لجماهير شعبنا الكادحة، لوضع حد لاستنزاف خيرات بلادنا من طرف الشركات الامبريالية المتعددة الجنسية، والاوليغارشية المرتبطة بها.

- من أجل أن تبادر كافة القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية لإخراج الجبهة التقدمية إلى الوجود، وتجسيدها الفعلي والفعال، والامتثال لإرادة الشعب المغربي الملحة والراغبة في هذا الإنجاز العظيم.

- من أجل وضع حد للخلافات التي اعترت العلاقات بين بلادنا وجارتنا الشقيقة الجزائر، متيقنين بأن نبذ الخلافات لن تجد حلها إلا

بالطرق السلمية والمفاوضات، وهي الحلقة الأولى التي يجب أن يمر منها مشروع بناء مغرب الشعوب في اتجاه الوحدة المنشودة.

- على سياستنا الخارجية أيضاً أن تتجه نحو مواجهة ما يحاك ضد أمتنا العربية من مخططات الإمبريالية والصهيونية، وذلك بالمساندة الفعّالة المادية والمعنوية والسياسية. المساندة بالأموال والرجال والسلاح وكل شيء لدعم القضية الفلسطينية، قضية العرب الأولى، والتي يعتبرها شعبنا بمثابة قضيته الوطنية.

- يجب أن تساهم في وضع حد للحرب المدمرة التي تفتك بالشعبين الشقيقين في العراق وايران، هذه الحرب التي استنزفت من الأموال والمشاريع ما يكفي لتنمية البلدين وقهر العدو الصهيوني.

- على الصعيد الإفريقي، على بلادنا أن تتجه نحو العمل من أجل الحفاظ على منظمة الوحدة الإفريقية والمساندة الفعلية لحركاتها التحررية لمواجهة العنصرية والأبارتيد.. من أجل التنمية وقهر مواقع الإمبريالية.

- على الصعيد العالمي، على بلادنا أن تستمر في اتجاه تقوية التعامل مع البلدان الاشتراكية في علاقاتها الاقتصادية والتجارية.

وقد أكدت اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية، في دورتي اجتماعاتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ونيسان/أبريل ١٩٨٤ بتصديقها على التقريرين اللذين قدمهما علي يعته الأمين العام للحزب باسم المكتب السياسي، خلاصات المؤتمر الوطني الثالث للحزب وتوجهاته العامة(١٧).

الحزب وعلاقاته بالمنظمات الجماهيرية ووزنه الجماهيري

يعتبر حزب التقدم والاشتراكية من أكثر الأحزاب المغربية قرباً من النقابات، وهي من أقدم التنظيمات الجماهيرية في المغرب، ولا يعود ذلك لسبب أيديولوجي بسبب كونه حزباً شيوعياً فحسب، وإنما لسبب تاريخي أيضاً. فالحزب كان أول تنظيم في المغرب عمل على إقامة تنظيم نقابي عمالي في بداية الأربعينات وهو «الاتحاد العام للنقابات

المتحدة» التي قادها الشيوعيون الأوائل وعلى رأسهم الطيب بوغره، وكان التنظيم النقابي المغربي يتبع الاتحاد الفرنسي للشغل (سي. جي. تي)، وبعدانضمام العمال المغاربة على نطاق واسع إلى النقابات تم تشكيل «الاتحاد المغربي للشغل»، وأصبحت المنظمة النقابية منظمة وطنية منفصلة بتأييد ومشاركة الشيوعيين المغاربة، الأمر الذي زاد من قوة ونفوذ الحركة النقابية المغربية(١٨).

في عام ١٩٦٢، لجأت الأوساط البرجوازية إلى تشكيل منظمة نقابية موازية للاتحاد المغربي للشغل باسم الاتحاد العام للشغالين لتفتيت الحركة النقابية، وهناك حالياً خمسة تنظيمات نقابية كل واحدة تتبع واحداً من الأحزاب الرئيسية، ووحده حزب التقدم والاشتراكية ما زال يرفض إقامة منظمة نقابية ترتبط به مباشرة، ويدعم الاتحاد المغربي للشغل رغم الاتجاهات الإصلاحية التي يتبعها الاتحاد، ورغم الميل اليميني لقيادته بزعامة المحجوب بن صديق(١٩).

ويؤكد علي يعته: «نحن نعرف أن للاتحاد المغربي للشغل بعض المواقف الانتهازية، وتتميز قيادته بنوع من البيروقراطية، لا يخدم بجدية قضايا العمال، ونحن نعي هذه النواقص في الاتحاد، وقد كنا ولا نزال ضحاياهم. ولكن هذه العيوب لا يمكن أن تكون مبرراً لتجزئة الحركة النقابية، بل يجب أن تحارب ضمن التنظيم النقابي، حيث أن محاربة نقاط الضعف من الداخل أفضل من محاربتها من الخارج» وأضاف علي يعته يقول: «حول هذا الموضوع اختلفنا مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وصارت هناك صراعات يومية معه ومع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - التابعة للاتحاد الاشتراكي - على حساب الطبقة العاملة ووحدتها. والمستفيد من هذا الصراع الحكم الرجعي في المغرب والإمبريالية....»(٢٠).

وعلى العموم، فهذا موقف الحزب من المنظمات، يشارك في أنشطتها وضد الاتجاهات الانقسامية مهما كانت الدواعي. ويتمتع الحزب بقوة

لا بأس بها في بعض التجمعات العمالية وخصوصاً في الدار البيضاء وآسفي، وله أنصار على نطاق واسع في الأوساط الطلابية في الثانويات والجامعات، كما يتمتع بنفوذ في بعض تجمعات المثقفين. فيما تتسم امتداداته في الأوساط الفلاحية بالضعف[٢١].

الحزب وموقف السلطة

على وجه العموم، اتسم موقف السلطة من حزب التقدم والاشتراكية منذ تأسيسه بطابع العداء بسبب الأيديولوجيا الماركسية التي يتبناها، الأمر الذي جعله باستمرار عرضة لحظر النشاط وملاحقة أعضائه وسجنهم، وقد سجن أمينه العام عدة مرات قبل أن يسمح للحزب بممارسة نشاطه بشكل علني قبل عشر سنوات مضت.

وخلافاً لما اتبعته السلطة المغربية بشأن وجود ممثلي الحزب في المؤسسات التنفيذية، فقد حصل الحزب على مقعد واحد في البرلمان عام ١٩٧٧ شغله الأمين العام للحزب علي يعته[٢٢] رغم إقرار الحزب بأنه: «يبني ممارسته النضالية في إطار من احترام دستور البلاد وقوانينها وقيمها العربية ـ الإسلامية»[٢٣].

وفي أحداث كانون الثاني/يناير التي اجتاحت معظم المدن المغربية، تم اعتقال عشرات من أعضاء حزب التقدم والاشتراكية من بينهم أربعة أعضاء في اللجنة المركزية للحزب، وقدّم معظمهم إلى المحاكمة، كما تم تعطيل صحيفة الحزب المركزية اليومية «البيان»، التي يترأس تحريرها علي يعته، عن الصدور وفرضت الرقابة عليها[٢٤].

وعقب الأحداث، أصدر «مناضلو حزب التقدم والاشتراكية» في أوروبا الغربية بلاغاً حول الأحداث التي شهدها المغرب في بداية عام ١٩٨٤، طالبوا فيه بتوحد الجهود من أجل[٢٥]:

- التنديد بالقمع والعنف الموجه ضد الجماهير.
- الإلغاء الفعلي لزيادات الأسعار، وتوقيف حالة تدهور المستوى المعيشي للشعب.

ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والدفاع عن المكتسبات الديمقراطية.
ـ رفع الحجز عن صحيفة «البيان» والرقابة عن الصحافة الديمقراطية.
ـ نبذ الخيارات الليبرالية الفاشلة، وفرض البديل الديمقراطي لمصلحة الشعب.

وحول بعض الآراء والمواقف للحزب تحدث كل من الأمين العام علي يعته وعضو المكتب السياسي عبدالله العياشي في مقابلتين منفصلتين. وحول تقييم الحزب للتجربة الديمقراطية في الفترة النيابية الأخيرة بعد عام ١٩٧٧ قال علي يعته(٢٦):

«تقييم التجربة لا يجب أن يكون أحادي الجانب، أي التركيز فقط على إيجابياتها أو على سلبياتها، فما دام للديمقراطية أنصار وأعداد فإنها تبقى في كل الأحوال خاضعة لقوانين الصراع ولموازين القوى ولحسابات هذه الجهة أو تلك، لذلك، فإننا نعتبر أن وجود مؤسسة برلمانية وأحزاب معارضة تتمتع بالشرعية وبحرية نسبية للعمل السياسي، رغم كل التراجعات التي عرفتها بعض المكتسبات الديمقراطية، إطار يمكن من الدفع بالديمقراطية إلى الأمام.

إن البرلمان الحالي في الإطار الدستوري الموضوع فيه لا يسمح له بأن يلعب دوره المنوط به كسلطة تشريعية ومؤسسة تمثيلية للشعب المغربي، فصلاحياتهمحدودة جداً، واستقلاليته تجاه الحكومة ضيقة، مما يجعله في الواقع تحت رحمة السلطة التنفيذية، هذا من الناحية الدستورية. أما إذا أضفنا تشكيلة تركيبته السياسية الحالية والمكونة من أغلبية لا تمثل مطامح الشعب المغربي، فإننا سنفهم الرصيد الهزيل الذي تركته الفترة النيابية الحالية والمشرفة على الانتهاء.

لذلك، فمن المفروض العمل على توسيع صلاحيات مجلس النواب وتغيير بعض التشريعات المنظمة له لكي يقوم بدوره كاملاً. وهذا منوط بالعمل السياسي والكفاح الجماهيري».

وحول الانتخابات وإمكانية التحالف أو التنسيق مع القوى الأخرى قال يعته: «تعتبر مسألة التحالفات بالنسبة لحزبنا مسألة أساسية وجوهرية، تحتل المكانة الأولى في البرنامج الذي يضعه حزبنا، وهو برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية. والتحالف لا نربطه بهذه المناسبة أو تلك، وإنما يدخل ضمن الاستراتيجية البعيدة التي يبني حزبنا عليها تحاليله ومهامه في التغيير الذي ننشده. لذلك، فإننا نعمل على إنشاء تكتل لليسار المغربي يجمع كل القوى.. ولا يعتبر مناقضاً لفكرة جمع كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار على أساس برنامج وطني يسمح للبلاد بتوطيد استقلالها ووحدتها الترابية والخروج من التبعية والتخلف. لذلك، فحزبنا يحبذ كل مبادرة وحدوية لقوى اليسار، لهذه الوحدة التي تعتبر السبيل الوحيد لقطع الطريق أمام أعداء الديمقراطية ووضع حد للسياسة اللاشعبية المنتهجة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن الانتخابات تعتبر أفضل المناسبات لتجسيد هذا التحالف، فإننا نعمل بكل قوانا لتحقيق هذا الهدف، ولنا اليقين بأن التحالف سيبين فعلياً قوة اليسار المغربي المشتت.

إلا أن هذا لا يعني بأن عدم تحقيق التحالف سيجعلنا ننزوي على أنفسنا بل بالعكس، فإننا سنخوض الانتخابات منفردين، وسنكمل طريق النضال كما كنا عليه من قبل، لأن الوحدة التي ننشدها نعرف جيداً بأنها لن تأتي بالرغبة والنية الحسنة وحدها ولكنها بالعكس تفرض بالنضال وحده»(٢٧).

وحول موقف الحزب من التعددية الحزبية في المغرب قال الأمين العام: «نحن من أنصار التعددية الحزبية، و كما ناضلنا عشرات السنين لتحقيق الشرعية والعمل العلني لحزبنا، فإننا في نفس الوقت نريد لكل تنظيم سياسي أن يجد مكانته القانونية في الساحة السياسية المغربية»(٢٨).

وبصدد موقف الحزب من المشاركة في الحكومة المغربية قال

عبد الله العياشي عضو الديوان السياسي للحزب ومسؤول العلاقات الخارجية: «نحن لسنا ضد الوجود في الحكومة بشكل مبدئي، نحن يمكن أن نشارك ولكن بشروط إذا كانت حكومة إنقاذ وطني تقوم على برنامج متفق عليه بشكل مسبق ومتفق على القضايا المطروحة وخصوصاً في المجال الاجتماعي، ولكن أن يكون الوجود في الحكومة بدون أساس فإننا لا نؤيده كما هو الأمر عليه الآن، الوجود في الحكومة الآن إضعاف للقوى الوطنية وللجماهير الشعبية»(٢٩).

وحول التطورات على صعيد موقف الحزب من قضية الصحراء قال العياشي: «مشكلة الصحراء أصبحت معقدة، كنا قد استبشرنا خيراً بلقاء الشاذلي والملك الحسن لأن المشكل مرتبط بالجزائر أساساً، ولكن تأكد لنا أن للنظام الجزائري استراتيجية تقوم على إضعاف دول المغرب لتكون للجزائر القوة والهيمنة على المنطقة، ومن هنا فإنهم اخترعوا مشكل الصحراء ليضعفوا المغرب بغض النظر عما يكون هذا المغرب ملكياً أم جمهورياً تقدمياً أم رجعياً، كما تأكد بأن هذه الاستراتيجية التي اختطها بومدين لا تزال معتمدة من قبل الشاذلي بن جديد ولكنهم يتناقضون في مواقفهم.

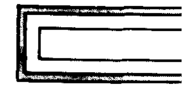
الجزائريون هم الذين اقترحوا الاستفتاء في البداية وعارضناه نحن ثم وافقنا عليه فتراجعوا عنه، نحن ضد التفاوض المباشر مع البوليساريو لأن المشكل مع الجزائر، ولذلك فنحن مستعدون للتفاوض مع الجزائر. البوليساريو تعبير عن الدولة الجزائرية. كنا نظن أن ليبيا هي من اخترع البوليساريو وقد ثبت أن الجزائريين هم من أوجدها. الليبيون حسنوا علاقاتهم مع المغرب ونحن مرتاحون لذلك كثيراً نظراً للدور الليبي التقدمي على المستوى العربي والعالمي، وقد كنا نطالب منذ القديم بتحسين العلاقات مع ليبيا وتحسنت أخيراً، ونحن نعتبر ذلك فوزاً وكسباً للعلاقات العربية وللقضية المغربية. نحن نرى أن حل المشكلة باستمرار يقوم على تقوية قدراتنا العسكرية من جانب، واستمرار البحث عن الحل الدبلوماسي مع الجزائر لعل المسؤولين فيها

يتعقلون ويتقبلون أخيراً الحل المناسب لصالح شعوب المنطقة. ولكن القضية نفسها يجب ألا تنسينا المشاكل الاجتماعية في الداخل، بل يجب أن تدفعنا لتحسين أوضاع الجماهير حتى تستطيع الانتصار في قضية الصحراء»[٣٠].

قيادة الحزب وصحافته

يقود حزب التقدم والاشتراكية مكتباً سياسياً «ديوان سياسي» منتخب من اللجنة المركزية للحزب، ويتألف الديوان السياسي من ثلاثة عشر عضواً، أبرزهم[٣١]: علي يعته الأمين العام للحزب، عبد السلام بورقية عضو الديوان السياسي، مسؤول القضايا الأيديولوجية، عبدالله العياشي عضو الديوان السياسي مسؤول العلاقات، محمد مشارك عضو الديوان السياسي، عمر الفاسي عضو الديوان السياسي، إسماعيل العلوي عضو الديوان السياسي، عبد المجيد الدورب عضو الديوان السياسي، التهامي الخياري عضو الديوان السياسي، شمعون ليفي عضو الديوان السياسي.

أما من ناحية صحافة الحزب، فقد أصدر الحزب خلال سنواته الأربعين عشرات الصحف والمجلات والنشرات بالعربية والفرنسية، وتوالى أعضاء وقياديون من الحزب في الكتابة في صحافة الحزب السرية والعلنية، أما صحافة الحزب الحالي فأهمها صحيفة «البيان» اليومية العلنية التي يصدرها الحزب في الرباط، والتي يتولى علي يعته الأمين العام للحزب منصب مديرها المسؤول وصدر عددها الأول عام ١٩٧٢، وحتى أواسط ١٩٨٥ كان قد صدر من «البيان» أكثر من ثلاثة آلاف عدد.



منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

تعود منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في المغرب إلى الاتجاهات اليسارية في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والتي عاشت فترة من الصراعات الداخلية ضد الهيمنة اليمينية لقيادة الاتحاد ورموزها عبد الله إبراهيم والمحجوب بن صديق في أواخر الستينات.

ظهور وتطور المنظمة

في آذار/مارس ١٩٧٠، انشقت مجموعة يسارية عن الاتحاد بزعامة محمد بن سعيد، وتبنت المجموعة الماركسية ـ اللينينية في قالب مختلف عن أفكار وممارسات «الحزب الشيوعي المغربي»، حزب التقدم والاشتراكية الذي يتزعمه علي يعته، وتبنت الكفاح المسلح وحزب الشعب لحل المسألة الوطنية ومسألة السلطة، واتخذت موقفاً نقدياً من ظاهرة الخلاف السوفياتي ـ الصيني، الذي ظهر بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

أعلنت المنظمة عن نفسها في عام ١٩٧٢ باسم «منظمة ٢٣ مارس» باعتبارها منظمة سياسية مغربية سرية، وقامت بنشر أدبياتها(٣٢) بواسطة عدد من الصحف العربية والمغربية(٣٣)، ثم ما لبثت أن أصدرت جريدة خاصة باسمها تحت اسم «٢٣ مارس».

وقد استمر العمل السري للمنظمة حتى أيار/مايو عام ١٩٨٣، حيث حصلت المنظمة على حق ممارسة أنشطتها السياسية بشكل علني في المغرب تحت اسم «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» خصوصاً في ضوء موقفها المؤيد لمغربية الصحراء الغربية، ومعارضتها للاتجاهات «الانفصالية» لمنظمة البوليساريو، الأمر الذي شجع النظام المغربي على إعطائها الشرعية القانونية(٣٤).

وقد اعتبر حصولها على الشرعية القانونية، وعودة زعمائها وكوادرها إلى داخل البلاد انتصاراً لنضالات المنظمة في مواجهة أكثر

من عشر سنوات من القمع البوليسي للسلطة المغربية، وتـأييداً لنضالاتها إلى جانب الجماهير الشعبية، التي قدمت خلالها عشرات المعتقلين والسجناء السياسيين.

في منتصف عام ١٩٨٣، عقدت المنظمة ندوة وطنية ـ حسب نص القانون الأساسي للمنظمة ـ اشترك فيها (١٥٠) مندوباً يحتلون مختلف المستويات في المنظمة سياسياً وتنظيمياً بحضور الأمين محمد بن سعيد. وقد صدر عقب انتهاء الندوة الوطنية بيان سياسي لخص برنامج منظمة العمل، معتبراً: «أن مكسب الشرعية القانونية خطوة حيوية على طريق تعميق النضال الديمقراطي والارتباط بالحركة الجماهيرية، وتعزيز الصف الوطني الديمقراطي التقدمي في أفق بلورة صياغة حد أدنى لعمل وحدوي فاعل مؤثر»[٣٥].

وطالب البيان بوقف كل تضييق على القوى الوطنية والديمقراطية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة كل المنفيين.

واعتبرت الندوة أن الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يعيشها المغرب هي أزمة بنيوية شاملة حصيلة التبعية للمراكز الإمبريالية والطبيعة الطفيلية للقوى السائدة محلياً.

كما أكد البيان على الربط الجدلي والوثيق بين النضال الوطني الديمقراطي في المغرب، وبين النضال العربي التحرري، ونبه إلى ما تشهده الساحة العربية في المدة الأخيرة من تحركات أميركية وصهيونية ورجعية تهدف إلى الدفع بالوضع العربي إلى المزيد من التردي وفرض الاستسلام الشامل.

وقد اعتبر الأمين العام (الكاتب العام) في كلمته في الندوة خطوة الشرعية نقلة نوعية في مسيرة العمل الديموقراطي الشعبي، تحمل المنظمة مسؤوليات أخطر تجاه حركة اليسار المغربي خصوصاً وتجاه جماهير الشعب عموماً، كما سادت مناقشات الندوة مسألة «العمل الوحدوي» وما يتطلبه إنضاج الشروط الكامنة لإرساء وحدة قوى اليسار من جهد كبير.

وقد صدر عن الندوة ملتمس خاص بالمعتقلين السياسيين، وكذلك بيان آخر خاص بالهجرة والمهاجرين المغاربة بأوروبا الغربية، ندد بالممارسات العنصرية والأعمال الإجرامية التي ترتكبها عصابات قوى اليمين في هذه البلدان في حق العمال المهاجرين عموماً والمهاجرين العرب خصوصاً[٣٦].

إن النتائج المترتبة عن اجتماع الندوة الوطنية على صعيد الموقف السياسي لمنظمة العمل الديمقراطي تعتبر متابعة للخط السياسي الذي كانت المنظمة قد طرحته من قبل[٣٧].

ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، أصدرت منظمة «٢٣ مارس» كراساً بعنوان: «موضوعات في التوجيه السياسي»، والذي جاء - كموضوعات - في إطار: «عمل نظري وسياسي ما زالت المنظمة مستمرة في إنجازه وبلورته في برنامج سياسي متكامل من جميع الوجوه، انطلاقاً من تقييم نقدي لتجربة الماركسية اللينينية بصفة خاصة ولتجربة الحركة الوطنية بصفة عامة»[٣٨].

لقد حددت المنظمة المبادىء والمهام السياسية التي تنطلق منها على الأصعدة الدولية والعربية والوطنية كافة، انطلاقاً من التحليل الملموس للواقع الملموس. ولاحظت وثيقة للمنظمة: «أن مبادىء سياستنا الأممية تنطلق من[٣٩]:

أولاً - التضامن الأممي بين البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والقوى الثورية للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ضد الامبريالية والأنظمة الرجعية في العالم.

ثانياً - الانطلاق مبدئياً من أن التناقضات والتفاوتات في المصالح ممكنة بين الأطراف الثلاثة المكونة لجبهة الثورة العالمية، بسبب تفاوت درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والشروط التاريخية والقومية لكل بلد. إلا أن هذا التناقض يجب ألا يخل بمبدأ التضامن في الصراع ضد الامبريالية والرجعيات العالمية، ويجب أن يحل ضمن قاعدة الوحدة والنقد.

ثالثاً - في الشروط الراهنة للأنظمة العربية، وضعف القوى

الثورية العربية، يبقى التحالف مع الاتحاد السوفياتي - إضافة إلى أنه مبدأ جبهوي ضد الامبريالية - هو أيضاً ضرورة قومية لضمان عوامل الصمود والمواجهة ضد العدو القومي الإسرائيلي - الأميركي.

رابعاً - دعم نضال حركات التحرر الوطني بلا قيد أو شرط، ودعم حق تقرير المصير للشعوب والقوميات المضطهدة. مع الحذر من المؤامرات الامبريالية والرجعية التي تسعى لاستعمال هذا المبدأ لإضعاف وتقسيم الوحدة فيما بين الشعوب.

خامساً - تعزيز سياسة التعايش السلمي والانفراج الدولي بما يخدم السلام العالمي، ولا يعيق من نمو نضال حركات التحرر الوطني».

وأضافت الوثيقة أن المهام المترتبة على القوى الوطنية والتقدمية والثورية العربية - من ضمنها المنظمة - على الصعيد العربي تبرز في(٤٠):

«١ - النضال بكل الوسائل، وبالأخص عن طريق التعبئة الشعبية، من أجل إفشال مبادرة السادات الخيانية، والمساهمة الفعالة في كل الجهود التي تبذل في هذا المجال شعبياً ورسمياً.

٢ - ربط أوثق للتحالف مع القوى الوطنية والثورية المصرية، وتقديم كل أشكال الدعم لها في نضالها ضد نظام السادات الخياني.

٣ - العمل على تدعيم المقاومة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير من أجل حمايتها من عملية التصفية وضمان استمرارها.

٤ - دعم الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية في نضالها من أجل لبنان وطني ديمقراطي عربي وموحد.

٥ - العمل من أجل تحقيق الجبهة الديمقراطية الشعبية بين القوى الديمقراطية والثورية العربية.

٦ - النضال ضد كل أشكال القهر والعسف الطبقي الذي تمارسه الطبقات الرجعية وبورجوازية الدولة، وانتزاع الحريات الديمقراطية الكاملة للجماهير.

٧ ـ مساندة نضال الشعب العُماني بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان من أجل إجلاء كل تواجد عسكري أجنبي على أرض الوطن، ومن أجل عُمان ديمقراطي متحرر وموحد، ومساندة كل فصائل الحركة الديمقراطية والتقدمية المناضلة في عموم الخليج العربي.

٨ ـ دعم صمود النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية في وجه المؤامرات التي تستهدف المس بثورته وضرب منجزاته التقدمية.

٩ ـ تطوير العلاقة بين حركة التحرر العربية والأنظمة التقدمية العربية مع كل القوى العالمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني ونضال الأمة العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، وبالأخص منها حركات التحرر الوطني والقوى الديمقراطية والثورية في البلدان الرأسمالية، والبلدان الاشتراكية.

١٠ ـ دعم النضال العادل الذي يخوضه الشعب الأرتيري من أجل حقه في تقرير مصيره واستقلاله السياسي.

١١ ـ دعم نضال الشعب الإيراني وتقوية العلاقة مع القوى الثورية والوطنية الإيرانية».

وحول القضية الوطنية والتي تشكل قضية الصحراء النقطة المركزية فيها، لاحظت الوثيقة السياسية للمنظمة أنه[٤١]: إذا كان تحرير التراب الوطني قضية مبدأ، فإن الوضع الملموس لقضية الصحراء لم يترك هو الآخر مجالاً للاختيار، فلقد وضعت القضية للحسم النهائي إما لصالح دويلة قزمية ستكون في خاتمة المطاف مضادة للتطور الثوري في المنطقة، وإما لصالح استرجاع الصحراء ضمن النظام القائم كخطوة في طريق التحرر الشامل. لقد رفضنا الاختيار الأول الذي عرف بتقرير المصير لعدة أسباب منها:

أولاً ـ إن شعار تقرير المصير (بما يعني الانفصال) لا ينطبق على وضع قضيتنا الوطنية، لأنه جاء ليعزز نضال الأمم والشعوب ضد استعبادها من طرف الاستعمار، وجاء بالتالي ليعزز وحدتها القومية وليس العكس.

فوجود تيار انفصالي داخل جزء من الجماهير الصحراوية لا يبرر الانفصال بأي شكل من الأشكال لأن هذه النزعة الانفصالية وقتية وعابرة، ولا تملك أي مقومات تاريخية أو قضية ثابتة. إنها مجرد ردة فعل على تفريط الحكم بالقضية الوطنية طوال هذه المرحلة، وعلى الشروط الصعبة التي كانت تعاني منها المسيرة الثورية بصفة عامة، ولقد استغلت هذه النزعة إلى أقصى حد ونفخ فيها بعدما ركبتها مصالح أخرى هي مصالح وإمكانات الدولة الجزائرية، وبعدما شعرت النخبة الصحراوية المثقفة أن آفاقاً طبقية جديدة ستفتح لها في حال قيام دويلة صحراوية. ونسبياً، يجد التيار الانفصالي بعض شروطه في التركيبة الاجتماعية القبلية لجماهير الصحراء. وفي كل هذه الأحوال، فإن مبدأ تقرير المصير لا يخدم قضيتنا الوطنية، ولا يقدم الصراع الطبقي في المنطقة.

ثانياً - لأن قضية وراءها شعب عريق في نضاله الوطني والديمقراطي، ومرشح لأن يكون أحد مراكز الثورة العربية في العالم العربي، غير قضية وراءها دولة، حتى ولو كانت هذه الدولة تقدمية مائة بالمائة، سيما إذا كانت هذه المصالح تعكس بالضبط نمو الجوانب السلبية في خياراتها.

ثالثاً - لأن خط التجزئة في الوطن العربي هو خط مضاد للثورة. والتجزئة التي نحن بصددها ليست مفروضة علينا من طرف الاستعمار بالقوة والحراب، ولكنها خيار حر وتنظير متعمد لشعب مزعوم.

إن دويلة مصنوعة هكذا من العدم، ولا تتوفر فيها أدنى إمكانية مادية وبشرية للاستقلال والتطور، لن تفيد الثورة العربية في شيء اللهم إلا المزيد من التجزئة والمزيد من تغذية الحسابات الإقليمية الضيقة.

لقد وضعنا هذا الموقف في الصف الوطني الثوري، وأدمجنا بالكامل في صيرورة كفاح شعبنا كما تجري على أرض الواقع بمعطياتها وبمستوى تطور الصراع الطبقي فيها».

وحول المسائل الأخرى المثارة على الصعيد الوطني، أكدت أنه[٤٢]:

«اعتباراً منا لطبيعة النظام الأوتوقراطية، ولشروط الصراع الطبقي في بلدنا وموازين قواه، ولمستوى الوعي السياسي الديمقراطي للجماهير، ولتيار العصر النامي بقوة لصالح الديمقراطية السياسية لكل الشعوب، فإننا نعتقد بأن النضال البرلماني، والنضال من أجل تمثيلية ديمقراطية حقيقية، سيحتلان مكانة بارزة في نضالنا الديمقراطي العام، وفي خط تطور الصراع الطبقي ببلدنا كجزء لا يتجزأ من كامل العملية الثورية.

وفي الشروط الراهنة، فإن منظمتنا ستعمل بجانب كل القوى الديمقراطية على تثبيت ما حقق من هذه المكتسبات، وعلى تعزيز جبهة النضال من أجل انتزاع الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية الحيوية للنضال الجماهيري الثوري. ويأتي في مقدمة ذلك احترام حق التعبير والتنظيم والتظاهر والإضراب والمعتقد، وإلغاء كل القوانين التي تقيد الحريات الديمقراطية، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين ورجوع المنفيين. وبنفس الدرجة، مراجعة الدستور الحالي بمنح كل الصلاحيات التشريعية للبرلمان كأعلى سلطة في البلاد، وتمكينه من تسليط المراقبة الفعلية على الحكومة التي يجب أن تكون منتخبة منه. وفي اتجاه تمكين المجالس البلدية والقروية من الصلاحيات التي تجعلها قادرة على القيام بدورها في النهوض بمنطقتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وفي مقدمة هذه الصلاحيات: استقلاليتهاالكاملة عن وزارة الداخلية. بالإضافة إلى مراجعة كل القوانين التنظيمية المنبثقة عن الدستور، ومراجعة التقطيعة الانتخابية، وتوسيع حق الانتخاب ليشمل كل مواطن بلغ سن الـ ١٨، وليشمل العمال المهاجرين، ورفع القهر الاقطاعي عن البادية... إن هذا النضال الديمقراطي لا ينفصل بتاتاً عن نضالنا من أجل مجلس تأسيسي يضع حداً للحكم المطلق ويرسي أسس الديمقراطية الشعبية».

لقد أضافت منظمة العمل الديمقراطي خلال الأعوام التالية الكثير من التفاصيل لمواقفها السياسية، خصوصاً في ضوء منحها الشرعية القانونية لممارسة نشاطاتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات التي يجري الإعداد لها، وحول قضية التعددية الحزبية والسياسية، وحول انتقاد ممارسات النظام والأثر الذي تركته الشرعية القانونية على أنشطة المنظمة. يقول محمد بن سعيد الأمين العام للمنظمة[٤٣]: «قررنا مبدئياً المشاركة في هذه الانتخابات، هذه قضية مبدئية، ولكن ما هي الشروط وما هي الظروف التي ستتم فيها هذه المشاركة؟ هناك شروط أساسية، يجب أن تتوافر أولاً مسألة الحريات وإمكان المساهمة الحرة في الانتخابات، وارتباط ذلك بالأوضاع الاقتصادية، بالنسبة لنا يجب أن لا تتكرر التجارب السابقة. الأمر لا يقتصر على المشاركة فقط ودون هدف واضح، لكن المشاركة يجب أن تحقق مصالح وأهداف الجماهير»[٤٤].

وحول قضية التعددية الحزبية والسياسية في المغرب قال: «نحن لسنا ضد تعدد الأحزاب، نحن من أنصار التعددية، ولكن تعددية التعددية تعتمد على الإمكانات البشرية الوطنية، وليس التعددية التي تعتمد على السلطة. كانت هناك تجارب سابقة لأحزاب تتكون مع الانتخابات، تنتهي الانتخابات فتنتهي هذه الأحزاب إذا أعطي للجماهير حقها الكامل في الاختيار فستعرف من تختار. الجماهير هي الحكم على التعددية»[٤٥].

وحول إمكانات التحالف بين المنظمة وقوى سياسية مغربية أخرى، خصوصاً وأن المنظمة قد رفعت شعار: «لملمة اليسار المغربي»، وترتبط بعلاقات حسنة مع كل من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، قال بن سعيد: «خريطة قوى اليسار واضحة. واللقاءات العريضة السياسية والفكرية بينها متوفرة، ولدينا لقاءات معها، لكن الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى جبهوي عملي ومنسق ومنظم لا يزال يتطلب كثيراً من الجهد.

وبالنسبة إلينا برهنا فكرياً وعملياً عن الاستعداد اللازم لتطوير العمل الجبهوي. ودعمنا لمواقف القوى التقدمية سيحدده مجال هذه المواقف بقدر ما تحدده طبيعة المواقف»(٤٦).

وبصدد المفاصل التي تنتقد فيها المنظمة ممارسات النظام المغربي أكد بن سعيد: «بخصوص المسألة الوطنية لا يمكن إنكار الدور الرسمي الكبير بهذا الصدد. لكن انتقادنا الأكبر كان ولا يزال هو تهميش دور الجماهير في الصراع عن طريق التضييق على الحريات وإهمال تحسين الشروط المعيشية وتغييب دور الإعلام الصريح، إلى غير ذلك من عوامل تعبئة الجبهة الداخلية. يضاف إلى ذلك الخروج في عديد من الحالات عن نهج سياسة خارجية غير منحازة إلا لقضايا التحرر والسلام. أما بخصوص السياسة الإنمائية، فإن انتقادنا الرئيسي لما هو متّبع يتمثل في امتناع المسؤولين عن تدشين مسيرة التنمية الحقيقية، إذ لا تنمية في رأينا بدون إصلاح زراعي يحل المسألة العقارية ويعيد الاعتبار لمناطق البور ويوجه الإرشاد لتلبية الحاجات الوطنية الأساسية التي أصبحنا نستوردها. ولا تنمية حقيقية بدون إعادة نظر في القطاع العام لتطهيره من التبذير والفساد وبتوجيهه نحو الاستثمار المنتج ونحو المناطق المهملة. وأما بقاء الوضع الزراعي على ما هو عليه فسيؤدي بل أدى إلى اختناق الصادرات وتضخم الواردات، وحتم على ملايين الفلاحين الهجرة إلى ضواحي المدن. أما بقاء القطاع العام على ما هو عليه فلم يسفر إلا عن بروز كثير من الفروع التقليدية المضاربة في القطاع الخاص»(٤٧).

وحول حصيلة تجربة العمل العلني «الشرعي» للمنظمة في المغرب قال الأمين العام للمنظمة: «**تقييمنا لحصيلة سنة ونيف من العمل الشرعي هو تقييم إيجابي بالإجمال، سواء من الناحية التنظيمية حيث أسسنا لجان المناطق لأكثر من ١٦ إقليماً، وشكلنا القطاع النسائي الواعي بآفاق مشجعة، ونمينا تواجداتنا الجماهيرية الأولية.** وسواء من الناحية السياسية اتخذنا مواقف صريحة وصحيحة في

الوقت المناسب. وسواء من الناحية الإعلامية مارسنا قناعاتنا المبدئية المتفتحة».

وهذا ما ذهب إلى تأكيد تقرير أصدرته المنظمة أواخر عام ١٩٨٣ عن محصلة الأنشطة العلنية للمنظمة(٤٨):

والملاحظ أن تقييماً كهذا، لا بد وأن يكون قد أخذ بعين الاعتبار جملة من ممارسات النظام المغربي ضد المنظمة ومناضليها، ففي بداية عام ١٩٨٤ قامت أجهزة الأمن المغربية بحملة اعتقالات طالت العديد من أعضاء وكوادر منظمة العمل ومن مراتبها المختلفة، كما أوقفت صدور صحيفة «أنوال» الناطقة باسم المنظمة.

وعلى أثر خطوات النظام، فقد أصدرت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بياناً طالبت فيه بإطلاق سراح المعتقلين كافة - وبينهم عدد من قادتها - وبإلغاء مذكرات التوقيف الصادرة بحقهم، وباحترام الحريات الديمقراطية، ورفع الرقابة عن الصحف. وطالب البيان العمال والطلاب المغاربة الالتفاف حول برنامج ديمقراطي، يوحد القوى الوطنية والديمقراطية في مواجهة القمع السلطوي المتصاعد(٤٩).

قيادات المنظمة وصحافتها

تقود منظمة العمل الديمقراطي الشعبي هيئة قيادية عليا هي الكتابة الوطنية العامة، والتي يترأسها محمد بن سعيد الأمين العام للمنظمة وأحد أبرز قادتها التاريخيين، ومن بين أعضاء الكتابة الوطنية العامة للمنظمة كل من: مصطفى مسداد، محمد الحبيب طالب، العربي المفضال، حسين توار.

أما صحافة المنظمة فأبرزها صحيفة «أنوال» وهي صحيفة المنظمة، و «٢٣ مارس» التي كانت تصدرها المنظمة سابقاً، وقد صدر العدد الأول من «أنوال» في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وهي صحيفة أسبوعية صدرت بداية مرة في الشهر ومديرها المسؤول عبد اللطيف عواد(٥٠).

وفي أواخر عام ١٩٨٤ كانت «أنوال» قد أصبحت «يومية تصدر مؤقتاً كل خميس وسبت» ومديرها المسؤول عبد اللطيف عواد، ووصلت أعدادها الصادرة خلال السنوات الماضية إلى (١٥٩) عدداً(٥١).

منظمة «إلى الأمام»

تعود جذور منظمة «إلى الأمام» إلى انشقاقات سياسية ظهرت في أواخر الستينات في حزب التقدم والاشتراكية ـ الشيوعي ـ حيث ظهرت مجموعة ذات ميول ماوية تبنت المواقف الصينية في قضايا الخلاف الصيني ـ السوفياتي، خلافاً لموقف حزب التقدم والاشتراكية(٥٢) الذي حضر مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو وتبنى وجهة النظر السوفياتية.

تشكيل المنظمة وإعلانها

في خلال فترة قصيرة، التحق بالمجموعة المنشقة مجموعات صغيرة أخرى من أحزاب مغربية ولا سيما مجموعة جاءت من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومن هذا المجموع كله ظهرت منظمة «إلى الأمام» كمنظمة ماركسية ـ لينينية في أواخر آب/أغسطس ١٩٧٠، وتؤكد المنظمة: «أن الركائز الجوهرية التي بنيت عليها منظمتنا يمكن تلخيصها في تبني الفكر الماركسي ـ اللينيني وإسهامات ماوتسي تونغ، كأيديولوجية ومنهج في تحليل الواقع الملموس لبناء الحزب البروليتاري المغربي على قاعدة تحالف استراتيجي بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمعدمين، وبناء جبهة وطنية تلف كل الطبقات والقوى الوطنية بقيادة البروليتاريا وحزبها الثوري، واعتماد حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد كوسيلة حاسمة في الصراع ضد الامبريالية والنظام الكمبرادوري الملكي، وبناء السلطة الجمهورية الوطنية الديمقراطية الشعبية».

وأضافت إلى ذلك: «أن الثورة التي تتبناها منظمتنا هي ثورة من صنع الجماهير، تستهدف من خلال ممارسة أشكال الكفاح الثوري الجماهيري تمكين الشعب المغربي من تحقيق مطامحه الأساسية»(٥٣).

وكما هو واضح، فإن منظمة «إلى الأمام» التي نشطت في الأوساط الطلابية داخل وخارج المغرب تبنت خطاً «ماوياً» على الصعيدين الوطني والعالمي، وهي بهذا المعنى كانت التعبير المغربي عن الاتجاه الماوي المستند إلى «نظرية العوالم الثلاث» التي يلخصها قول ماوتسي تونغ: «إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يشكلان العالم الأول، وقوى الوسط اليابان وأوروبا وكندا تشكل العالم الثاني، أما نحن فننتمي إلى العالم الثالث [و] العالم الثالث كثير السكان. إن آسيا باستثناء اليابان تنتمي إلى العالم الثالث، وإفريقيا كلها تنتمي إلى العالم الثالث، وكذلك أمريكا اللاتينية»[٥٤].

منطلقات المنظمة وبرنامجها

وتستند المنطلقات النظرية للمنظمة إلى الفكر الماركسي ـ اللينيني وإسهامات الرئيس ماوتسي تونغ كأيديولوجيا ومنهج في تحليل الواقع الملموس،وبناء الحزب البروليتاري المغربي على قاعدة التحالف الاستراتيجي بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمعدمين، وبناء جبهة وطنية تلف كل الطبقات والقوى الوطنية بقيادة حزب البروليتاريا الثوري، بالاعتماد على حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد كوسيلة حاسمة في الصراع ضد الامبريالية والنظام الكومبرادوري الملكي، وبناء السلطة الجمهورية الوطنية الديمقراطية الشعبية.

ومن هذه المنطلقات استمدت المنظمة الاتجاهات العامة لبرنامجها السياسي والممثلة في النقاط التالية[٥٥]:

«١ ـ القضاء على الطبقة الحاكمة والنظام الملكي المتعفن وتحطيم جهاز الدولة الكومبرادوري، وبناء الجمهورية الديمقراطية الشعبية المجسدة لسلطة الشعب والتي تشكل الضمانة الوحيدة لتمتعه بجميع الحريات الديمقراطية.

٢ ـ القضاء على الوجود الاستعماري في بلادنا بتحرير سبته ومليلة والجزر الشمالية (الجزر الجعفرية والصخور الشمالية)،

والقضاء على جميع أشكال الهيمنة السياسية للامبريالية، مباشرة (إزاحة ما تبقى من قواعد عسكرية أجنبية في بلادنا) أو غير مباشرة.

٣ - إنجاز الثورة الزراعية التي تنتزع الأرض من الملاكين العقاريين بالأساس لتوزعها على الفلاحين والعمال الزراعيين عملاً بمبدأ الأرض لمن يحرثها. وسيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية حاسماً في إنجاز هذه العملية.

٤ - القضاء على الهيمنة الامبريالية الكمبرادورية على اقتصاد بلادنا، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الامبريالي وقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا من مواد غذائية وملابس وأدوية وسكن.

٥ - بناء ثقافة وطنية ديمقراطية وشعبية مع ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات الشعب.

٦ - تحرير المرأة المغربية من العبودية ومن القيود التي تفرضها عليها العلاقات الاجتماعية الإقطاعية وجميع العلاقات المتعفنة، وتحقيق مساواتها على جميع المستويات مع الرجل ومع ضمان حقوق الأمومة.

٧ - تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره ودعم نضال الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية، والنضال من أجل توحيد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

٨ - المساندة والتضامن مع جميع القوى المناهضة للامبريالية في العالم».

وقد استندت المنظمة إلى الاتجاهات العامة لبرنامجها السياسي في تحديد النقاط المطروحة على أساس برنامج مرحلي لـ «جبهة نضالية» تضم «كافة القوى القومية والتقدمية كيفما كان موقعها السياسي» لمواجهة النظام المغربي وسياساته. وجاءت بنود البرنامج المرحلي كالتالي(٥٦):

١ - تحرير سبته ومليلة والجزر الشمالية من قبضة الاستعمار الإسباني والقضاء على ما تبقى من وجود عسكري أجنبي في بلادنا.

٢ ـ انتزاع الحريات الديمقراطية الأساسية:

ا ـ إطلاق سراح المعتقلين النقابيين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين كافة، وعودة المغتربين، ورفع الملاحقات البوليسية ضد المناضلين في الداخل والخارج.

ب ـ ضمان الحريات النقابية بالخصوص حق التنظيم النقابي والإضراب وإلغاء جميع التشريعات التي تمس بحق الإضراب كالتشريع الخاص بحرية العمل المزعومة.

ج ـ ضمان الحريات الأساسية وخصوصاً حق تشكيل المنظمات السياسية دون قيد وضمان حرية التجمع والتظاهر.

د ـ ضمان حرية العقيدة والرأي والتعبير والتنقل.

و ـ حل جميع الأجهزة القمعية الإجرامية (الأجهزة السرية البوليسية، الدرك... الخ).

٣ ـ تحسين الأوضاع المعيشية للجماهير وذلك بفرض الإجراءات التالية:

أ ـ الزيادة في الأجور بما يتناسب مع غلاء المعيشة وتطبيق قانون السلم المتحرك للأثمان والأجور.

ب ـ وضع حد لارتفاع الأثمان وخصوصاً منها أثمان المواد الغذائية والكساء والأدوية.

جـ ـ وضع حد للبطالة والطرد الجماعي ومنح تعويضات للعاطلين.

د ـ تعميم التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي على العمال الزراعيين والزيادة في التعويضات العائلية.

هـ ـ مساندة الكفاح العادل للفلاحين من أجل استرجاع أرضهم المغتصبة وضد تعسفات الملاكين العقاريين وأجهزة القمعية الاقتصادية.

و ـ مساندة المرأة المغربية من أجل انتزاع حقوقها الديمقراطية ومن أجل المساواة مع الرجل.

ز - مساندة نضالات الطلبة والتلاميذ من أجل تحسين أوضاعهم المادية، ومن أجل تحسين شروط الدراسة. ومن أجل تعليم وطني جماهيري علمي.

٤ - مناهضة حرب الصحراء والنضال من أجل السلم الفوري في الصحراء، ومناهضة الشوفينية الهادفة إلى استعداء الشعب المغربي ضد الشعب الجزائري الشقيق، ومناهضة خطر الحرب والاقتتال بين المغرب والجزائر.

٥ - مساندة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل العودة وتقرير المصير وتشكيل دولته الديمقراطية فوق كامل تراب فلسطين، ومناهضة الحلول الاستسلامية التصفوية.

٦ - التضامن مع جميع فصائل حركة التحرر العربية ومع جميع الحركات المناهضة للامبريالية في العالم.

تطور المنظمة ومواقفها

إن أهم المراحل في تطور منظمة «إلى الأمام» يمكن إجمالها في المحاور التالية[٥٧]:

- فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢، وهي الفترة التي اتسمت بانفجار التناقضات داخل النظام من جهة، وبوجود دينامية خاصة للحركة الشعبية وخصوصاً في الأوساط الطلابية - الشبابية من جهة أخرى، وفي الوقت الذي كانت الحركة الشعبية والسياسية مصابة بضعف شديد، نشطت الحركة الماركسية - اللينينية المغربية و «إلى الأمام» في الأوساط الطلابية - الشبابية ودفعت بها إلى أقصى مدى «لتلعب دور المفجر للتناقضات الطبقية، وذلك في ظل مفهوم الثورة على الأبواب».

- الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤: وهي الفترة التي اعتبرت امتداداً للفترة السابقة وتعميقاً لتوجيهاتها السياسية، وترافق ذلك بظهور جذر كبير في الحركة الطلابية - الشبابية، وبفشل الحركة الماركسية اللينينية المغربية و «إلى الأمام» في الوصول إلى الأوساط العمالية والفلاحية، وبقاء العلاقات بين الطرفين «تتميز بالأساس بعلاقات

الاتصال بين مناضلين مثقفين وبين بعض العمال، ولم ترق هذه العلاقات إلى مستوى اندماج المناضلين الماركسيين بالطبقة العاملة»، وبالمقابل، فإن تركيزاً جرى خلال هذه الفترة للعمل في أوساط الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ثم محاولة بناء التنظيمات السرية للاتحاد، و «بناء النقابة الوطنية للتلاميذ».

ـ الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤: وهي استمرار للفترة السابقة مع تمييزها بمواجهة شرسة لحملات القمع المتواصل من جانب السلطة المغربية، والاتجاه نحو بلورة وجود حزب بروليتاري للمغرب، وترافق ذلك مع بروز اتجاهين أساسيين:

١ ـ «اتجاه يعتبر أن خط «إلى الأمام» خط متناقض، وأن بناء خط سديد ليست عملية مثقفية يمكن إنجازها بعيداً عن نار الصراع الطبقي وبالانسحاب من ساحة النضال الثوري ضد العدو الطبقي، كما يفعل المرتدون، بل هو مسيرة نضالية شاقة وطويلة. إن هذا الاتجاه يتشبث بالجوانب السديدة البروليتارية في خط «إلى الأمام» وبرصيدها النضالي، وينطلق من ذلك لتقييم التجربة وتصحيح الأخطاء. هكذا وعبر هذا المسار النضالي المعقد، تتضح شروط تبلّر المنظمة وتجذرها وسط العمال والفلاحين ومساهمتها في عملية بناء حزب البروليتاريا المغربي».

٢ ـ «اتجاه ينطلق من بعض الأخطاء أو الفشلات المؤقتة للحكم النهائي والقاطع على «إلى الأمام» و ح. م. ل. م بالفشل، ولتبرير ارتداده وتخليه التام عن طريق الثورة».

إن هذا الخط من تطور «إلى الأمام» إنما ارتبط بجملة من القضايا التنظيمية والسياسية والتي يبرز في مقدمتها:[٥٨]

أولاً: مسألة السرية في العمل الحزبي، وهي القضية التي تم التعامل معها على نحو عام وفقاً لقاعدة جدلية العمل التنظيمي السري مع العمل السياسي العلني، وتجسد ذلك من خلال اعتبار «أن التنظيمات يجب أن تكون سرية على العدو، وليس على الجماهير».

ثانياً: الموقف من الإصلاحية، حيث تلخص مواقف «إلى الأمام» من هذه القضية بالتأكيد على استحالة قيام ديمقراطية برلمانية برجوازية في أوضاع بلادنا الراهنة، وعلى أنه يستحيل حتى في حال أخذ النظام ببعض سياسات وتقنيات اللعبة الديمقراطية البرلمانية، فإن ذلك لن يشكل «ضمانة أو قنطرة لإحقاق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية».

ثالثاً: موضوع العنف الثوري، وهو الموضوع الذي حاز على اهتمام نظري واسع من جانب المنظمة، وتمت دراسة مختلف أشكاله منذ بداية السبعينات استناداً إلى وجهة النظر الماركسية، لتصل إلى خلاصة مؤداها أن «إلى الأمام» حاولت منذ عام ١٩٧٢ أن تبلور رؤية استراتيجية لسير وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، تتلاءم مع الشروط الموضوعية لبلادنا ومع مسلسل تبلور ونضوج القوى الذاتية للجماهير العمالية والفلاحية. والعيب في كل ما بلورته المنظمة من تحاليل في هذا الشأن لا يكمن في مبدأ العنف الثوري أو عدم ملاءمته مع الواقع، أو في خطأ إثارته الدعاية له وتبيان أهميته القصوى بالنسبة إلى بلادنا. إن المبادىء الماركسية ـ اللينينية والأهداف الثورية التي اعتمدتها «إلى الأمام» في مجهودها من أجل بلورة رؤية استراتيجية صحيحة تماماً، ولكن «إلى الأمام» قد أسرفت كثيراً في البحث عن تفاصيل العملية الثورية والبت في أشكال وأساليب مدققة، لا يمكن أن تنبثق وتتحدد إلا في خضم الممارسة الثورية للجماهير العمالية والفلاحية نفسها وبقيادة حزب البروليتاريا.

رابعاً: الموقف من المنظمات الجماهيرية التي تعتبر مكسباً للجماهير وقاعدة للعمل الجماهيري حفاظاً على حقوق ومكتسبات أعضاء المنظمات الجماهيرية، ويلخص موقف «إلى الأمام» من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باعتباره: «مكسباً هاماً لجماهير الطلبة يجب صيانته وتعزيزه. وفي أحلك ظروف القمع وفي ظل حظر النظام لهذه المنظمة الطلابية، ظلت «إلى الأمام» تكافح من أجل استمرارها

والحفاظ على رصيدها.. كما أن «إلى الأمام» والحركة الماركسية اللينينية المغربية استطاعتا خلال سنتي ١٩٧١/١٩٧٢ قيادة حركة التلاميذ من أجل حقها النقابي».

لقد وقفت «إلى الأمام» ضد تمزيق الحركة النقابية المغربية، وقبلت العمل داخل «الاتحاد المغربي للشغل» باعتباره النقابة الأكثر تمثيلية للعمال والموظفين والمستخدمين وبصفتها النقابة المناضلة آنذاك، حيث ان أغلبية النضالات تخاض في إطارها، ومع ذلك، فإن «إلى الأمام» كانت تنتقد البيروقراطية النقابية، وتطرح ضرورة عزلها من جانب العمال، ويعكس ذلك رفض المنظمة إقامة تنظيمات جماهيرية موازية أو اللجوء إلى الأعمال الانقسامية.

خامساً: الموقف من قضية الصحراء، الذي رأت فيه المنظمة: «موقفاً بروليتارياً سديداً ويخدم قضية انعتاق شعوب المنطقة من سيطرة الامبريالية والرجعية، ويخدم كذلك وحدتهم الفعلية التي تستجيب لمصالحهم، وليس الوحدة القسرية التي يحاول نظام ملاكي الأراضي الكبار والكومبرادور وسيدته الامبريالية فرضها على الشعب الصحراوي، وتتحمس لها الأحزاب الإصلاحية الشوفينية».

وإذا كانت المنظمة تعترف ببعض الأخطاء في موقفها من قضية الصحراء، فإن هذه الأخطاء لا تطال الجوهر الذي يتمثل في مساندة كفاح الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي «لا تؤيد الحرب من أجل الحرب» مؤكدة: «أن النظام الملكي التوسعي هو الذي يشن حرباً ظالمة على شعب يدافع عن قضيته الوطنية العادلة».

وإذا كانت النقاط السابقة قد حددت مواقف «إلى الأمام» من أكثر القضايا المغربية أهمية، فإن مواقف المنظمة على الصعيدين العربي والعالمي يمكن إجمال أهمها في(٥٩):

عربياً: أكدت المنظمة من جديد عن «مساندتها لكفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة تحرير فلسطين ممثله الشرعي الوحيد من

أجل دحر الكيان الصهيوني وتقرير مصيره فوق كامل تراب فلسطين، وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. كما ندين جميع الحلول التصفوية الهادفة إلى إقبار قضية الشعب الفلسطيني وعلى رأسها الاتفاقية الخيانية بكامب ديفيد، وكل ما ترتب عنها من نتائج على رأسها تطبيع العلاقات بين النظام المصري وإسرائيل».

واتخذت المنظمة مواقف مؤيدة لنضال الشعب اللبناني ضد المخططات الانعزالية والصهيونية، وأعلنت تضامنها إلى جانب نضاله من أجل لبنان عربي موحد ومستقل وديمقراطي، وأضافت إعلان تأييدها لنضال الشعب المصري وحركته الوطنية من أجل إعادة مصر لتلعب دورها العربي التقدمي، في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية.

وإزاء تطورات الأحداث في العربية السعودية (أحداث مكة عام ١٩٧٩) وتونس (أحداث قفصة عام ١٩٨٠)، أعلنت «إلى الأمام» وقوفها إلى جانب التحركات الشعبية في هذين البلدين وتضامنها مع النضال الشعبي فيهما ضد قمع السلطات وديكتاتوريتها، واستعانتها بالدعم الغربي وخصوصاً الأميركي والفرنسي لقمع التحركات الشعبية.

واتخذت «إلى الأمام» موقفاً مؤيداً للكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الأرتيري وقواه الوطنية من أجل فرض حقه في تقرير مصيره والاستقلال، وطالبت القوى «التقدمية والمحبة للسلام» بدعم الكفاح العادل للشعب الأرتيري، وإدانة المؤامرات كافة التي تحاك ضده.

عالمياً: أيدت المنظمة نضالات الشعوب الأفريقية ضد التدخلات الأجنبية الغربية بشكل خاص في زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وموريتانيا والصحراء. تلك التدخلات التي تمارسها «الامبريالية الفرنسية والأميركية والرجعية الأفريقية والنظام العنصري الفاشي في جنوب أفريقيا».

وأعلنت «إلى الأمام» وقوفها إلى جانب الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه. وأضافت أنها تساند نضال الشعوب الإيرانية من أجل الحريات الديمقراطية وإعطاء الثورة الإيرانية مضمونها التقدمي، ومن أجل حق الأقليات القومية في إيران من أجل حل مشاكلها على أسس ديمقراطية.

وبصدد تطورات الوضع في أفغانستان أعلنت المنظمة:

«إننا نؤكد موقفنا المبدئي القاضي باحترام إرادة الشعوب، ندين التدخل العسكري في أفغانستان، ونطالب بسحب القوات العسكرية السوفياتية من هذا البلد، والسماح للشعب الأفغاني بتقرير مسيرة واختيار النظام الذي يطمح إليه. ونحن واثقون من أن الشعب الأفغاني معتمداً بالأساس على قواه الذاتية ورغم التعثرات، سيعرف كيف يقضي بنفسه وبعيداً عن أي وصاية على الرجعية الأفغانية وعلى حلفائها الامبرياليين».

وأكدت «إلى الأمام»: «أن الحملة الإعلامية التي تخوضها الأجهزة الامبريالية ضد تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان إنما تهدف إلى التغطية عن عشرات الأمثلة من تدخل الامبريالية الغربية، كما تهدف من وراء ذلك الامبريالية الأميركية إلى إقامة مجموعة من القواعد العسكرية لتطويق مناطق النفط وإجهاض الحركات الثورية العربية».

إن منظمة «إلى الأمام» التي عاشت منذ ولادتها في المعارضة وفي أجواء القمع والملاحقة والمنفى قد تأثرت على نحو واضح بذلك، فقدمت دفعات خلف دفعات من المناضلين الذين غيبتهم سجون الحكومات المغربية، وترافق هذا الوضع مع ظهور انشقاقات وخلافات داخل المنظمة كان أبرزها انشقاق مجموعة من أعضاء المنظمة في منتصف عام ١٩٨٠.

وعلى الرغم مما سبقت الإشارة إليه، فإن المنظمة استمرت في وجودها ونشاطها خلال السنوات الأخيرة، وقد ظهر هذا الوجود

والنشاط بشكل محدود في أوساط الجالية المغربية في فرنسا وفي بعض المناطق الغربية وخلال أحداث محددة، أبرزها ما كشفت عنه الأحداث التي شهدها المغرب في بداية عام ١٩٨٤ بقيام منظمة «إلى الأمام» بمشاركة نشطة في أحداث مدينة الناضور، وبخاصة في الأوساط الطلابية جنباً إلى جنب مع المنظمات الدينية المتطرفة، التي حاولت البروز في لحظة الهبة الجماهيرية احتجاجاً على ممارسات السلطة، ورفع الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية.

وقد أكد كبار المسؤولين المغاربة، أن منظمة «إلى الأمام» الماركسية، تعتبر واحدة من المنظمات التي شاركت في التحريض على أحداث العنف الأخيرة في المغرب، واتهم العاهل المغربي الحسن الثاني «منظمة إلى الأمام» بتوزيع منشورات تدعو إلى «وقف الحرب ضد الأخوة في البوليساريو»، وبالتظاهر ضد رؤساء وملوك الدول الإسلامية الذين كانوا مجتمعين في المغرب لأنهم «خدم الامبرياليين الأميركيين والسوفيات»[٦٠].

وأشارت مصادر مغربية أخرى في الاتجاه نفسه بصدد منشورات منظمة «إلى الأمام»، التي أنكرت على ملوك ورؤساء الدول الإسلامية المجتمعين في الدار البيضاء «أي صفة تمثيلية» ووصفتهم بأنهم «عملاء»[٦١].

وكانت المنظمة المعارضة للنظام المغربي، قد أصدرت خلال أحداث «ثورة الخبز» المغربية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بياناً في العاصمة الفرنسية باريس يوم ١٩٨٤/١/٢١ أكدت فيه: أن عشرات من المواطنين المغاربة قد سقطوا صرعى وجرحى برصاص أجهزة الأمن والجيش المغربيين، وبتوجيه من السلطة الحاكمة، فيما قامت نفس الأجهزة باعتقال ومطاردة المئات بعد الاشتباكات العنيفة بين الطلبة ورجال الشرطة في مدينة الناضور.

وأكدت المنظمة في بيانها: أن التظاهرات اجتاحت معظم المدن المغربية خلال انعقاد القمة الإسلامية الرابعة، وأن سبب التظاهرات

والإضرابات الطلابية، كان عملية رفع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى انضمام فئات شعبية أخرى إلى الانتفاضة لإسماع صوتها للسلطة المغربية(٦٢).

وفي بيان آخر أدانت المنظمة «القوى السياسية المتواطئة مع السلطة» أبان الأحداث، وذلك إشارة إلى الأحزاب المغربية التي اتخذت موقفاً متفرجاً من الانتفاضة الجماهيرية، وتركتها وحيدة في مواجهة قمع السلطة وأجهزتها(٦٣).

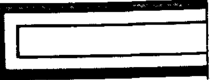
وفي أيار/مايو ١٩٨٤، أعلنت المصادر المغربية أنه قد تم تقديم (٤٠) متهماً أمام المحاكم المغربية بتهم تتضمن(٦٤):

- الإضرار بالأمن العام.
- التحريض على الأحزاب.
- توزيع منشورات معادية لرؤساء الدول الإسلامية.
- الانتماء إلى منظمة محظورة (منظمة إلى الأمام)(٦٥).

صحافة المنظمة وقياداتها

تصدر المنظمة منذ سنوات طويلة مجلة تحمل اسم «إلى الأمام»، وهي مجلة نظرية سياسية ـ إخبارية تنطق باسم المنظمة وتعبر عن آرائها ومواقفها، وفي غالبية الأوقات كانت «إلى الأمام» تطبع وتوزع في باريس بفرنسا.

أما قيادات المنظمة فهي قيادات سرية بعد أن غادر معظم القياديين التاريخيين صفوف المنظمة، واتجه الكثير منهم إلى ميدان العمل الثقافي والفكري، أو إنه يقبع في سجون النظام المغربي.



هوامش الفصل الثالث

(١) مجلة **الدستور** ١٣/٦/١٩٨٣ ص ٢٨.

(٢) تأسس الحزب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣، وعقد اجتماعه التأسيسي بمدينه الدار البيضاء، ولا تذكر أدبيات الحزب الرسمية أي تفاصيل عن هذا الاجتماع التأسيسي. انظر: مجموعة مؤلفين. **لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي**. مطبوعات البيان ١٩٨٤ ص ١٣. ويذكر أحمد تفاسكا في كتابه: **تطور الحركة العمالية في المغرب** (بيروت. دار ابن خلدون ص ١٦٢) ما يفهم منه أن الحزب الشيوعي - الفرع المغربي. قد تأسس بعد مجيء حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا أي نحو عام ١٩٣٦ أو ما بعده بقليل.

(٣) جون واتربوري. **الملكية والنخبة**.. مصدر سابق ص ١١٧.

(٤) مجلة **الدستور** ١٣/٦/١٩٨٣.

(٥) يقول عبد السلام بورقية عضو المكتب السياسي للحزب أن السبب في عدم توقيع الحزب لوثيقة الاستقلال المعلنة في عام ١٩٤٤ إنما يعود إلى أن المشاركين في الاجتماع التأسيسي للحزب كانوا من «الأوروبيين وبالأخص من الفرنسيين» و «لم تكن لأولئك الناس دراية بالمشكل الوطني وبتاريخ بلادنا وتقاليدها المجيدة، وكانوا يناضلون في حلقات ضيقة لا علاقة لها بالحركة الوطنية المغربية...».

انظر: مجموعة مؤلفين. **لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي**، مصدر سابق ص ١٦ - ١٧.

(٦) مجموعة من المؤلفين. **لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي**.. مصدر سابق ص ١٨.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق ص ٣٠ - ٣٥.

(٩) المصدر السابق ص ٤٩ - ٥١.

(١٠) انظر المصدر السابق وخاصة ص ٥٩ - ٦١.

(١١) برنامج حزب التقدم والاشتراكية ١٩٧٥ ص ٣ - ٤.

(١٢) المصدر السابق ص ٤.

(١٣) المصدر السابق ص ٥ - ٦.

(١٤) انظر: حزب التقدم والاشتراكية. تحاليل، أهداف، مهام، نص الأطروحة التي صادق عليها المؤتمر الوطني الثاني. الدار البيضاء ٢٣ - ٢٤ - ٢٥/شباط/١٩٧٩.

(١٥) انظر: علي يعته. إلى أمام من أجل البديل الديمقراطي. **التقرير المقر من جانب المؤتمر** الوطني الثالث للحزب. مطبوعات البيان ١٩٨٣ ويمكن العودة إلى تقرير موجز عن

أعمال المؤتمر الوطني الثالث للحزب في مجلة **النهج** العدد (١) آب ١٩٨٣. مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

(١٦) علي يعته. إلى أمام من أجل البديل الديمقراطي.. مصدر سابق ص ١١٩ - ١٢٣.

(١٧) انظر: علي يعته. النهج الديمقراطي وحده القادر على مواجهة الأوضاع الراهنة. تقرير مقدم إلى الديوان السياسي للحزب في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.مطبوعات البيان.
٢ ـ علي يعته. تغيير الاتجاه لضمان الاستقرار وتحقيق مطالب الشعب تقرير مقدم الديوان السياسي للحزب في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٤. مطبوعات البيان.

(١٨) حول الأرضية العمالية التي نشأت الحركة النقابية المغربية على أساسها انظر: أحمد تفاسكا. **تطور الحركة العمالية في المغرب**. بيروت. دار ابن خلدون (الطبعة الأولى) ١٩٨٠.

(١٩) علي يعته. حديث له في اتحاد عمال سوريا خلال زيارته لدمشق في ٢٨/١/١٩٨٠.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) حزب التقدم والاشتراكية. دراسة غير منشورة. دمشق (١٩٨٠) ص ١٤.

(٢٢) مجلة **كل العرب** ٢٧/١٠/١٩٨٢.

(٢٣) علي يعته. تغيير الاتجاه لضمان الاستقرار.. مصدر سابق ص ١٣.

(٢٤) مجلة **النشرة** العدد (١٣) تاريخ ٢٠/٢/١٩٨٤ ص ١٣.

(٢٥) مجلة **النشرة** العدد (١٢) تاريخ ١٣/٢/١٩٨٤ ص ٩.

(٢٦) علي يعته. مقابلة معه. **الشرق الأوسط** ١٣/٤/١٩٨٤.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) عبد الله العياشي. مقابلة معه. مجلة **الشراع** ٧/٥/١٩٨٤.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) **البيان** المغربية ١٥/٣/١٩٨٥.

(٣٢) نشرت (منظمة ٢٣ مارس) أحد أدبياتها المهمة: «**مناقشات حول تطور المجتمع المغربي**» في سلسلة دليل المناضل. بيروت. دار ابن خلدون (دون تاريخ نشر).

(٣٣) من بين الصحف العربية التي نشرت بعض تحليلات وأدبيات (٢٣ مارس) مجلتا **الحرية** اللبنانية **وانفاس** المغربية ، وقد جمعت بعض هذه التحليلات وأعيد نشرها في كتاب. **مجموعة من التقدميين المغاربة. الصراع الطبقي في المغرب**. بيروت. دار ابن خلدون (الطبعة الأولى) ١٩٧٣.

(٣٤) حول موقف منظمة العمل الديمقراطي الشعبي من قضية الصحراء يمكن العودة إلى مجلة **أنوال** المغربية الناطقة بلسان المنظمة وعلى سبيل المثال أعدادها في ١٨/تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ (ص ٣ ـ ٤)، و٢٢/٣/١٩٨٤ (ص ٢). وإلى كلمة الأمين العام للمنظمة محمد بن سعيد أمام البرلمان حول قضية الصحراء ونص الكلمة في «أنوال» ٦/١٢/١٩٨٤ ص ٣.

(٣٥) صدرت وثائق الندوة في كراس: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي والندوة الوطنية الأولى تحت شعار **ديمقراطية الدولة وديمقراطية المجتمع**. الرباط دار الحطابي للطباعة والنشر (بلا تاريخ نشر).

(٣٦) مجلة **اليسار العربي** العدد (٥٦) تموز ١٩٨٣.

(٣٧) الجدير بالذكر ان موضوعات الندوتين الوطنيتين الثانية والثالثة (تموز/يوليو ١٩٨٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤) إنما كانت تعميق لخط المنظمة الفكري والسياسي، وهو الخط الذي عبرت عنه أدبيات سابقة للمنظمة من بينها وثائق الندوة الوطنية الأولى (١٩٨٣)، و «موضوعات في التوجيه السياسي» الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. انظر: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة. الدار البيضاء. الطبعة الأولى أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

(٣٨) منظمة ٢٣ مارس. موضوعات في التوجيه السياسي. كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. المقدمة ص ٦.

(٣٩) المصدر السابق ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٤١) المصدر السابق، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(٤٣) للمزيد من التفاصيل حول مواقف المنظمة من القضايا الداخلية والخارجية انظر: (مثلاً) منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. الندوتان الوطنيتان.. مصدر سابق وخصوصاً ١٦٣ ـ ٢٤١.

(٤٤) **محمد بن سعيد. مقابلة معه. الشرق الاوسط** ١٥/٤/١٩٨٤. أيضاً انظر: **أحد قادة** المنظمة. مقابلة معه، مجلة **الحرية** ٢٠/٢/١٩٨٣.

(٤٥) محمد بن سعيد مقابلة معه، المصدر السابق.

(٤٦) محمد بن سعيد، مقابلة معه مجلة **المستقبل** ٢١/٧/١٩٨٤.

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) مجلة **النشرة** العدد (١٣) ٢٠/٢/١٩٨٤ ص ١٣.

(٤٩) مجلة **النشرة** العدد (١٢) ١٣/٢/١٩٨٤ ص ٤.

(٥٠) **أنوال** المغربية العدد (١) ١٥/١١/١٩٧٩.

(٥١) **أنوال** المغربية العدد (١٥٩) ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

(٥٢) كان الحزب آنذاك يدعى «حزب التحرر والاشتراكية».

(٥٣) **إلى الأمام** العدد (٢٦) حزيران/يونيو ١٩٨٠ ص٢ ـ ٣.

(٥٤) **هيئة تحرير صحيفة الشعب** «الصينية» نظرية الرئيس ماو حول تحديد العوالم الثلاثة ـ بكين ـ دار النشر باللغات الأجنبية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ص ٤.

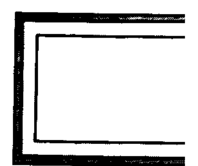
(٥٥) **إلى الأمام** العدد (٢٦) حزيران/يونيو ١٩٨٠ ص ٣.

(٥٦) المصدر السابق ص ١٩.

(٥٧) انظر: حول بيان المرتدين مجلة **إلى الأمام** «السلسلة الجديدة» العدد (٤) آب/أغسطس ١٩٨٢.
(٥٨) المصدر السابق.
(٥٩) بيان «إلى الأمام» بمناسبة الذكرى (١٥) لانتفاضة مارس ١٩٦٥. ونص البيان في **إلى الأمام** العدد (٢٦) حزيران/يونيو ١٩٨٠.
(٦٠) **السفير** اللبنانية ٢٥/١/١٩٨٤.
(٦١) **السفير** اللبنانية ٦/٥/١٩٨٤.
(٦٢) **الثورة** السورية ٢٢/١/١٩٨٤.
(٦٣) **الشعب** اللبنانية ٢٤/١/١٩٨٤.
(٦٤) **السفير**اللبنانية ٦/٥/١٩٨٤.
(٦٥) الجدير بالذكر أن محاكم مغربية قد أصدرت أحكاماً في شباط/فبراير ١٩٨٥ على ستة وعشرين شخصاً بالسجن لفترات تتراوح ما بين ثلاث سنوات وعشرين سنة، بتهمة الانتماء إلى منظمة إلى الأمام والمشاركة في نشاطاتها **الثورة السورية** ٢٦/٣/١٩٨٧.

الفَصلُ الرَّابع

الحركة الدينية



منظمة الشبيبة الاسلامية

يرتبط تأسيس منظمة الشبيبة الإسلامية في المغرب باتساع المد الديني في البلاد، والذي ترافق مع تقهقر القوى الوطنية وانحسار نفوذها وتسلل الخلافات إلى صفوفها، وبمبادرة من مجموعة متدينة يتزعمها عبد الكريم مطيع تم تأسيس منظمة الشبيبة الإسلامية عام ١٩٦٩، على اعتبارها «أم البعث الإسلامي الحديث في المغرب ورائدته»(١).

وبعد سنوات من ممارسة منظمة الشبيبة الإسلامية لنشاطاتها السياسية - الدينية المزدوجة، تقدمت المنظمة بشخص زعيمها مطيع بطلب ترخيص إلى الحكومة المغربية، فتم منحها ترخيصاً بعد أن أودعت وثائق التأسيس لدى العمالة بالدار البيضاء وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢(٢).

أفكار المنظمة وأساليبها

والشبيبة الإسلامية باعتبارها منظمة دينية تستند إلى الإيديولوجيا الدينية وإلى ما يتضمنه الإسلام من تعاليم وأفكار، استند إليها النظام الأساسي للمنظمة والذي تضمن أن هدف المنظمة هو: «المساهمة في البناء الاجتماعي ونشر الأخلاق الكريمة وحث المواطنين والمواطنات على الخير والفضيلة والصلاح بواسطة تطبيق نهج الله الذي هو الإسلام»(٣).

وتضمن النظام الأساسي للمنظمة: «يمتنع على أي سلطة داخل الجمعية [المنظمة] حتى لو كانت سلطة المؤتمر العام أن تغير قوانينها بما يجعلها تسخّر جهودها لأي فكر غير إسلامي، أو تربية غير إسلامية»(٤).

وقد ارتأى النظام الأساسي للمنظمة أن الطريق نحو تحقيق هذا الهدف أنما يكمن في: إعادة التربية وتنشيط التربية الإسلامية، ومحاربة الأمية وإقامة المخيمات الصيفية، ومراكز الهواء الطلق، وتكوين الإطارات، وتنظيم مجالس الآباء للتوجيه، والقيام بالحملات العامة للمحافظة على الصحة، وإجراء الاتصالات العامة من أجل الاستفادة فيما يتعلق بتربية الأبناء والإرشاد في هذه الميادين، وتنظيم إقامة المحاضرات والندوات. والرحلات، وإجراء الدراسات وإقامة النشاطات التربوية والدينية والفنية والرياضية(٥).

وإضافة لما تضمنه النظام الأساسي للمنظمة من توضيحات لأفكار المنظمة وأساليب عملها، فإن البيانات الصادرة عن المنظمة في مناسبات مختلفة أضافت شروحات أخرى لآراء المنظمة وأفكارها، وكيفية تطبيق هذه الأفكار، وفي بيان أصدرته المنظمة ونشرته وسائل الإعلام(٦) قالت المنظمة:

١ ـ جمعية الشبيبة الإسلامية، جمعية دينية تربوية نشاطها قانوني ومرخص به، وهي بصفتها هذه بعيدة عن الاحتراف السياسي (اهتماماً وممارسة). أما أسلوبها التربوي فهو خاضع حتماً لقاعدة وجوب الدعوة إلى الله بالتي هي أحسن ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾.

٢ ـ جمعية الشبيبة الإسلامية (جماعة من المسلمين) وليست (جماعة المسلمين). كما أن لها نظمها الأساسية التي تضبط صفة الانتساب إليها، وهي بذلك لا تمثل إلا أعضاءها.

٣ ـ لها رأيها الإسلامي المنبثق من القرآن الكريم والسنة المطهرة والقواعد الشرعية الثابتة والمخالف لآراء الطوائف الضالة والدعوات

المنحرفة، ولكنها آلت على نفسها أن تتخذ لتخليص المجتمع المغربي من هذه الأفكار الظالمة وسيلة أساسية ووحيدة هي توضيح العقيدة الإسلامية.

٤ ـ لم يغب على أعضاء جمعية الشبيبة الإسلامية والقائمين عليها ما كان يحاك ضدها طيلة سنوات من مؤامرات تهدف إلى القضاء عليها كصورة مشرقة لمبادىء الإسلام ومثله الطيبة، وقد درس أعضاء الجمعية مخططات هذا الكيد الخبيث وطبيعته، وتمت القناعة في حينها بأن شيئاً ما يحاك في الخفاء لتبرير قمع الجمعية، ونعتقد أن هذا لن يخفى إن شاء الله على المتبصرين الذين يعرفون حقيقة ما يجري في البلاد، كما لا يخفى على العقلاء والأسوياء من مختلف الهيئات والجماعات.

٥ ـ تهيب الجمعية بأعضائها أن يواصلوا تمسكهم بالحكمة والتروي واجتناب المراء والجدب.

٦ ـ وليعلموا أن الدعوات الصادقة، لا بد وأن تلقى من الظالمين والغاضبين والمنحرفين خصومة شديدة، وعداوة قاسية، وسيستعينون في ذلك بالنفوس الضعيفة، والأخلاق الضعيفة والأيدي القذرة، وسيثيرون غبار الشبهات وظلم الاتهامات، وسيحاولون أن يلصقوا بها كل نقيصة، وأن يظهروها للناس في أبشع صور معتمدين على قوتهم وسلطانهم، ومغرورين بأموالهم ونفوذهم ﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾، وسيدخل بذلك أصحاب الدعوة الصادقون في دور التجربة والامتحان فيسجنون ويعتقلون ويشردون، وتصادر مصالحهم، وتعطل أعمالهم، وتفتش بيوتهم، ويروع صبيانهم وأزواجهم وأقاربهم، وقد يطول مدى هذا الامتحان ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون﴾، ولكن الله وعدهم من بعد ذلك نصرة المجاهدين ومثوبة العاملين المحسنين ﴿فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين﴾.

تطور المنظمة

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن منظمة الشبيبة الإسلامية قد ولدت في

مد الحركة الدينية في المغرب، فإن ذلك كان مدعاة لأن يترافق ذلك مع صراع مكشوف بين هذه المنظمة والمنظمات والأحزاب العلمانية والديمقراطية، وتذهب منظمة الشبيبة الإسلامية باتجاه وتأكيد ذلك من خلال قولها بقيام جريدة «البيان» الناطقة بلسان حزب التقدم والاشتراكية، وصحيفة «الأنباء» الحكومية بشن حملة ضد الشبيبة الإسلامية في مطلع السبعينات، وتضيف: أن ذلك ترافق بمساع حكومية هدفت إلى:(٨)

١ ـ محاولة احتواء قيادة المنظمة وخصوصاً زعيمها عبد الكريم مطيع.

٢ ـ الضغط على قيادة المنظمة بهدف تسخيرها في خدمة سياسات الحكومة والقصر.

وطبقاً لما تؤكده الأمانة العامة لمنظمة الشبيبة الإسلامية، فإن مساعي القصر والحكومة الهادفة إلى الهيمنة على المنظمة وقيادتها لم تؤد إلى نتيجة، الأمر الذي أدى إلى زج اسم المنظمة وبعض أعضائها في جريمة اغتيال عمر بن جلون، عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي ورئيس تحرير صحيفة «المحرر»(٩).

ووسط حملة إعلامية معادية لمنظمة الشبيبة الإسلامية وقيادتها، وفي الوقت الذي كان فيه زعيمها عبد الكريم مطيع خارج البلاد لحضور أحد المؤتمرات الإسلامية، شنت أجهزة الأمن المغربية حملة اعتقالات ضد المنظمة، حيث اعتقل إبراهيم كمال نائب عبد الكريم مطيع وعدد من أعضاء المنظمة بتهمة التخطيط والاشتراك في جريمة اغتيال بن جلون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

وقد أصدرت الشبيبة الإسلامية بياناً نشرته مجلة «البلاغ» الكويتية في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٧، أكدت فيه: «أنه لا علاقة للجمعية إطلاقاً بما ذكرته «المحرر» من اغتيال ونحوه، كما أن المتهمين في قضية عمر بن جلون بما في ذلك رئيسهم النعماني الذي لم يعتقل

بعد ليسوا بأعضاء في الجمعية، وليسوا من أنصارها، ولا تربطهم بها اي رابطة كيفما كان نوعها»(١٠).

وأضافت المنظمة في بيان لاحق نشرته الصحافة في الكويت، أن منظمة الشبيبة الإسلامية تعلن أنها:(١١):

١ ـ ليست طرفاً في أي صراع سياسي قائم بين الأحزاب الوطنية، وأنها على الحياد الصرف الذي يتيح لها أن تبقي علاقات المحبة والوئام والحوار الإيجابي قائمة بينها وبين عموم المواطنين، وأن تبقي للكلمة الطيبة والدعوة الهادئة المتزنة والتضحية اللينة الرشيدة طريقها إلى القلوب على اختلاف مشاربها واتجاهاتها.

٢ ـ لا تضم بين أعضائها أي شخص يمكن أن يعتدي على غيره بأي حجة من الحجج، وأن كل من ارتكب أو يرتكب ما يخالف آداب الإسلام في الحوار السلمي والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة لا يمكن أن يكون عضواً في الجمعية، ولا تقبل التعامل معه بأي صفة من الصفات.

٣ ـ تشجب كل أعمال العنف والتطرف ابتداءً وانتهاءً، قبلاً وبعداً، سواء صدرت هذه الأعمال من الأفراد أو التجمعات أو المؤسسات عملاً بالقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار).

٤ ـ ليس لها أي علاقة بالتنظيم المزعوم الذي يسمي نفسه (التجمع المغربي للمنظمات الإسلامية)، والذي وزع بالبريد بيانين عنونهما بـ (البيان رقم ١) و (البيان رقم ٢)، يتهدد فيهما ويتوعد، ويعرّض بالمسؤولين في الأمن الوطني، ويشتم أولياء أمور الأمة، ويشيد بأعمال العنف ويتبناها ويفخر بها. وتؤكد الجمعية أن هذين البيانين مرفوضان من قبلها شكلاً ومضموناً، وأنهما ـ بغض النظر عن نوايا مصدريهما الذين لا نعرفهم ـ يسيئان إلى الدعوة الإسلامية.. ويساعدان على توريطها في مجالات، ولا يليق بذوي النوايا الحسنة أن يقحموها فيها».

وعلى الرغم من كل تأكيدات المنظمة الواردة أعلاه، فإن المصادر

المتعددة تؤكد أن مواقف سياسية وعملية مختلفة تتخذها منظمة الشبيبة الإسلامية في المغرب ومن ذلك أنه ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران حظي النموذج الإيراني بمزيد من اهتمام قادة منظمة الشبيبة الإسلامية، حيث تبنت المنظمة خط الثورة الإسلامية في إيران ورفعت شعار إسقاط النظام الملكي المغربي، وإقامة نظام إسلامي مكانه يطبق الشريعة الإسلامية، وتبنت المنظمة أسلوب العنف المسلح طريقاً للوصول إلى هذا الهدف، وأخذت تمارس عمليات الاغتيال والتفجير ضد شخصيات السلطة ورموزها، وقوى المعارضة المعتبرة على هامش النظام المغربي (يساراً ويميناً)، وبدأت المنظمة في تدريب أعضائها وكادراتها على الأعمال العسكرية[١٢].

وتابعت منظمة الشبيبة الإسلامية نشاطاتها في سنوات السبعينات وبداية الثمانينات في حركة مد وجزر، وكان أبرز التطورات المحيطة بالمنظمة ما حصل في مطلع عام ١٩٨٤ عندما انطلقت «ثورة الخبز» المغربية، وقد أعلنت السلطات المغربية أن منظمة الشبيبة الإسلامية كانت من بين القوى التي وقفت وراء «الهبة» الجماهيرية في الرد على قرارات رفع أسعار المواد الغذائية. وقالت المصادر الرسمية المغربية أن منظمة الشبيبة الإسلامية هي منظمة دينية متطرفة ومسلحة تتبنى اتجاهات «خمينية»، وأضافت أن هذه المنظمة قد شاركت في التحريض على الأحداث الدموية وعلى التظاهر ضد السلطة، وقامت بتوزيع منشورات إسلامية متطرفة، وصور الزعيم الإيراني الشيعي الإمام آية الله الخميني[١٣]. وقالت المصادر الرسمية المغربية أن هذه المنظمة وأعضاءها قد استغلوا اندلاع الأحداث للتنديد بما «وصف بأنه انحلال خلقي في المغرب»[١٤].

وفي أعقاب الأحداث التي شهدها المغرب في مطلع عام ١٩٨٤، والاتهامات التي وجهتها السلطات لمنظمة الشبيبة الإسلامية، أصدرت المنظمة بياناً نددت فيه بممارسات النظام المغربي وإجراءاته القمعية ضد الشعب، وقال البيان أن حملات القمع السلطوية قد

طالت أعداداً كبيرة من أعضاء المنظمة، وأشار إلى أن النظام اتخذ مجموعة من الإجراءات في مواجهة الحركة الشعبية المعارضة التي «يمثلها الشباب المسلم»، وأهم هذه الإجراءات تتبدى في(١٥):

ــ محاولة تكوين جبهة خارجية على صعيد قادة دول المغرب العربي ضد ما أسماه ـ النظام ـ بالتيارات الهدامة المقنّعة بالإسلام.

ــ تكوين جبهة داخلية على شكل «عصابة وحدة وطنية» شاركت فيها كل من الرجعية الرأسمالية الكافرة.. والرجعية الاشتراكية الملحدة.

وبعد أن أشارت منظمة الشبيبة إلى الظروف المرافقة للانتفاضة الجماهيرية وردة فعل النظام عليها بإطلاق النار على الشعب وقتل وجرح واعتقال مئات الأشخاص، واتهام المعارضة بوقوف «عناصر شيوعية وصهيونية وإسلامية ـ خمينية» خلف الانتفاضة، فنّدت المنظمة هذه الادعاءات، وقالت: «إن النظام أراد بذلك إثارة حساسيات طائفية بين المسلمين في البلاد، وأن يتهم الثورة الإسلامية من خلال اتهامها بالتشيع ليحرض عليها عموم الشعب المغربي ـ السني، ويحرك العلماء والفقراء ضدها... [وأكد بيان المنظمة] أن الشعب المغربي قاطبة يعرف من هي منظمة الشبيبة الإسلامية ومن هم أعضاؤها وجماهيرها وقادتها»(١٦).

وفي حزيران/يونيو ١٩٨٤، قدمت السلطات المغربية إلى المحاكمة بالدار البيضاء واحداً وسبعين متهماً بالانتماء إلى منظمة الشبيبة الإسلامية، ومن بين هؤلاء المتهمين عشرون شخصاً تمت محاكمتهم غيابياً من بينهم عبد الكريم مطيع زعيم المنظمة، الذي حكم بالإعدام غيابياً استناداً إلى لائحة الاتهام والتي تضمنت(١٧):

ــ الإضرار بالأمن الداخلي للدولة، ومحاولة قلب نظام الحكم.

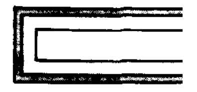
ــ الانتماء إلى منظمة محظورة «منظمة الشبيبة الإسلامية»، و «التخابر مع النظام الحاكم في إيران».

ــ توزيع منشورات معادية للحكم و «محاولة اغتيال بعض الشخصيات المغربية».

وفي تموز/يوليو ١٩٨٥ أعلن وزير الداخلية المغربي ادريس البصري أن أجهزة الأمن المغربية ألقت القبض على مجموعة مسلحة مزودة بأسلحة وذخائر، عبرت من الأراضي الجزائرية بعد أن دربت هناك على أيدي ضباط جزائريين بهدف القيام بعمليات عسكرية واغتيالات في المغرب طبقاً لما تضمنه بلاغ وزير الداخلية المغربي[١٨]. وتم تقديم المعتقلين بتهمة الانتماء إلى منظمة الشبيبة الإسلامية في غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في آب/أغسطس ١٩٨٥، وبلغ عدد المتهمين ستة وعشرين شخصاً انضووا في خلية بدر التابعة لمنظمة الشبيبة الإسلامية[١٩]. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، أصدرت المحكمة أحكاماً بالإعدام على خمسة عشر شخصاً من المتهمين المقدمين أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء[٢٠].

يتولى قيادة الحركة مكتب وطني يرئسه عبد الكريم مطيع والذي يتولى في الوقت نفسه الأمانة العامة للشبيبة الإسلامية المغربية، وينوب عنه إبراهيم كمال أحد كبار قادة المنظمة والذي تم اعتقاله على ذمة قضية اغتيال عمر بن جلون، ومعظم قادة المنظمة الآخرين غير معروفين.

تصدر المنظمة صحيفة ناطقة باسمها هي «المجاهد»، ومن خلال هذه الصحيفة يتم تحديد سياسات ومواقف المنظمة أزاء مخلتف القضايا ومن تطورات الأوضاع في المغرب[٢١].



حركة المجاهدين في المغرب

تعتبر حركة المجاهدين في المغرب إحدى الفصائل المتطرفة للحركة الدينية المسلحة، والتي نشطت في أواخر الستينات في إطار الرد على تنامي الحركة الوطنية والديمقراطية المغربية المعارضة للنظام، وطبقاً لما تدعيه صحافة حركة المجاهدين، فإن الحركة تأسست في أواخر عام ١٩٧٠ على أيدي عبد العزيز النعماني وآخرين من «الإسلاميين»، الذين ظهرت أسماؤهم في ملف قضية اغتيال عمر بن جلون أحد قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب عام ١٩٧٥(٢٢).

ويبدو أن حركة المجاهدين قد مارست نشاطاتها تحت أسماء مختلفة وأحياناً بدون أن تعلن نفسها(٢٣)، مما تسبب في تداخل سياساتها وممارساتها مع سياسات وممارسات المنظمات الإسلامية الأخرى، وبخاصة منظمة الشبيبة الإسلامية التي يقودها عبد الكريم مطيع.

وفي السنوات الأخيرة أخذ اسم حركة المجاهدين وزعيمها عبد العزيز النعماني يتم تداولهما بشكل منفصل عن المنظمات الإسلامية الأخرى وقياداتها، وبالخصوص بعد أن أخذت الحركة تصدر مجلتها «السرايا» اعتباراً من عام ١٩٨٤، حيث كشفت عن اتجاهاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. واستناداً إلى ما أعلنته الحركة، فإن برنامجها السياسي يمكن تلخيصه في نقطتين: أولاها، الإطاحة بالنظام الملكي. وثانيتهما، إقامة جمهورية إسلامية على النمط الإيراني. وبطبيعة الحال، فإن المنظمة ترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران والجزائر، ويشار إلى أن الأخيرة تقوم بتدريب وتسليح عناصر حركة المجاهدين وتسريبهم إلى المغرب للقيام بعمليات إرهابية(٢٤). وقد تم بالفعل اعتقال عدة مجموعات إرهابية تابعة لحركة المجاهدين في المغرب، وقد أعلن عن اعتقال أهم هذه المجموعات في آب/أغسطس ١٩٨٦، حيث

تم تقديم ثلاثة عشر معتقلاً إلى المحاكمة، كما تم تقديم تسعة آخرين من أعضاء المنظمة الفارين خارج البلاد أمام المحكمة ذاتها[٢٥]، وذلك استناداً إلى التهم التالية[٢٦]:

ـ العمل على قلب نظام الحكم الملكي واستبداله بجمهورية إسلامية على النمط الإيراني.

ـ توزيع منشورات من مجلة «السرايا» تحثّ على الفوضى.

ـ المسّ بشخص الملك.

ـ تنظيم خلايا والحث على التظاهرات مما يمسّ بالنظام والمعتقدات.

ـ تزوير وثائق واستعمالها.

واستناداً إلى هذه التهم، فقد حوكم المعتقلون والأعضاء الفارون لحركة المجاهدين وفقاً لمنطوق المادة (٢٠١) من القانون الجنائي المغربي أمام غرفة الجنايات في محكمة الاستئناف بمراكش، التي أصدرت أحكاماً بالسجن تتراوح ما بين عام وثلاثين عاماً على ستة عشر شخصاً[٢٧].

وكانت السلطات المغربية قد اعتقلت في آذار/مارس ١٩٨٤ اثنين من «المسلمين المتطرفين» هما محمد حاجي ومحمد العوان اللذين اعترفا بانتسابهما إلى حركة المجاهدين التي يقودها عبد العزيز النعماني المقيم في باريس[٢٨]، كما كانت السلطات قد اعتقلت آخرين من أعضاء الحركة في سنوات سابقة دون الكشف عن حقيقة انتمائهم للحركة، أو الإعلان عن انتمائهم إلى منظمة الشبيبة الإسلامية ومحاكمتهم على هذا الأساس[٢٩]. وقد كشفت الاعتقالات التي تمت لأعضاء حركة المجاهدين أن غالبية أعضاء الحركة من العناصر الشابة من الفئات العمالية والشعبية في المدن المغربية، بمن فيهم الذين أدينوا باغتيال عمر بن جلون عام ١٩٧٥[٣٠].

تصدر الحركة مجلة «السرايا» الناطقة باسمها، وتشن «السرايا» حملات عنيفة على السلطة المغربية وخصوصاً على الملك الحسن

الثاني، وتتهمه «بإغراق البلاد بالفساد والظلم والقمع»، وتدين من خلال تحليلاتها» «السياسة الموالية للغرب التي ينتهجها النظام وتدعو للإطاحة به»(٣١).

يقود الحركة عبد العزيز النعماني الذي كان يشغل وظيفة مفتش في جهاز التعليم المغربي، ويقيم في المنفى، وهو محكوم بالإعدام في قضية بن جلون، ويشارك في قيادة الحركة النكادي محمد(٣٢).

هوامش الفصل الرابع

(١) **المؤامرة على الشبيبة الإسلامية المغربية**. الأمانة العامة للشبيبة المغربية الإسلامية. الطبعة الأولى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤. هولندا ص ٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) النظام الأساسي الفصل الأول. البند الثاني نقلاً عن المصدر السابق ص ١٤٣.

(٤) النظام الأساسي. الفصل الخامس. البند العاشر. نقلاً عن المصدر السابق ص ١٤٣.

(٦) صدر البيان في ١٥ محرم ١٣٩٦ هجرية، ونشر في جريدة **النور** المغربية لسان جمعية البعث الإسلامي، «الميثاق» الإسلامية التي تصدرها رابطة علماء المغرب في عددها (٢٢٧) السنة الثانية عشرة تاريخ ١٥ رجب ١٣٩٦، هجرية، ومجلة **المجتمع** الكويتية في عددها (٣٠٧) تاريخ ٢ رجب ١٣٩٦ للهجرة. أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية المغربية.. المصدر السابق ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٧) تستخدم أدبيات المنظمة في حالات كثيرة كلمة جمعية مكان كلمة «منظمة» لذا اقتضى التنويه دفعاً لأي التباس.

(٨) تحدثت أدبيات المنظمة عن دور خاص قام به عمر بهاء الدين الأميري (سوري الجنسية وعضو في جماعة الإخوان المسلمين) لمصلحة القصر والسلطة المغربية، أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية المغربية.. مصدر سابق.. ص ١٠ وما بعد.

(٩) تنفي المنظمة وزعيمها عبد الكريم مطيع أي علاقة لهم بجريمة اغتيال عمر بن جلون، وذهبت المنظمة أبعد من ذلك بالحديث عن إمكانية قيام حوار بين قيادة المنظمة وبين بن جلون على صفحات **المحرر** أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية مصدر سابق ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١٠) كانت صحيفة **المحرر** الناطقة بلسان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد نشرت مقالاً (١٨/١٢/١٩٧٦) حول التحقيق في قضية بن جلون، حاولت فيه أن تلصق التهمة بالشبيبة الإسلامية في شخص (مطيع وكمال) زاعمة أن المسمى عبد العزيز النعماني ينتمي إلى الشبيبة الإسلامية. أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية.. مصدر سابق ص ١٤٥.

(١١) مجلة **البلاغ** الكويتية ٢٨ ـ رمضان ١٣٩٧. هجري. أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية.. مصدر سابق ص ١٤٥.

(١٢) **السفير** اللبنانية ٢٦/٦/١٩٨٤.

(١٣) **السفير** اللبنانية ٢/١/١٩٨٤.

(١٤) **الراي العام** الكويتية ٢٣/١/١٩٨٤.

(١٥) مجلة **النشرة** (قبرص) العدد (١٥) تاريخ ٥/٣/١٩٨٤ ص ٧.

(١٦) المصدر السابق.
(١٧) **السفير** اللبنانية ١٩٨٤/٦/٢٦.
(١٨) **البيان** المغربية ١٩٨٥/٧/١٧ أنظر نص البلاغ المذكور، أيضاً **البيان** المغربية ١٩٨٥/٨/٢٤.
(١٩) أنظر قائمة بأسماء المتهمين المقدمين إلى المحاكمة في البيان المغربية ١٩٨٥/٨/٢٤، وكذلك وصفاً لعلاقة المنظمة وزعيمها بالأجهزة الجزائرية تبعاً للمصادر المغربية في المصدر نفسه.
(٢٠) **السفير** اللبنانية ١٩٨٥/١٠/٥.
(٢١) من بين الشخصيات التي كانت تتولى مهمة بارزة في منظمة الشبيبة الإسلامية عبد العزيز النعماني زعيم حركة المجاهدين في المغرب، والذي كان يوصف بأنه الساعد الأيمن لعبد الكريم مطيع (**الدستور** الأردنية ١٩٨٥/١٠/١٤)، ولكن المنظمة وخلافاً لذلك تؤكد أن لا علاقة لها بعبد العزيز النعماني.
(٢٢) مجلة **السرايا** العدد (٢) حزيران (جوان) ١٩٨٤ نقلاً عن المؤامرة على الشبيبة الإسلامية.. مصدر سابق ص ٢٩ ـ ٣١، والذي أشار إلى أن خشان عبد المجيد الذي توفي في سجن القنيطرة بعد إضراب عن الطعام بسبب اتهامه بقضية بن جلون كان من بين مؤسسي «حركة المجاهدين» عام ١٩٧٠.
(٢٣) في أول كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ صدر في مدريد بيانان حملا رقم (١) و(٢) صادران عن «التجمع المغربي للمنظمات الإسلامية» وتضمن هذان البيانان:
١ ـ التهجم على شخص الملك ووزارة الداخلية والأمن باسم جميع الإسلاميين المغاربة.
٢ ـ التهجم على الاتحاد الاشتراكي والمطالبة بتصفية واعتقال قياداته باعتباره «حزب الكفار أعداء الله».
٣ ـ تبني قضية اغتيال ابن جلون والتهديد بالقيام بأعمال إرهابية أخرى في صفوف اليسار المغربي. أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية... ص.
(٢٤) **السفير** اللبنانية، **الدستور** الأردنية ١٩٨٥/١٠/١٤.
(٢٥) أنظر قائمة بأسماء المعتقلين في **البيان** المغربية (١٩٨٥/١٠/١٥)، أيضاً قائمة بأسماء المطلوبين الفارين من أعضاء المنظمة في المصدر نفسه.
(٢٦) **البيان** المغربية ١٩٨٥/١٠/١٧، أيضاً ١٩٨٥/١٠/١٩.
(٢٧) **السفير** اللبنانية ١٩٨٥/١٠/٢٧، وذكرت **النهار** اللبنانية (١٩٨٥/١٠/٢٦) أن الأحكام الصادرة كانت أربعة أحكام مدى الحياة وستة أحكام بالسجن تتراوح ما بين (٢٠ ـ ٣٠) عاماً، وأن ستة عشر شخصاً صدرت بحقهم أحكام بالسجن مدى الحياة.
(٢٨) انظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية.. مصدر سابق ص ٢٥.
(٢٩) تمت محاكمة عبد العزيز النعماني غيابياً والحكم عليه بالإعدام على اعتباره عضواً في منظمة الشبيبة الإسلامية، كما أن خشان عبد المجيد أحد مؤسسي الحركة مات بعد

إضـرابه عن الطعـام في سجن القنيطرة والاعتقـاد بأنـه كان عضـواً في الشبيبة الإسلامية. أنظر: المؤامرة على الشبيبة الإسلامية.

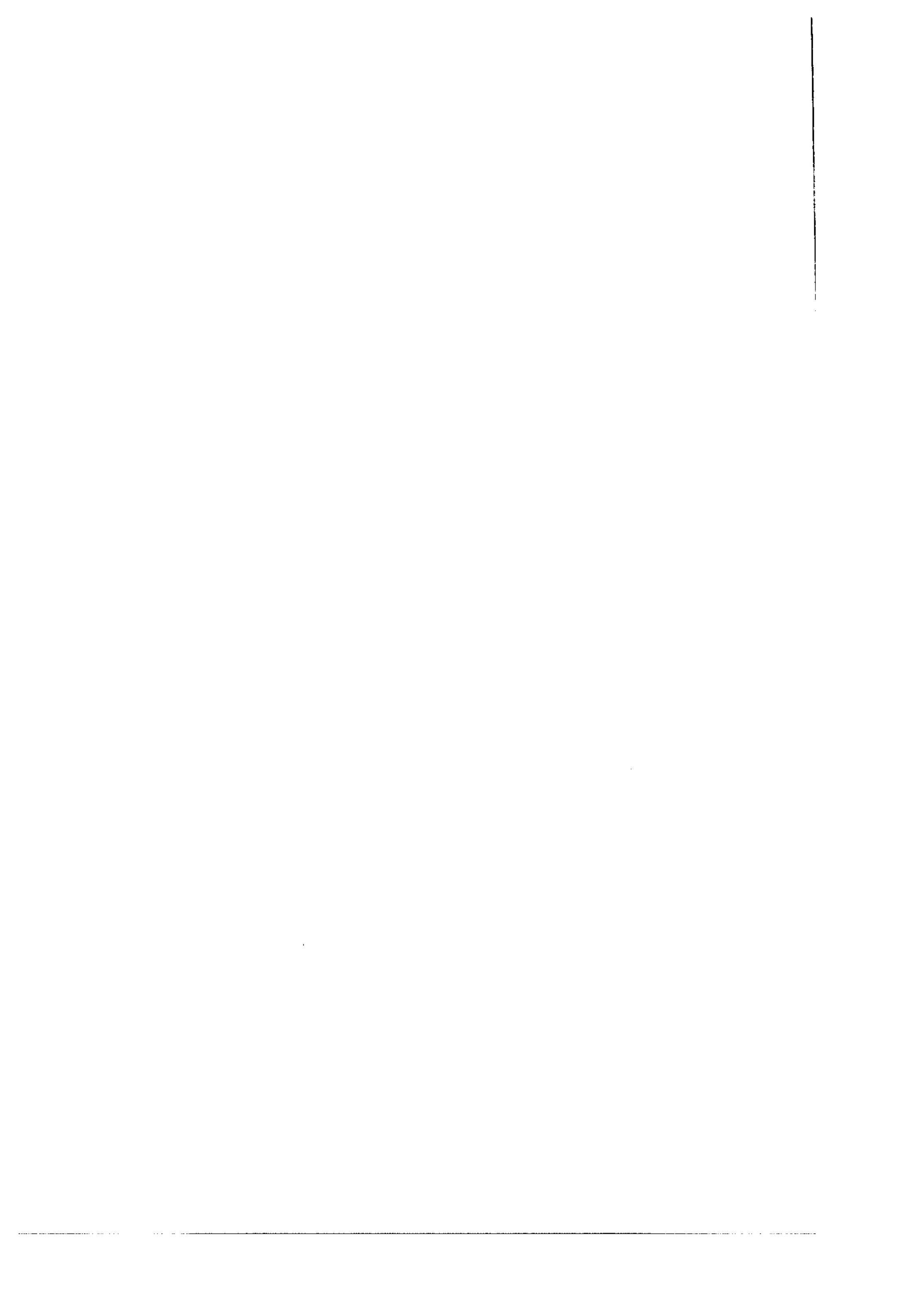
(٣٠) أنظر **البيان** المغربية ١ ـ ٢ (٩ و ١٥ و ١٧و ١٩/ ١٠/ ١٩٨٥)، حيث تورد البيان تفاصيل عن الوضعية الاجتماعية لأعضاء حركة المجاهدين الذين قدموا إلى المحاكمة وغـالبيتهم من الشبان العمـال والعـاطلـين عن العمـل، وتؤكـد **النهـار** اللبنـانيـة ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٥ أن التدهور الاقتصادي المستمر سـاعد التيـارات الإسلاميـة على استقطاب مزيد من الشبان.

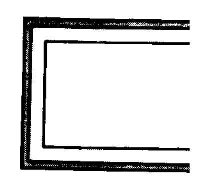
(٣١) **النهار** اللبنانية ١٦/ ١٠/ ١٩٨٥.

(٣٢) **البيان** المغربية ١٧/ ١٠/ ١٩٨٥.

الملاحق

ملحق رقم (١)





قادة الحركة السياسية في المغرب

محمد بوسته، الأمين العام لحزب الاستقلال

انتظم محمد بوسته أمين عام حزب الاستقلال في خلايا الحزب منذ الفترة المبكرة لولادة الحزب في الأربعينات عندما كان بوسته طالباً في المرحلة الثانوية. وعندما انتقل إلى فرنسا لمتابعة دراسته العليا في الحقوق، تولى منصباً قيادياً في منظمات الحزب في فرنسا العاملة في أوساط الطلبة المغاربة.

في عام ١٩٥٠ عندما عاد إلى المغرب عمل في صحيفة الحزب المركزية اليومية «الاستقلال» الناطقة بالفرنسية، ثم غادرها إلى الدار البيضاء حيث افتتح مكتباً للمحاماة. وفي عام ١٩٥٤ عاد إلى العاصمة الفرنسية للإشراف على مكتب حزب الاستقلال هناك، من أجل الدفاع عن استقلال المغرب، وانضم إليه كل من عبد الرحيم بوعبيد، وعمر بن عبد الجليل عام ١٩٥٥، حيث بدأ المكتب في اجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية حول استقلال المغرب.

عاد بوسته بعدها إلى المغرب ليتولى إدارة صحيفة «الاستقلال»، ولينتقل بعد إعلان استقلال المغرب لتولي منصب مدير مكتب رئيس الوزراء أحمد بلفريج زعيم الحزب، ثم تولى بعدها منصب نائب وزير دولة في وزارة الخارجية.

عند حدوث الانشقاق في حزب الاستقلال عام ١٩٥٩ أيّد بوسته

زعامة علّال الفاسي ضد «المنشقين» الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ فيما بعد ـ وانتخب عام ١٩٦٠ عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، ومنصب وزير الإصلاح الإداري في الوزارة التي خلفت وزارة عبد الله إبراهيم، ثم تولى منصب وزير العدل في العام التالي.

بعد وفاة زعيم الحزب التاريخي علّال الفاسي عام ١٩٧٥ وشغور منصبه، تم انتخاب محمد بوسته لهذا المنصب. وفي عام ١٩٨٢، جدد المؤتمر الحادي عشر لحزب الاستقلال انتخاب بوسته لمنصب الأمين العام للحزب للدورة الجديدة.

شغل محمد بوسته منصب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات العامة عام ١٩٧٧، واحتفظ بهذا المنصب حتى تشكيل حكومة محمد العمراني عام ١٩٨٣، حيث اختير في منصب وزير دولة بصفته أحد الزعماء الستة للأحزاب السياسية المغربية الرئيسية.

عبد الله إبراهيم، الأمين العام لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ولد عبد الله محمد إبراهيم في مدينة مراكش، وتلقى علومه في جامعة بن يوسف الشهيرة والتي تخرج منها عدد من قادة الحركة الوطنية المغربية في سنوات الأربعينات والخمسينات، انخرط في إطار العمل الوطني في بداية الأربعينات، وكان من بين مؤسسي حزب الاستقلال ومن قادته فيما بعد.

شارك عبد الله إبراهيم بنشاط في الحركة العمالية والنقابية المغربية، وكان في عداد الحركة الاضرابية التي اندلعت عام ١٩٥٢ بعد مقتل النقابي التونسي فرحات حشاد، والتي سقط خلالها مئات القتلى والجرحى على أيدي قوات الاحتلال، كما اعتقل مئات من الأعضاء والقادة الذين شاركوا في الحركة الاضرابية. اعتقل عبد الله إبراهيم مع قادة الحركة ليفرج عنه في عام ١٩٥٤، ويتنقل بعدها بين المغرب وفرنسا سعياً وراء حصول المغرب على استقلاله، وذلك في إطار تحركات زعماء حزب الاستقلال.

عقب عودة محمد الخامس وتشكيل أول حكومة مغربية، تم اختيار عبد الله إبراهيم في منصب وزير الدعاية والأنباء عام ١٩٥٦، ثم تولى منصب وزير العمل في حكومة البكاي الثانية عام ١٩٥٧. وفي عام ١٩٥٨، طاف عبد الله إبراهيم أنحاء المغرب، وألقى سلسلة من المحاضرات والندوات في إطار خطة نظمتها العناصر اليسارية في حزب الاستقلال للتحرك ضد قيادة الحزب، وهيمنة الخط الرجعي بقيادة أحمد بلفريج على الحزب، وقد شارك في هذه الخطة إلى جانب عبد الله إبراهيم كل من: المهدي بن بركة وعبد الله بوعبيد والبصري وآخرون.

في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٨، كلفه العاهل المغربي محمد الخامس بتشكيل حكومة غير حزبية استمرت حتى أيار/مايو ١٩٦٠، وشارك فيها عبد الرحيم بوعبيد وسط معارضة ولي العهد الحسن الثاني وزعامة حزب الاستقلال. وقد سافر على رأس وفد مغربي للاشتراك ظاهرياً في اجتماعات دورة الأمم المتحدة عام ١٩٥٩، فيما كان السبب في سفره اللقاء مع الرئيس الأميركي للبحث في مستقبل القواعد الجوية الأميركية في المغرب.

كان واحداً من أبرز العناصر التي انقسمت عن حزب الاستقلال عام ١٩٥٩ وشكلت الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال، والتي كونت في أيلول/سبتمبر من العام ذاته الهيكل الأساسي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث أصبح واحداً من قادة الحزب المنتقل إلى صفوف المعارضة بعد عام ١٩٦٠.

في عام ١٩٦٣، قام مع المحجوب بن صديق في قيادة الاتجاه الاقتصادي في صفوف الاتحاد المغربي للشغل، مشكلاً محوراً من محاور الصراع داخل الاتجاه الوطني للقوات الشعبية بعد اغتيال المهدي بن بركة، وشارك في القيادة الثلاثية للحزب بعد عام ١٩٦٧، والتي مهدت لقيام تحالف مع حزب الاستقلال بقيادة علّال الفاسي عام ١٩٧٠ في إطار الكتلة الوطنية.

وقاد مع المحجوب بن صديق في تموز/يوليو ١٩٧٢ عملاً انشقاقياً

في إطار الحزب محتفظاً باسمه الأصلي «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، فيما اتخذ الطرف الآخر اسم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، وانتخب عبد الله ابراهيم في منصب الأمين العام للاتحاد الوطني، وجدد انتخابه لهذا المنصب في نيسان/أبريل عام ١٩٨٣. وفي ظل قيادته للحزب احتفظ الحزب بجانب المعارضة سواء بالنسبة للبرلمان أم الحكومة المغربية بما في ذلك الحكومة الانتقالية التي شكلها محمد كريم العمراني عام ١٩٨٣.

عبد الرحيم بوعبيد، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ولد عبد الرحيم بوعبيد في بلدة «سلا» عام ١٩٢٢ حيث تلقى علومه الابتدائية، ثم انتقل إلى الرباط لمتابعة دراسته الثانوية، وتعرف على المهدي بن بركة عام ١٩٤٢. وفي عام ١٩٤٤ حمل مع المهدي بن بركة الوثيقة التي وقعها قادة الحركة الوطنية المغربية والمطالبة باستقلال المغرب إلى السفارة الأميركية في الرباط. والتي اعتبرت وثيقة حزب الاستقلال الذي تشكّل في العام ذاته وكان من بين رموزه عبد الرحيم بوعبيد.

في عام ١٩٤٦ سافر إلى فرنسا لمتابعة تعليمه العالي وللإشراف على تنظيمات حزب الاستقلال في كل من فرنسا وبلجيكا. وعاد عام ١٩٤٩ ليمارس المحاماة، ويكتب في صحيفة الحزب الناطقة بالفرنسية «الاستقلال»، وخلال هذه الفترة وطد صلته بالملك محمد الخامس.

في عام ١٩٥٢، قام بوعبيد بوصفه مسؤول التنظيمات العمالية بالدعوة إلى إضراب عام إثر مقتل النقابي التونسي فرحات حشاد، وكان من جراء الإضراب سقوط مئات القتلى والجرحى على أيدي سلطات الاحتلال، في حين شنت أجهزة الاحتلال الأمنية حملة اعتقالات ضد رموز الحركة الوطنية المغربية، واعتقل بوعبيد مع من اعتقل، وبقي في السجن نحو عام حتى ١٩٥٤، حيث سافر بعد خروجه إلى باريس لينضم إلى محمد بوسته باسم حزب الاستقلال في

المفاوضات مع السلطات الفرنسية حول الاستقلال، والتي انتهت بعودة محمد الخامس إلى المغرب عام ١٩٥٥.

بعد الاستقلال مباشرة، عين بوعبيد سفيراً للمغرب في باريس من أجل تصفية ملفات ما قبل الاستقلال الخاصة بالعلاقات بين البلدين، إلا أن العلاقات تعثرت بين البلدين بسبب اختطاف طائرة القادة الجزائريين، فعاد بوعبيد إلى المغرب لينضم إلى الوزارة المغربية الأولى برئاسة عبدالله إبراهيم في منصب نائب رئيس الوزراء وزير المالية والاقتصاد حتى عام ١٩٦٠.

في عام ١٩٥٩، انضم إلى القادة اليساريين لحزب الاستقلال في حركتهم الانشقاقية، وشكل مع المهدي بن بركة والمحجوب بن صديق وعبدالله إبراهيم ومحمد البصري وغيرهم، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حزب المعارضة الأساسي في البلاد حتى أوائل السبعينات.

وقاد عبد الرحيم بوعبيد الاتجاه اليساري في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضد التيار الإصلاحي، الذي نتج عنه ولادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٢. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب والذي كرس بوعبيد على رأسه في منصب الأمين العام الذي ما زال يحتفظ به حتى الآن.

في عام ١٩٨١، أصدر بوعبيد بيانه حول قضية الصحراء المغربية والذي دعا فيه إلى استفتاء سكان الصحراء من أجل تقرير المصير، فرد القصر بحظر نشاط حزب الاتحاد الاشتراكي، واعتقال أمينه العام لمدة عامين، حيث أفرج عنه عام ١٩٨٣، واستقبله الحسن الثاني واختير ليكون في عداد وزراء الدولة الذين يمثلون الأحزاب الرئيسية الستة في البلاد في وزارة محمد كريم العمراني الانتقالية.

التهامي الوزاني، الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال

قبل حصول المغرب على استقلاله، كان التهامي الوزاني أحد

الأعضاء القياديين البارزين في حزب الشورى والاستقلال الذي كان يتزعمه محمد بن الحسن الوزاني، وهو ثاني أكبر الأحزاب المغربية آنذاك والمنافس الأول لحزب الاستقلال.

وعند تشكيل الوزارة الأولى، اختير التهامي الوزاني في عداد الوزراء الممثلين لحزب الشورى والاستقلال في وزارة عبد الله ابراهيم، حيث احتل منصب وزير الإنتاج الصناعي والمعادن.

عند تشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩، تخلى التهامي الوزاني عن حزبه وانضم إلى الاتحاد، ولكنه لم يبق طويلاً حيث غادر الاتحاد، كما غادر الوزارة عام ١٩٦٠ لينضم إلى السلك الديبلوماسي سفيراً للمغرب في يوغوسلافيا واليونان فيما بعد.

في عام ١٩٦١ عقب مؤتمر الدار البيضاء، تم اختيار التهامي الوزاني لمنصب الأمين العام لـ «مجموعة الدار البيضاء» والتي أصبحت نواة منظمة الوحدة الإفريقية. وفي عام ١٩٦٣ عاد إلى الوزارة محتلاً منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، ثم وزيراً للإدارة العمومية عام ١٩٦٥.

عاد إلى السلك الدبلوماسي ليشغل منصب سفير المغرب في العاصمة الجزائرية، وبعدها عين وزيراً للسياحة، ثم وزيراً للديوان الملكي المغربي عام ١٩٦٩، بعدها عاد في عام ١٩٧٠ ليعين سفيراً للمغرب في تونس، ثم سفيراً مغربياً في العاصمة البريطانية. ويتولى حالياً منصب مدير عام مؤسسة القرض في مدينة الدار البيضاء.

في بداية عام ١٩٨٣، كان التهامي الوزاني على رأس الشوريين الاستقلاليين الساعين إلى بعث حزبهم «حزب الشورى والاستقلال»، الذين تمكنوا أن يعقدوا مؤتمره العام في آذار/مارس ١٩٨٣، الذي كرس زعامة الوزاني للحزب بانتخابه أميناً عاماً.

المحجوبي احرضان، زعيم الحركة الشعبية

ينتمي المحجوبي أحرضان إلى قبيلة الزبا البربرية المقيمة في

عولمس في أواسط جبال الأطلس، حيث كان أبوه يشغل منصب القائد المحلي. انخرط في سلك الجيش الفرنسي وأصبح ضابطاً، قاتل في معارك الحرب العالمية الثانية في شمال أفريقيا وإيطاليا وألمانيا، واستقال من الجيش ليتولى المنصب الذي كان يحتله والده، وارتبط بصلة غير واضحة بأعمال المقاومة(*). من خلال الدكتور عبد الكريم الخطيب.

عين والياً (باشا) على الرباط بعد الاستقلال مباشرة، وشرع في إقامة تنظيم الحركة الشعبية مع الدكتور الخطيب بعد ذلك، ولكن حزب الاستقلال الذي وصل إلى السلطة أقاله من منصبه وزجّ به مع الدكتور الخطيب في السجن لفترة قصيرة، حيث تابع شؤون حركته الجديدة بتأييد من الملك محمد الخامس وولي عهده، ويتزعمها بعد حصولها على الاعتراف القانوني في شباط/فبراير عام ١٩٥٩.

في مؤتمر الحركة الثاني عام ١٩٦٢، احتفظ أحرضان بمنصب الكاتب العام للحركة، ودخل أول وزارة يشكلها الحسن الثاني عام ١٩٦٠. وفي عام ١٩٦٥ أيد إجراء الملك بإعلان حالة الاستنفار في البلاد، وقبل المشاركة في الوزارة التي شكلها الملك الحسن الثاني، واتخذ الموقف ذاته عشية تشكيل الوزارة الانتقالية عام ١٩٧٢، والمكلفة بتهيئة البلاد للانتخابات العامة بزعامة محمد كريم العمراني.

في عام ١٩٧٧ بعد أن جرت الانتخابات العامة، شكلت وزارة أحمد عصمان وشغل المحجوبي أحرضان منصب وزير البريد، ثم تولى منصب وزير التعاون في وزارة المعطي بوعبيد عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٣ اختير وزير دولة بصفته واحداً من زعماء الأحزاب الستة الكبرى في المغرب برئاسة محمد كريم العمراني والمكلفة بالإشراف على الانتخابات العامة.

(*) تختلف المصادر حول دور المحجوبي أحرضان في الكفاح المسلح.

الدكتور عبد الكريم الخطيب، الأمين العام للحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية

يعود سطوع نجم الدكتور عبد الكريم الخطيب إلى عام ١٩٥٣، عندما شارك في تنظيم وحدات المقاومة المسلحة ضد الوجود الفرنسي في المغرب ومن أجل الاستقلال، وهو واحد من أبرز رموز وقادة المقاومة الذين لم يرتبطوا بحزب الاستقلال. وكان الدكتور الخطيب من أبرز قادة المقاومة المكلفين بالاتصالات الخارجية وتأمين الأسلحة والذخائر. وفي عام ١٩٥٦، انتخبه مؤتمر قادة جيش التحرير مسؤولاً أعلى للمقاومة المسلحة، وشارك في عضوية واجتماع المجلس الوطني للمقاومة في العام ذاته.

شارك إلى جانب المحجوبي أحرضان في تشكيل الحركة الشعبية والتي حازت على رضى وتأييد القصر وخصوصاً ولي العهد الحسن الثاني عام ١٩٥٧، واعتقل مع أحرضان لفترة قصيرة من قبل السلطة المغربية لهذا السبب.

وفي عام ١٩٥٩، حصلت الحركة الشعبية على قرار بمشروعية وجودها .ونشاطها، وتحولت إلى قوة للإدارة المغربية، وبرز الخطيب واحداً من ألمع زعمائها. عين وزيراً في حكومة الحسن الثاني التي تشكلت عام ١٩٦٠، ممثلاً منصب وزير العمل، ثم وزيراً مكلفاً بالشؤون الافريقية عام ١٩٦١.

تولى منصب رئيس البرلمان حتى عام ١٩٦٥ خلفاً للمهدي بن بركة، وعارض حل البرلمان وإعلان حالة الطوارىء عام ١٩٦٥، واعتذر عن المشاركة في حكومة ١٩٦٥ بحجة المرض. وفي عام ١٩٦٦، قاد صراعاً في الحركة الشعبية ضد المحجوبي أحرضان وانشق عن الحركة في المؤتمر الوطني الخامس.

في شباط/فبراير عام ١٩٦٧، أعلن تشكيل «الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» بزعامته، واختاره الملك وزيراً في حكومة محمد كريم العمراني الانتقالية عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٧ دخل

الانتخابات النيابية ليصبح عضواً في البرلمان، وهو الوحيد من بين أعضاء الحركة الذين دخلوا المجلس.

أحمد عصمان، زعيم التجمع الوطني للأحرار

تعود علاقة أحمد عصمان زعيم التجمع الوطني للأحرار بالأسرة المالكة إلى زمالته للملك الحسن الثاني عندما كان طالباً مع الحسن الثاني في «المعهد المولوي» بالرباط في المرحلة الثانوية، وتوثقت هذه العلاقة أبان دراسة الاثنين في فرنسا.

تخرج أحمد عثمان من فرنسا، ونال شهادة الدكتوراه في القانون عام ١٩٥٥، وعين عقب عودة الملك محمد الخامس من منفاه عام ١٩٥٦ عضواً في الديوان الملكي، وكلف بالشؤون الخارجية. وفي عام ١٩٥٧، التحق بوزارة الخارجية. وفي عام ١٩٥٩ أصبح وكيلاً لوزارة الدفاع المغربية، ليعود في بداية الستينات إلى السلك الخارجي ويعين سفيراً للمغرب في ألمانيا الغربية عام ١٩٦١، وسفيراً للمغرب في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٦٧.

وفي عام ١٩٧٠، عاد إلى المغرب ليتولى منصب وزير الشؤون الإدارية في وزارة القصر، ثم عين مديراً للديوان الملكي عام ١٩٧١، واختاره الحسن الثاني لتولي منصب الوزير الأول، وبقي في هذا المنصب من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ إلى نيسان/أبريل ١٩٧٩، وهي أطول فترة يتولى فيها رئيس وزارة مغربي هذه المهمة.

يرتبط أحمد عصمان بالعائلة الحاكمة بعلاقة مصاهرة، فهو زوج شقيقة(*) الحسن الثاني، إضافة إلى علاقات الزمالة التي تجمعه مع الملك.

في عام ١٩٧٧ وعندما كان أحمد عصمان رئيساً للوزارة عمل على هندسة الانتخابات البرلمانية، واستطاع تحقيق أغلبية موالية له وللقصر، شكل منها التجمع الوطني للأحرار، والذي يترأس مكتبه التنفيذي منذ عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٨٣ عينه الحسن الثاني في

(*) توفيت.

منصب وزير دولة في وزارة محمد كريم العمراني بوصفه زعيماً لحزب الأغلبية البرلمانية، للمشاركة في التهيئة للانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

أرسلان الحديدي، الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي

ينتمي أرسلان الحديدي إلى القوى العاملة في مناجم الفوسفات المغربية في مدينة «خريبكة»، عمل بدأب ونشاط في أوساط الحركة العمالية، وعزز خلال سنوات موقعه داخل «الاتحاد المغربي للشغل» وعقد صلات قوية مع قيادته.

انتقل أرسلان الحديدي من مواقع العمل في «خريبكة» إلى قلب الحياة السياسية، عندما انتخب نائباً في البرلمان المغربي في النصف الأول من السبعينات، بعد أن كان قد احتل منصب وزير الشغل في الوزارة الانتقالية برئاسة الملك عام ١٩٧٢ بعد المحاولة الانقلابية، بعد تركه الوزارة عين رئيساً للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني، ثم وزيراً للشغل والتكوين المهني في وزارة أحمد عصمان عام ١٩٧٧، وفي وزارة المعطي بوعبيد ١٩٨١.

شارك في تشكيل التجمع الوطني للأحرار عام ١٩٧٨، وانتخب عضواً في مكتبه التنفيذي. وفي عام ١٩٨١ قاد مع ثلاثة من الوزراء وعدد من أعضاء البرلمان المغربي الأعضاء في التجمع الوطني للأحرار عملية انشقاق لحزب الأغلبية البرلمانية، وشكل حزباً بزعامته باسم «الحزب الوطني الديمقراطي».

اختاره الملك الحسن الثاني عام ١٩٨٣ في عداد الوزارة الانتقالية كوزير دولة، باعتباره زعيماً لواحد من أكبر ستة أحزاب مغربية للتمهيد للانتخابات البرلمانية.

علي يعته، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

ينتمي علي يعته إلى أبناء البرجوازية المغربية، وقد بدأ حياته السياسية في الأربعينات عندما انضم إلى الحزب الشيوعي المغربي حيث كان يعمل في سلك التعليم في مدينة طنجه المغربية.

قامت سلطات الاحتلال الفرنسية بنفيه إلى الجزائر، ثم إلى فرنسا، بعد أن كان قد تزعم الحزب الشيوعي عام ١٩٤٥، بعد أن كان الحزب قد تحول إلى حزب وطني بدلاً من تبعيته للحزب الشيوعي الفرنسي.

اعتقل علي يعته وسجن في ظل حكومة عبدالله إبراهيم، بعد أن تقرر حل الحزب الشيوعي المغربي عام ١٩٥٩، ثم عادت السلطة المغربية عام ١٩٦٩ وسجنت علي يعته الأمين العام للحزب وحظرت نشاطه رغم أنه قد غيّر اسمه إلى «حزب التحرر والاشتراكية» بسبب اشتراك وفد عنه برئاسة يعته في مؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو عام ١٩٦٩.

في عام ١٩٧٤ حصل الحزب من جديد على حق ممارسة نشاطه العلني رسمياً، وانتخب علي يعته أميناً عاماً لحزب التقدم والاشتراكية في المؤتمر الوطني الأول للحزب في شباط/فبراير ١٩٧٥. وفي العام ذاته أرسله الملك الحسن الثاني كمبعوث شخصي في جولة على دول المعسكر الاشتراكي لكسب تأييدها حول مسألة الصحراء المغربية.

في عام ١٩٧٧، خاض علي يعته الانتخابات البرلمانية، وفاز بمقعد في البرلمان وهو النائب الوحيد الذي ينتمي للحزب.

وعندما انعقد المؤتمر الوطني الثاني لحزب التقدم والاشتراكية عام ١٩٧٩، أعيد انتخاب علي يعته أميناً عاماً للحزب، وجدد انتخابه بهذه الصفة في المؤتمر الوطني الثالث للحزب عام ١٩٨٣.

محمد بن سعيد، الأمين العام لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي

يعتبر محمد بن سعيد من أبرز قادة المقاومة المسلحة في المغرب قبل الاستقلال. وكان يتولى في بداية الخمسينات منصب المسؤول السياسي لقيادة جيش التحرير في جنوب المغرب الذي كان يقاتل المحتلين الإسبان، ومن خلال موقعه أقام علاقات مع الملك محمد الخامس وولي عهده الحسن الثاني. وفي آب/أغسطس ١٩٥٦ كان بن سعيد في عداد المجلس الوطني للمقاومة المغربية.

كان بن سعيد في عداد المقاومين المغاربة الذين انضموا إلى حزب

الاستقلال، ثم انشقوا عنه في عام ١٩٥٩ وشكلوا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حزب المعارضة الرئيسي في الستينات، حيث تعرض أعضاؤه وكوادره وقياداته لحملات الاعتقال والملاحقة، وكان بن سعيد ممن طالتهم الحملة. فاعتقل أول مرة في شباط/فبراير ١٩٦٠ في ظل حكومة عبد الله إبراهيم، واعتقل ثانية في تموز/يوليو ١٩٦٣، ورغم أنه غادر المغرب إلى الخارج فقد أصدرت المحاكم المغربية عليه حكماً غيابياً بالإعدام عام ١٩٦٤.

بعد عام ١٩٧٠، وبعد حركة الانشقاق اليسارية في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي عرفت باسم «٢٣ مارس»، ثم تالياً «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» التي منحت مشروعية ممارسة نشاطها، صدر عفو عن قادتها ومنهم بن سعيد الذي تكرس أميناً عاماً للمنظمة.

عبد الكريم مطيع، رئيس منظمة الشبيبة الاسلامية

ولد عبد الكريم مطيع عام ١٩٣٦، وانضم في مطلع الخمسينات إلى حركة المقاومة المغربية بقيادة حمان الفطواكي بمراكش، وبعد الاستقلال عمل مفتشاً في ميدان التعليم بالمغرب.

أسس عبد الكريم مطيع مع آخرين منظمة الشبيبة الإسلامية عام ١٩٦٩ وتزعمها منذ ذلك الوقت، وحصل على ترخيص لها عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٥، وبينما كان خارج المغرب بهدف حضور أحد المؤتمرات الإسلامية شنت حملة على الشبيبة الإسلامية، ومنذ ذلك الوقت وهو يعيش في المنفى، بعد أن حكم عليه بالإعدام عدة مرات بتهم جنائية وسياسية.

تعرض عبد الكريم مطيع إلى عدة محاولات اغتيال في المنفى، وتم انتخابه في عدد من المناصب التابعة لمنظمات دينية إسلامية، وما زال يقود أعمال منظمة الشبيبة الإسلامية من الخارج.

محمد البصري، زعيم حركة الاختيار الثوري

محمد البصري الملقب بالفقيه، واحد من ألمع الشخصيات

السياسية المغربية المخضرمة، ينتمي إلى الرعيل الأول الذين قادوا المقاومة المسلحة قبيل الاستقلال، وهو واحد من الأقلية التي خرجت عن الخط الإصلاحي لحزب الاستقلال، وقامت بتكوين خلايا المقاومة المسلحة من أجل انتزاع استقلال المغرب بالكفاح المسلح في بداية الخمسينات.

ظهر محمد البصري لأول مرة في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٦، وألقى كلمة بمناسبة نفيه، وأصبح عضواً في اللجنة السياسية لحزب الاستقلال التي شكلت في آب/أغسطس ١٩٥٦، وشارك في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩.

اعتقل محمد البصري الذي كان يتولى منصب مدير تحرير صحيفة «التحرير» الناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٩ في ظل حكومة عبد الله إبراهيم.

اعتقل من جديد، وحكم عليه بالإعدام مع عدد من قادة الاتحاد الوطني في ١٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وكان من بينهم عمر بن جلون وسعيد بونعيلات. ونفي خارج المغرب بعد إطلاق سراحه عام ١٩٦٥، وصدر عليه حكماً جديداً بالإعدام غيابياً عام ١٩٧٠.

في تموز/يوليو عام ١٩٧٢، أيد محمد البصري التحرك الذي قامت به قواعد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضد القيادة اليمينية للاتحاد ممثلة بعبد الله إبراهيم والمحجوب بن صديق، وانخرط في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وغادره ليشكل حركة الاختيار الثوري في ما بعد.

ينفرد محمد البصري من بين زعماء المغرب السياسيين بامتلاك رؤيا شمولية للأوضاع الداخلية المغربية، وبالدعوة للقيام بنظرة نقدية شاملة للواقع السياسي. ويملك رؤيا شمولية حول موقف النظام المغربي وعلاقاته بالصهيونية ويهود المغرب، ويبرز من بين القلة في صفوف الزعماء المغاربة الذين يقيمون علاقات طيبة مع السلطة الجزائرية، ومن المؤيدين لـ «البوليساريو».

محمد كريم العمراني، رئيس وزراء المغرب

محمد كريم العمراني من مواليد ١٩١٩. واحد من أبرز الخبراء الإداريين في المغرب، تنكوقراطي، غير منتمٍ لأي من الأحزاب السياسية في المغرب.

كلفه الملك الحسن الثاني برئاسة الوزارة المغربية الانتقالية للإشراف على الانتخابات البرلمانية المنوي إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وقد ضمت حكومته ستة من زعماء أكبر الأحزاب السياسية في المغرب بمنصب وزير دولة.

شغل العمراني خلال السنوات الست عشرة الماضية منصب المدير العام لشركة الفوسفات المغربية. شغل في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٧١ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ منصب رئيس الوزراء ووزير المالية.

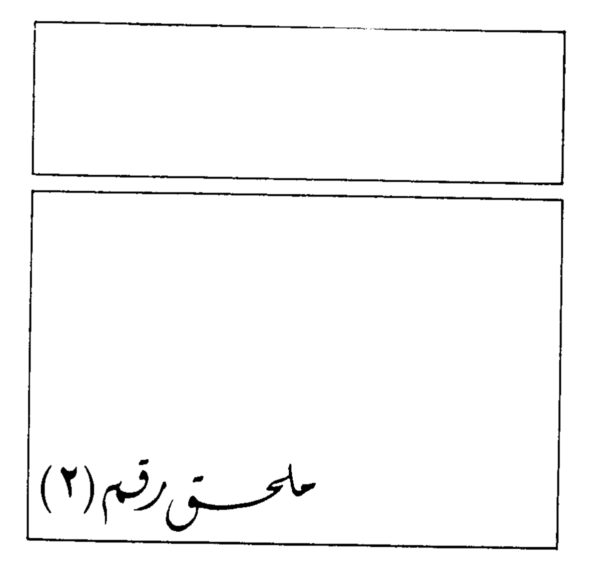
خلف في منصبه الجديد في رئاسة الوزراء المعطي بوعبيد الذي تولى منصب الوزير الأول منذ عام ١٩٧٩ وحتى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، عندما استقال بوعبيد لتشكيل الحكومة الانتقالية من قبل العمراني.

أعفي محمد كريم العمراني من منصبه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وحل محله عز الدين العراقي.

عز الدين العراقي، رئيس وزراء المغرب

الدكتور عز الدين العراقي من مواليد مدينة فاس ١٩٢٩، تلقى تعليمه في فاس ثم تابع تعليمه العالي في فرنسا، وتخرج من كلية الطب بباريس، وبعد عودته إلى المغرب، تم تعيينه مديراً لمستشفى ابن سينا في الرباط عام ١٩٥٧.

برز عز الدين العراقي كواحد من كادرات حزب الاستقلال، ولكنه اختلف مع زعماء الحزب واستقال من الحزب عام ١٩٧٤. تولى عدداً من المناصب الوزارية من بينها وزارة التربية عام ١٩٧٧، ونائب رئيس الوزراء في وزارة محمد كريم العمراني الأخيرة، ثم خلفه في رئاسة الوزارة المغربية التي أعيد تشكيلها في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بعد استقالة محمد كريم العمراني لأسباب صحية.


ملحق رقم (٢)

الأحزاب المغربية الرئيسية وتمثيلها البرلماني[1]
١٩٧٧ ـ ١٩٨٤

الحزب	عدد المندوبين/ ١٩٧٧	عدد المندوبين/ ١٩٨٤	زعيم الحزب
حزب الاتحاد الدستوري	(٢)	٥٥	المعطي بوعبيد
التجمع الوطني للأحرار	(٣) ١٤٦	٣٨	أحمد عصمان
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	١٥	٣٤	عبد الرحيم بوعبيد
الحركة الشعبية	٤٤	٣١	المحجوبي أحرضان
حزب الاستقلال	٤٩	٢٣	محمد بوسته
حزب التقدم والاشتراكية	١	٢	علي يعته
الحزب الوطني الديمقراطي	(٤)	١٥	أرسلان الحديدي
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	(٥)		عبد الله إبراهيم

(١) المصدر: أنوال المغربية ٢٧/٩/١٩٨٤.
(٢) لم يكن قائماً عام ١٩٧٧.
(٣) قبل انشقاقه وخروج المجموعة الموالية لـ «أرسلان الحديدي» وتشكيلها الحزب الوطني الديمقراطي.
(٤) لم يكن قائماً عام ١٩٧٧.
(٥) قاطع الانتخابات.

توزع مقاعد البرلمان المغربي على الأحزاب السياسية[1]
زعماء الأحزاب والصحف الناطقة باسمها ١٩٨٤

اسم الحزب	زعيم الحزب	صحيفته	عدد المقاعد البرلمانية
حزب الاستقلال	محمد بوسته	العلم	٢٣
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	عبد الله إبراهيم	الاتحاد الوطني	—
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	عبد الرحيم بوعبيد	الاتحاد الاشتراكي	٣٤
حزب الشورى والاستقلال	التهامي الوزاني	الرأي العام	—
الحركة الشعبية	المحجوبي أحرضان	الحركة	٣١
الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية	عبد الكريم الخطيب	المغرب العربي	—
التجمع الوطني للأحرار	أحمد عصمان	الميثاق الوطني	٣٨
الحزب الوطني الديمقراطي	أرسلان الحديدي	الديمقراطي	١٥
حزب الاتحاد الدستوري	المعطي بوعبيد	رسالة الأمة	٥٥
حزب العمل	عبد الله الصبهاجي	المغربي	—
الحزب الحر الديمقراطي	أحمد ولحاج	العدالة	—
حزب التقدم والاشتراكية	علي يعته	البيان	٢
منظمة العمل الديمقراطي الشعبي	محمد بن سعيد	أنوال	١

(١) المصدر **مجلة النشرة** (اليونان) العدد (١٩) ١/١٠/١٩٨٤.

ملحق رقم (٣)

جدول بأهم الأحداث السياسية في المغرب

ــ ١٩٠٢ ـ ١٩٠٤: اتفاقات فرنسية - بريطانية - إيطالية حول إخضاع المغرب للهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

ــ ١٩١٢ آذار/مارس: فرض معاهدة الحماية، واندلاع ثورة شعبية عارمة في الريف في نيسان/أبريل، ثم تنازل السلطان عبد الحفيظ عن العرش وتنصيب أخيه المولى يوسف مكانه في أيار/مايو من العام نفسه.

ــ ١٩٢١ ـ ١٩٢٥: ثورة الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي.

ــ ١٩٣٠ أيار/مايو: إعلان الظهير البربري، واندلاع التظاهرات في كبريات المدن المغربية.

ــ ١٩٣٤: إعلان تأسيس كتلة العمل الوطني والتقدم ببرنامج الحركة الوطنية المغربية على أساس إلغاء الحكم الأجنبي وتحقيق استقلال البلاد.

ــ ١٩٤٣ تشرين الثاني/نوفمبر: انعقاد الاجتماع التأسيسي للحزب الشيوعي المغربي (حزب التقدم والاشتراكية) بالدار البيضاء.

ــ ١٩٤٤: تأسيس حزب الاستقلال استناداً إلى وثيقة الاستقلال.

ــ ١٩٤٦: تأليف حزب الشورى والاستقلال بزعامة محمد بلحسن الوزاني.

ــ ١٩٤٨: اتساع هجوم الإقامة الفرنسية على الحركة الوطنية وأحزابها.

ــ ١٩٥٢ كانون الأول/ديسمبر: اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد بالمغرب واندلاع التظاهرات والإضرابات والصدامات مع المحتلين.

ــ ١٩٥٣: خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف (محمد الخامس فيما بعد)، وتنصيب سيدي محمد بن عرفة مكانه من قبل الإقامة الفرنسية.

ــ ١٩٥٣: اندلاع المقاومة الشعبية في الريف والمدن المغربية ضد الوجود الأجنبي وظهور القيادات الشابة والشعبية في الحركة الوطنية المسلحة.

ــ ١٩٥٥: عودة السلطان الشرعي إلى البلاد وإلغاء المخزن القديم والظهير البربري وتأسيس الاتحاد العام المغربي للشغل.

ــ ١٩٥٦: إعلان فرنسا اعترافها باستقلال المغرب في آذار/مارس، وفي نيسان/أبريل أعلنت حكومة إسبانيا استجابتها للرغبة المغربية في الاستقلال وتشكيل أول حكومة مغربية برئاسة محمد مبارك البكاي.

ــ ١٩٥٧ تشرين الأول/أكتوبر: تأسيس الحركة الشعبية بزعامة المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب.

ــ ١٩٥٨: تشكيل أول حكومة لحزب الاستقلال برئاسة أحمد بلفريج.

ــ ١٩٥٩: إعلان الانقسام في حزب الاستقلال وتأليف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال وأوساط سياسية مغربية أخرى.

ــ ١٩٦١: وفاة الملك محمد الخامس أثناء عملية جراحية، وتولي الحسن الثاني العرش خلفاً لوالده.

ــ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣: إعلان الدستور الملكي المغربي، ثم تشكيل البرلمان في عام ١٩٦٣.

ــ ١٩٦٥: اغتيال المهدي بن بركة في باريس، اندلاع أحداث الدار البيضاء، إعلان حالة الطواريء وحل البرلمان المغربي.
ــ ١٩٦٧ : شباط/فبراير: إعلان الدكتور عبد الكريم الخطيب انقسام الحركة الشعبية وتشكيله حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بزعامته.
ــ ١٩٧٠ آذار/مارس: انشقاق مجموعة يسارية بزعامة محمد بن سعيد عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واتخاذها اسم «منظمة ٢٣ مارس»، ولاحقاً «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» عام ١٩٨٣.
ــ ١٩٧٢: ظهور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بزعامة عبد الرحيم بوعبيد نتيجة خلافات وصراعات في أوساط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
ــ ١٩٧٢: انقلاب الصخيرات وانتحار الجنرال أوفقير في أعقاب فشله في الاستيلاء على السلطة.
ــ ١٩٧٥ : تشكل منظمة الشبيبة الإسلامية المتطرفة بزعامة عبد الكريم مطيع.
ــ ١٩٧٧: انتخابات برلمانية عامة في المغرب ونجاح ممثلي أحزاب الإدارة في الهيمنة على مقاعد البرلمان.
ــ ١٩٧٨ شباط/فبراير: إعلان تشكيل التجمع الوطني للأحرار برئاسة أحمد عصمان ثم انعقاد المؤتمر التأسيسي للتجمع في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه.
ــ ١٩٨١ حزيران/يونيو: اندلاع الأحداث الدامية بسبب رفع أسعار المواد الغذائية، وفي أيلول/سبتمبر، تشكيل وزارة انتقالية برئاسة المعطي بوعبيد.
ــ ١٩٨١: تشكيل مجموعة الأحرار الديمقراطيين البرلمانية بزعامة أرسلان الحديدي ثم الإعلان لاحقاً عن تحول المجموعة البرلمانية إلى حزب سياسي باسم «الحزب الوطني الديمقراطي يتزعمه أرسلان الحديدي.

ـ ١٩٨٣ آذار/مارس: الإعلان عن إحياء حزب الشورى والاستقلال بزعامة التهامي الوزاني.

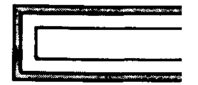
ـ ١٩٨٣: بدء النشاطات التمهيدية من جانب المعطي بوعبيد (رئيس الوزراء) لتشكيل حزب الاتحاد الدستوري، ثم إعلان الحزب خلال انعقاد مؤتمره التأسيسي في نيسان/إبريل من العام ذاته.

ـ ١٩٨٣: استقالة وزارة المعطي بوعبيد وحل البرلمان وتكليف محمد كريم العمراني برئاسة وزارة انتقالية بمشاركة زعماء الأحزاب الرئيسية للإشراف على الانتخابات البرلمانية.

ـ ١٩٨٤ كانون الثاني/يناير: اندلاع مواجهات واسعة في أماكن متعددة بالمغرب بسبب رفع أسعار المواد الغذائية، وسقوط الكثير من القتلى والجرحى واتهام منظمات «إسلامية وماركسية» بافتعال الأحداث.

ـ ١٩٨٤ أيلول/سبتمبر: إجراء الانتخابات البرلمانية، وفوز كبير لأحزاب الإدارة المغربية.

ـ ١٩٨٦ أيلول/سبتمبر: استقالة محمد كريم العمراني لأسباب صحية وتكليف عز الدين العراقي بتشكيل الوزارة المغربية الجديدة.



المراجع والمصادر

١. الكتب والدراسات

- جون واتربوري. **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**. بيروت. دار الوحدة الطبعة الأولى ١٩٨٢، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية.
- المهدي بن بركة. **الاختيار الثوري في المغرب**. بيروت. دار الطليعة الطبعة الأولى ١٩٦٦.
- محمد الميلي. **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**. بيروت دار الكلمة. الطبعة الأولى ١٩٨١.
- حزب الاستقلال. دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠.
- عبد اللطيف جبرو. **المهدي بن بركة ثلاثون سنة من العطاء**. الدار البيضاء. مطبعة دار النشر المغربية ١٩٧٥.
- التقرير المذهبي للاتحاد الوطني للقوى الشعبية بالمغرب. دمشق دار دمشق للطباعة والنشر. نيسان/ابريل ١٩٦٣.
- الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠.
- مصطفى العلوي. **المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ**. بيروت. دار الآفاق الجديدة. الطبعة الأولى ١٩٨٤.
- التقرير المذهبي المقدم للمؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. الدار البيضاء ١٩٧٤.
- عبد الله إبراهيم التقرير المذهبي المقدم للمؤتمر الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. الدار البيضاء ١٩٨٢.
- عبد الله إبراهيم حتى لا تدمر شعوبنا بعضها بعضاً. الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. الدار البيضاء (بلا تاريخ نشر).

ـ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠.

ـ اختيار مذهبي خطة مرحلية (المؤتمر الاستثنائي ١٩٧٥). الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. الدار البيضاء الطبعة الثالثة نيسان/ابريل ١٩٨٤.

ـ مواقف مبدئية وقرارات ظرفية (المؤتمر الوطني الثالث ١٩٧٨) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. الدار البيضاء (الطبعة الثانية نيسان/ابريل ١٩٨٤.

ـ روم لاندو. **مراكش بعد الاستقلال**. بيروت. دار الطليعة الطبعة الأولى أيار/مايو ١٩٦١. تعريب خيري جماد.

ـ القانون الأساسي للتجمع الوطني للأحرار ١٩٧٨.

ـ التجمع الوطني للأحرار. دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠.

ـ أحمد تفاسكا. **تطور الحركة العمالية في المغرب**. بيروت. دار ابن خلدون الطبعة الأولى ١٩٨٠.

ـ مجموعة مؤلفين **لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي**. مطبوعات «البيان» ١٩٨٤.

ـ برنامج حزب التقدم والاشتراكية. عام ١٩٧٥.

ـ حزب التقدم والاشتراكية. تحاليل، أهداف، مهام. نص الأطروحة التي صادق عليها المؤتمر الوطني الثاني. الدار البيضاء ٢٣ ـ ١٩٧٩/٢/٢٥.

ـ على يعته. إلى أمام من أجل البديل الديمقراطي. التقرير المقر من جانب المؤتمر الوطني الثالث للحزب. مطبوعات «البيان» ١٩٨٣.

ـ علي يعته النهج الديمقراطي وحده القادر على مواجهة الأوضاع الراهنة. تقرير مقدم إلى الديوان السياسي للحزب في ١٩٨٣/١٠/٢٣. مطبوعات «البيان».

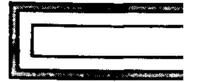
ـ علي يعته. حديث خاص في اتحاد عمال سوريا خلال زيارته لدمشق في ١٩٨٠/١/٢٨.

- حزب التقدم والاشتراكية. دراسة غير منشورة. دمشق ١٩٨٠.
- منظمة (٢٣ مارس). **مناقشات حول تطور المجتمع المغربي**. بيروت. دار ابن خلدون (لا يوجد تاريخ نشر).
- مجموعة من التقدميين المغاربة. **الصراع الطبقي في المغرب**. بيروت. دار ابن خلدون. الطبعة الأولى ١٩٧٣.
- منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. الندوة الوطنية الأولى تحت شعار: ديمقراطية الدولة وديمقراطية المجتمع. الرباط. دار الخطابي للطباعة والنشر (لا تاريخ نشر)
- منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. الندوتان الوطنيتان الثانية والثالثة. الدار البيضاء. الطبعة الأولى. أيلول/سبتمبر ١٩٨٥,
- منظمة ٢٣ مارس. موضوعات في التوجيه السياسي. كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.
- هيئة تحرير صحيفة **الشعب** اليومية - الصينية. نظرية الرئيس ماو حول تحديد العالم الثالث. كراس. بكين. دار النشر باللغات الأجنبية. تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.
- الأمانة العامة للشبيبة الإسلامية المغربية. المؤامرة على الشبيبة الإسلامية. الطبعة الأولى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤. هولندا.

٢ـ الدوريات

- **الشرق الأوسط** (لندن).
- مجلة **كل العرب** (لندن).
- مجلة **الشراع** (لبنان).
- **النداء** (لبنان).
- مجلة **الوطن العربي** (باريس).
- مجلة **الدستور** (لندن).
- **السفير** (لبنان).
- **الرأي العام** (الكويت).
- مجلة **النشرة** (قبرص).

- **البيان** (قطر).
- مجلة **الموقف العربي** (قبرص).
- مجلة **المجلة** (لندن).
- **القبس** (الكويت).
- **النهار** (لبنان).
- **أنوال** (المغرب).
- مجلة **النهج** (قبرص).
- مجلة **اليسار العربي** (باريس).
- مجلة **الحرية الفلسطينية** (دمشق).
- مجلة **المستقبل** (باريس).
- **الثورة** (سوريا).
- **البيان** (المغرب).
- **الدستور** (الأردن).
- مجلة **النشرة** (اليونان).
- مجلة **إلى الأمام** المغربية (باريس).



فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

الأحزاب والقوى السياسيّة في المغرب

يتناول هذا الكتاب الحركة السياسية المغربية باتجاهاتها الرئيسية مقسمة على أربعة فصول..

وتمتاز هذه الدراسة بطابع توثيقي تحليلي أخذت على عاتقها مهمة تقديم صورة معرفية للقارىء العربي عن الحركة السياسية في المغرب عموماً، وعن احزابها وتنظيماتها المختلفة بشكل خاص، وإضافة إلى فصول الدراسة الأربعة هناك ملاحق خصصت لقادة الحركة السياسية التي شهدها المغرب في تاريخه المعاصر.

تضيف هذه الدراسة الموثقة معلومات تكاد تكون مجهولة للقارىء والباحث والمثقف العربي المهتم بقضايا المغرب.



1869844785